

UTL AT DOWNSVIEW



D RANGE BAY SHLF POS ITEM C  
39 09 02 15 06 009 2


PLEASE DO NOT REMOVE  
CARDS OR SLIPS FROM THIS POCKET

---

UNIVERSITY OF TORONTO LIBRARY

---

K	al-Shāfi'ī, Muhammad ibn Idrīs
S5235	Risālat al-Imām Muhammad
R5	ibn Idrīs al-Shāfi'ī
1892	



Digitized by the Internet Archive  
in 2010 with funding from  
University of Toronto



## ﴿ رسالة ﴾

الامام محمد بن ادريس الشافعي رضى الله عنه  
في علم أصول الفقه وهى أول كتاب ألف  
في هذا العلم لانه لم يكن موجودا قبل  
الامام نفعنا الله به وأعاد علينا  
من بركاته دنيا وأخرى  
آم — ين

هذا كتاب جمع فيه الامام الشافعي رضى الله عنه معاني القرآن  
وفنون الاخبار وجمعة الاجماع وبيان النامخ والمنسوخ من القرآن  
والسنة ويلمع كتاب السنن في علم الحديث للامام الشافعي أيضا وقد  
جعلنا التلازم بينهما كالفرقدين فلا يفترقان رغبة للثواب وزيادة  
في نفع الاخوان

---

﴿ قال صلى الله عليه وسلم عالم قريش علا طباق الارض علما ﴾

وقد جمعنا مختصر ترجمة الامام ومؤلفيه مامعها تمامها للفائدة وحبا  
في نشر فضائله رضى الله عنه وتبرك بذكر محاسنه لان من أرخ عالما  
فكأنما أحياه وكذلك ترجمة صاحبه الامام الربيع بن سليمان  
المرادى

---

حقوق الطبع محفوظة لعبده الفاني سليم سيد احمد ابراهيم شراره  
القباني غفر الله له ولوالديه وللمسلمين آمين

---

﴿ الطبعة — الاولى ﴾

K

S5-255-R5

1892

هكذا يبايض الاصل كائنص عليه أهل - سماعات  
الجزء الاول من هذه الرسالة



## الجزء الاول من الرسالة لابن عبد الله الشافعي

سمع جميعه وعارض بنسخته علي بن الحسين بن هبة الله سمع جميعه وعارض بنسخته محمد بن علي المسلم بن الفتح السلمي سمعه وما بعده علي غير واحد وله نسخة محمد بن يوسف بن محمد النوفلي القرشي المعروف بالكنجي وحضر الى أبو الفضل جعفر جبره الله قال أبو حاتم اذا قال الشافعي رحمه الله في كتبه أخبرني الثقة عن ابن أبي ذئب فهو ابن أبي فديك واذا قال أخبرني الثقة عن الليث بن سعد فهو يحيى بن حسان واذا قال أخبرني الثقة عن الوليد ابن كثير فهو عمر بن أبي سلمة واذا قال أخبرنا الثقة عن ابن جريج فهو مسلم بن خالد الزنجي واذا قال أنا الثقة عن صالح مولى التوأمة فهو ابراهيم بن يحيى

## الجزء الاول من كتاب الرسالة

عن أبي عبد الله محمد بن ادريس بن العباس الشافعي رحمة الله عليه رواية أبي محمد الربيع بن سليمان المرادي المؤذن عنه رحمه الله عما أخبرنا به الشيخ أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن موسى السلمي الحداد رضي الله عنه عن أبي القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر الرازي الحافظ وعبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد الشيباني رضي الله عنهم كلاهما عن أبي علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك الفقيه الحصائري رحمه الله عن الربيع بن سليمان المرادي عن أبي عبد الله محمد بن ادريس الشافعي رحمه الله سماع لهبة الله بن أحمد بن محمد ابن هبة الله الا كفاني نفعه الله بالعلم توفي شيخنا أبو بكر محمد بن علي بن محمد السلمي الحداد رحمه الله ليلة الاحد وصلى عليه يوم الاحد الظهر في الجامع وذلك في اليوم العاشر من شهر رمضان من سنة ستين وأربعمائة ودفن في باب الصغير رحمه الله ورضي الله عنه

سماع لعلي بن عقيل بن علي نفع به

(بسم الله الرحمن الرحيم)

حدثنا الشيخ الامام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب من لفظه في رجب من سنة ثمان وخسين وأربعمائة قال أخبرنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن رزقويه قال أخبرنا دعلج بن أحمد قال سمعت جعفر بن أحمد الشاماني يقول سمعت جعفر بن أخي أبي نور يقول سمعت عبي يقول كتب عبد الرحمن بن مهدي الى الشافعي وهو شاب أن يضع له كتابا

فيه معاني القرآن ويجمع فنون الاخبار فيه ووجه الاجماع وبيان الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة فوضع له كتاب الرسالة اه قال عبد الرحمن بن مهدي ما صلى صلاة الا وأنا أدعول الشافعي رحمه الله فيها اه أخبرنا محمد قال أنا دعلي قال أخبرنا الحسن بن سفيان قال ثنا الحرث بن سريج النقال قال سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول ما صلى صلاة الا وأدعوالله تعالى فيها الشافعي رحمه الله تعالى اه أخبرنا محمد قال أخبرنا دعلي قال سمعت جعفر الشاماني يقول سمعت المزني يقول كتب كتاب الرسالة منذ زيادة على أربعين سنة وأنا أقرأه وانظر فيه ويقرأ على فامن مرة قرأت أو قرئ على الا واستفدت منه شيألم أكن أحسنه اه بلغت سماعا وطاهر بن بركات الخشوعي وسلمان بن حمزة الحداد واخوه هبة الله وعبد الكريم وذلك في رجب من سنة ثمان وخمسين وأربعمائة وصح واحدنا الشيخ الامام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب قراءة من لفظه قال أخبرني أبو القاسم الازهرى قال ثنا الحسن بن أحمد الصوفي قال ثنا النيسابوري وهو عبد الله بن محمد بن زياد قال سمعت المزني (ح) واحدنا أبو طالب يحيى بن علي بن الطيب الدسكري لفظا بحلوان قال حدثنا أبو عروبة محمد بن جعفر النصيبي بجران قال حدثنا عبد الله بن أبي سفيان بالموصل قال سمعت المزني يقول سمعت الشافعي يقول من تعلم القرآن عظمت قيمته ومن نظرفي الفقه نبل مقداره ومن تعلم اللغة وقال الدسكري من نظرفي اللغة قرط طبعه ومن نظرفي الحساب وقال الازهرى ومن تعلم الحساب تجزل رأيه ومن كتب الحديث قويت حجته ومن لم يصن نفسه لم ينفعه عمله اه بلغت سماعا والحمد لله وحده وصح

أنا الشيخ الامام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت من لفظه في التاريخ قال أنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن رزقويه قال سمعت أبا بكر أحمد بن علي بن محمد بن العاصم النيسابوري قال سمعت عشار بن أحمد يقول سمعت الربيع يقول سمعت الشافعي يقول أردت مالمثل بن أنس وقد حفظت الموطأ فقدمت عليه فقال لي أطلب من يقرأ لك فقلت له ان أعجبك قراءة فقرأت عليه الموطأ كما حفظ اه وبه قال سمعت الشافعي يقول اذا قرأت على العالم فقل أخبرنا واذا قرأ عليك فقل حدثنا اه الجماعة المسمون أعلى هذا اه وصح

سمع جميع ما في هذا الجزء وهو ما في الورقة البيضاء وعلى وجهها الجزء الاول من رسالة محمد ابن ادريس الشافعي رحمه الله على الشيخ الفقيه الامين أبي محمد هبة الله بن أحمد بن محمد الاكفاني رضي الله عنه الشيخ الفقيه أبو الفتح نصر الله بن محمد بن عبد القوي المصيصي وأبو الحسن محمد بن الحسين بن الحسن الشهرستاني بقراءة كتاب الاسماء عبد الرحمن



ابن أحمد بن علي بن صابر السلمي في سنة خمس وتسعين وأربعمائة في المسجد الجامع بدمشق  
 مع جميع ما في هذا الجزء وهو ما في الورقة البيضاء وعلى وجهها الجزء الاول من رسالة أبي  
 عبد الله محمد بن إدريس الشافعي على الشيخ الفقيه الاجل الامين جمال الامناء أبي محمد  
 هبة الله ابن أحمد بن محمد الاكفاني رضي الله عنه بقراءة الشيخ أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد  
 ابن علي بن صابر السلمي ابنه أبو المعالي عبد الله والشيخ أبو الفضل محمد وأبو المكارم عبد  
 الواحد ابنا محمد بن المسلم بن الحسن بن هلال وأبو البركات الخضر بن شبل بن الحسين الحارثي  
 وأبو طاهر ابراهيم بن الحسن بن طاهر بن الحصني وأبو اسحاق ابراهيم بن طاهر بن ركات  
 الحشوي وأبو طالب بن محسن بن علي المطاردى وتمام بن محمد بن عبد الله بن أبي جليل  
 وكتاب السماع عبد الباقي بن محمد بن عبد الباقي بن محمد التميمي الموصلي وسمع مع الجماعة أبو  
 المعالي عبد الصمد بن الحسين بن أحمد بن تميم التميمي وسمع من الفرائض المنصوصة التي  
 سن رسول الله صلى الله عليه وسلم معها القاضي أبو الفوارس مطاع بن مكارم بن عمار بن  
 عجرمة الحارثي وأبو الحسين أحمد بن راشد بن محمد القرشي وأبو القاسم نصر بن المسلم بن نصر  
 النجار وابنه عبد الرزاق وتمام ابن حيدرة الانصاري وذلك في جمادى الاخرى سنة تسع  
 وخمسمائة بدمشق جهاها الله تعالى والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم وسمع  
 الجماعة المذكورون باعلى ظهر الجزء الاول أيضا في التاريخ المذكور والحمد لله وحده  
 قد سمع من باب فرض الله طاعة رسول الله مقرونة بطاعة الله ومذكورة وحدنا الى آخر  
 الجزء أبو محمد عبد الهادي بن عبد الله التابكي وأبو عبد الله محمد بن شبل بن الحسين الحارثي  
 في التاريخ المذكور والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم

سمع من أول هذا الجزء الى آخر الفرائض المنصوصة التي سن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 معها على الشيخ الفقيه الامين جمال الامناء أبي محمد هبة الله بن أحمد بن محمد الاكفاني صان  
 الله قدره ورضي عنه بقراءة الشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن صابر السلمي أبو  
 الرضا بن تمام بن حيدرة الانصاري وأبو المجد عبد الواحد بن محمد بن التنوخي وأبو بكر محمد  
 ابن الفقيه أبي الحسن علي بن المسلم السلمي وكتاب الاسماء أحمد بن راشد بن محمد القرشي  
 المكبري في رجب سنة تسع وخمسمائة وكل له سماع الجزء جميعه

سمع جميع هذا الجزء وهو الجزء الاول على الشيخ الفقيه الامين جمال الامناء أبي محمد هبة  
 الله بن أحمد بن محمد الاكفاني رضي الله عنه وعورض به نسخة فها ذكر سماعه الفقيه

الاجل الاوحد أبو الحسن علي بن المسلم بن محمد بن الفتح السلمي وولده أبو بكر وسمع  
 الشيوخ أبو القاسم النقيب يحيى بن علي بن محمد بن زهير السلمي وأبو علي الحسن بن مسعود  
 ابن الوزير وأبو القاسم علي بن الحسين بن هبة الله بن عبد الله وأبو عبد الله الحسين بن  
 الخضر بن الحسين بن عبدان وأبو القاسم كامل بن محمد بن كامل التميمي وأبو بكر محمد بن  
 علي بن أحمد بن منصور الغساني وأبو القاسم الحسين بن أحمد بن عبد الواحد الاسكندراني  
 وأبو الثناء محمود بن معالي بن الحسن بن الخضر الانصاري النجار وأبو بكر عبد الرحمن بن أحمد  
 ابن الحسين القيسي وكاتب السماع عبد الكريم بن الحسن بن طاهر بن الحصني الحموي  
 بقراءة الفقيه أبي القاسم وهب بن سلمان بن أحمد السلمي وذلك في العشر الثاني من  
 رمضان سنة ثمان عشرة وخمسمائة

وسمع مع الجماعة المذكورين أبو محمد اسماعيل بن ابراهيم بن محمد بن أحمد القيسي وعيسى  
 ابن نهبان الضرير البرداني وأبو طاهر يونس بن سلمان بن أحمد السلمي وبركات بن ابراهيم  
 ابن طاهر الخشوعي وعمر بن ناصر النجار وأبو عمر عثمان بن علي بن الحسن اليوسي الرعي في  
 التاريخ

وسمع جميعه مع الجماعة المذكورة الشيخ الفقيه أبو القاسم علي بن الحسن بن الحسن  
 الكلابي والشيخ أبو العباس أحمد بن أبي القاسم بن منصور في العشر الثاني من ربيع الثاني  
 من سنة تسع عشرة وخمسمائة

وسمع من أوله الى أول باب النسخ والمنسوخ الذي تدل عليه السنة والاجماع أبو عبد الله  
 محمد وأبو الفضل أحمد ابنا الحسن بن هبة الله بن عبد الله مع الجماعة في التاريخ

سمع هذا الجزء على سيدنا الشيخ الفقيه الامام العالم الحافظ الثقة نور الدين صدر الحفظ  
 ناصر السنة محمد بن الشام أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي أيده الله صاحبه  
 الشيخ الفقيه الامام العالم ضياء الدين أبو الحسن علي بن عقيل بن علي الشافعي نفعه الله بالعلم  
 وحافده أبو طاهر محمد بن الشيخ الفقيه أبي محمد القاسم وبنو اخيه أبو المظفر عبد الله وأبو  
 منصور عبد الرحمن وأبو الحسن نصر الله وأبو نصر عبد الرحيم بن عبد الله محمد بن  
 الحسن بقراءة القاضي بهاء الدين أبي المواهب الحسن أخوه الشيخ الفقيه أبو القاسم  
 الحسيني ابنا القاضي أبي الغنائم هبة الله بن محفوظ بن صصري والشيخ الفقيه أبو محمد عبد

الله بن محمد بن سعد الله الحنفي والامير أبو الحارث عبد الرحمن بن محمد بن مرشد بن منقذ  
 الكناني وأبو عبد الله محمد بن شيخ الشيوخ أبي حفص عمر بن أبي الحسن الحموي وأبو الخير  
 عبد الله بن محمد بن هبة الله والفقهاء أبو نصر محمد بن هبة الله بن محمد الشيرازي بن خالد بن  
 منصور بن اسحق الاشعري وعبد الرحمن بن عبد الله وأبو عبد الله الحسين بن عبد الرحمن  
 ابن الحسين بن عديان وأبو القليمان الحسين بن محمد بن أبي نصر الهداري والحسن بن علي  
 ابن عبد الله الباعيناني والخطيب عبد الوهاب بن أحمد بن عقيل السلمي وعلي بن خضر بن  
 يحيى الارموي وأبو بكر محمد بن الشيخ الامين أبي الفهم عبد الوهاب بن عبد الله الانصاري  
 والوجيه أبو القاسم بن محمد بن معاذ الخرقاني ومسعود بن أبي الحسن بن عمر التغلبي  
 وامعيل بن عمر بن أبي القاسم الاسفندي بادي وموسى بن علي بن عمر الهمداني وعبد  
 الرحمن بن علي بن محمد الجويني الصوفيون وحسن بن اسمعيل بن حسن الاسكندراني  
 وفضالة بن نصر الله بن حواش العربي وعيسى بن أبي بكر بن أحمد الضرير وأبو بكر بن  
 محمد بن طاهر البروجردي ومكارم بن عمر بن أحمد بن حمزة بن ابراهيم بن عبد الله وأبو  
 الحسين بن علي بن خلدون وبركاسنا بن فوجاور بن فريون الديلمي وعثمان بن محمد بن أبي  
 بكر الاسفرائيني وعبد الله بن يس بن عبد الله التميمي وفارس بن أبي طالب بن نجاة  
 وفضائل بن طاهر بن حمزة واسحق بن سليمان بن علي وأحمد بن أبي بكر بن الحسن البصري  
 وأحمد بن ناصر بن طعان البصراوي وابراهيم بن مهدي بن علي الشاغوري وعبد القادر  
 وعبد الرحمن ابنا أبي عبد الله محمد بن الحسن العراقي وعبد الرحمن بن أبي رشيد بن أبي نصر  
 الهمداني وعثمان بن ابراهيم بن الحسين وكاتب الاسماء عبد الرحمن بن أبي منصور بن  
 نسيم بن الحسين بن علي الشافعي وذلك في يوم الخميس والاثني عشر من شهر سنة تسع وستين  
 وخمس مائة بالمسجد الجامع بدمشق حرسه الله تعالى وحده وصلواته على محمد وآله  
 قرأت بخط الحافظ أبي القاسم بن عساكر أنا الشيخ الامام أبو السعود أحمد بن علي بن الجلي  
 اه أنا الشيخ أبو منصور عبد الحسن بن محمد بن علي قراءة من لفظه في الحرم سنة تسع  
 وستين وأربع مائة أنشدني أبو الحسن بن يزيد الحلبي لابي بكر الصنوبري فيه مدحه وهو  
 علي بن محمد بن يحيى بن يزيد الحلبي

يزيد الفقه والفقهاء حبا • الى قلبي فقيه بني يزيد

تتأهي ثم زاد على التناهي \* وأشرف أن يزيد على المزيد  
أبا الحسن ابتدى عرامده \* مدى لبد وليس مدى لبيد  
وعش عيشا جديدا كل يوم \* قرر العين بالعمر المديد  
فكلم من مستفاد منه علما \* بمد اليك كف المستفيد

بسم الله الرحمن الرحيم اسناد الرسالة أنا الشيخ الامين أبو المكارم عبد الواحد  
ابن محمد بن هلال قال اخبرنا الشيخ الامين أبو محمد هبة الله بن احمد بن محمد بن هبة الله  
الانصارى الا كفاني رحمه الله قراءة عليه في سنة تسع وخمسمائة قال اخبرنا أبو بكر محمد  
ابن علي بن محمد بن موسى السلي الحداد قراءة عليه في شهر ربيع الآخر من سنة ستين  
واربعمائة قال اخبرنا أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر الرازي الحافظ قراءة  
عليه في بيته في سنة ست وأربعمائة وأبو القاسم عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد الشيباني  
قراءة عليه في سنة ثمان وأربعمائة قال حدثنا أبو علي الحسن بن حميد بن عبد الملك الفقيه  
الخصائري قال حدثنا الربيع بن سليمان المرادي المؤذن قال اخبرنا الامام أبو عبد الله محمد  
ابن ادريس بن العباس بن عثمان الشافعي رضي الله عنه مع جميعه على الشيخ الحافظ محمد  
ابن علي بن محمد الحداد السلي صاحب هبة الله بن احمد الا كفاني بقراءة أبي  
الفتيان عمر بن أبي الحسن الدهستاني وعبد العزيز بن علي الكازروني وعبد الله بن احمد  
السمري قدي وأبو الكرم الخضر بن عبد المحسن القراء وكاتب الاسماء طاهر بن بركات بن  
ابراهيم الخشوعي وسمع من اول الجزء الى الزكاة ابراهيم بن حمزة الجرجاني وحمادة بن  
عبد الرحمن الدرنباي ومحمد بن احمد الدرناجردى في شهر ربيع الآخر سنة ستين  
واربعمائة سمع الكتاب كاملا محمد السمرقندي

سمعه على غير واحد وله نسخة محمد بن يوسف بن محمد النوفلي القرشي المعرف بالكنجي  
سمع جميعه محمد بن علي بن الفتح سمع اكثره وعارض نسخته محمد بن الحسن بن هبة الله سمع  
جميعه وعارض بنسخته محمد بن محمد بن المسلم سمع جميعه وعارض بنسخته علي بن الحسين بن  
هبة الله يقول عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد بن علي بن محمد بن ابراهيم بن الحسين  
الجيباني بارك الله فيه سمع مني هذا الجزء وهو مسموع من أبي علي الحسن بن حميد بن عبد  
الملك الخصري عن الربيع بن سليمان المرادي في شعبان من سنة اربع وتسعين وثلاثمائة نفعنا  
الله بالعلم في الدنيا والآخرة ولا جعله حجة علينا وحسبنا الله وحده بقراءة عليه من اصل

كتابي وسمع هذا الجزء مني أبو عبد الله أحمد بن علي السرافى وأبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن الحسين الجبائى بقراءة أبي بكر محمد بن محمد بن عبد الله الشاشى حفظهم الله سمع جميعه وعارض بنسخته محمد بن علي بن المسلم بن الفتح السلمى وكتب عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد فى شهر رمضان من سنة احدى وأربع مائة وسمع هذا الجزء مني أيضا ظفر بن المظفر الناصرى حفظه الله سمع جميعه من الشيخ أبي الحسن علي بن محمد الجبائى رضى الله عنه حمزة بن أحمد بن حمزة القلانسى وذلك فى ربيع الاول من سنة ست عشرة وأربعمائة والحمد لله وحده وصلواته على محمد وسوله وعبد الهدى من بعده وحسبنا الله ونعم الوكيل سمع لهبة الله بن أحمد الاكفانى نفعه الله به من الشيخ أبي بكر محمد بن علي الحداد رضى الله عنه سمع هذا الكتاب وقابل به نسخته أبو القاسم هبة الله بن معد بن عبد العزيز بن عبد الكريم القرشى الدمياطى

### الجزء الاول من الرسالة

رواية الربيع بن سليمان عن محمد بن ادريس الشافعى رواية أبي علي الحسن بن حبيب سمع من أبي القاسم عبد الرحمن بن عمر لعلى وأبراهيم ابني محمد الجبائى نفعهم الله به أمين



اللَّهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رواية الربيع بن سليمان قال أخبرنا أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد بن هاشم بن المطالب بن عبد مناف المطليبي ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بهم يعدلون والحمد لله الذي لا يودى شكر نعمته من نعمه إلا بنعمة منه فوجب على مؤدى ماضى نعمه بإدائها نعمة حادثة يجب عليه شكره بها ولا يبلغ الواصفون كنه عظمتها الذى هو كما وصف نفسه وفوق ما يصفه به خلقه أحسنه جدا كما ينبغي لمكرم وجهه وعز جلاله واستمعينه استعانة من لا حول له ولا قوة إلا بالله واستهديه بهداه الذى لا يضل من أنعم به عليه واستغفره لما أزلت وأخرت استغفار من يقر بعبوديته ويعلم أنه لا يغفر ذنبه ولا ينجي منه إلا هو وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا

عبدوه ورسوله بعثه والناس صنفان أحدهما أهل كتاب بدوا من أحكامه وكفروا بالله  
فافتعلوا كذبا صاغوه بالسنتهم فخلطوه بحق الله الذي أنزل إليهم فذكروا تبارك وتعالى لتبنيه  
من كفرهم فقال وإن منهم لفرقا يلبون ألسنتهم بالكذب لتسبوه من الكذب وما هو من  
الكذب ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون  
ثم قال فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به غنا غلغلا  
فويل لهم مما كتب أيديهم وويل لهم مما يكسبون وقال تبارك وتعالى وقالت اليهود  
عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ذلك قولهم بافوا بهم بضاهئون قول الذين  
كفروا إلى قوله بشركون وقال تبارك وتعالى ألم تر إلى الذين أتوا نصيبا من الكتاب  
يؤمنون بالجبت والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء هدى من الذين آمنوا سبيلا  
أولئك الذين لعنهم الله ومن يلعن الله فلن تجد له نصيرا ووصف كفروا بالله فابتدعوا ما لم يأذن  
به الله ونصبوا بأيديهم حجارة وخشباً وصوراً استحسنوها ونبذوا أسماء الله فافتعلوها ودعوها  
آلهة عبدوها فإذا استحسنوا غير ما عبدوا منها القوه ونصبوا بأيديهم غير دعبه فعدوه فأولئك  
العرب وسلك طائفة من الجحيم سبيلهم في هذا وفي عبادة ما استحسنوه من حوت ودابة  
ونجم ونار وغيره فذكر الله لتبنيه جواباً من بعض من عبده غيره من هذا الصنف فذكر  
جل ثناؤه عنهم قولهم أنا وجدنا أبائنا على أمة وأنا على آثارهم مقتدون وحكى تبارك وتعالى  
عنهم أنهم قالوا لا تذرنا آلهتهم لكم ولا تذرنا ولا سواع ولا يعقوب ويعقوب ونسرا  
وقد أضلوا كثيراً وقال تبارك وتعالى واذكر في الكتاب إبراهيم أنه كان صديقاً نبياً إذ قال  
لأبيه يا أبت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغني عنك شيئاً وقال وأتل عليهم نبأ إبراهيم إذ قال  
لأبيه وقومه ما تعبدون قالوا نعبد أصناماً فنظّل لهم أعافين قال هل يسمعونكم إذ تدعون  
أو ينفعونكم أو يضرون وقال في جماعتهم يذكرهم من نعمه ويخبرهم ضلالتهم عامة ومنته  
على من آمن منهم واذكروا نعمة الله عليهم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم  
بنعمته إخواناً وكنتم على شفا حفرة من النار إلا أني قال فكأنوا قبل إنقاذهم بجمعة صلى  
الله عليهم وسلم أهل كفر في تفرقهم واجتماعهم بجمعهم أعظم الأمور الكفر بالله وابتداع  
ما لم يأذن به الله تعالى عما يقولون علواً كبيراً لا اله غيره وسبحانه وجمعه رب كل شيء وخالقه  
من حي منهم فكما وصف حاله حياً عاملاً قائلاً بسخط ربه مزداداً من معصيته ومن مات فكما  
وصف قوله وعمله صار إلى عذابه فلما بلغ الكتاب أجله فم تضاء الله بظواهر دينه الذي اصطفى  
بعد استعلاء معصيته التي لم يرض فتح أبواب سمواته برحمته كالميزل يجري في سابق عمله

عند نزول قضائه في القرون الخالية قضاؤه فانه تبارك وتعالى يقول كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين فكان خيرة المصطفى لوحيه المنتخب لرسالته المفضل على جميع خلقه بفتح رحمة وختم نبوته وأعم ما أرسل به من سبل قبله المرفوع ذكره مع ذكره في الاولى والشافع المشفع في الاخرى أفضل خلقه نفسا وأجمعهم لكل خلق رضيه في دين ودينا وخيرهم نسبا ودارا محمد اعبده ورسوله وعرفنا وخلقنا ونعمة الخاصة العامة النفع في الدين والدنيا فقال لقد جاءكم رسول من أنفوسكم عزيز عليه الى روف رحيم وقال لننذر أم القرى ومن حولها وأم القرى مكة وفيها قوموه وقال وانذر عشيرتكم الاقربين وقال وانه لذكركم ولقومكم وسوف تسئلون

( قال الشافعي أخبرنا ) ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله وانه لذكركم ولقومكم قال يقال ممن الرجل فيقال من العرب فيقال من أي العرب فيقال من قريش ( قال الشافعي ) وما قاله مجاهد من هذابين في الآية مستغنى فيه بالتنزيل عن التفسير فخص جل ثناؤه وقومه وعشيرته الاقربين في النذارة وعم الخلق بها بعدهم ورفع بالقرآن ذكر رسول الله ثم خص قومه بالنذارة اذ بعثه فقال وانذر عشيرتكم الاقربين وزعم بعض أهل العلم بالقرآن أن رسول الله قال يا بني عبد مناف ان الله بعثني أن أنذر عشيرتي الاقربين وأنتم عشيرتي الاقربون

( قال الشافعي أخبرنا ) ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ورفعنا لذكركم قال لا أذكر الا ذكرت معي أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله يعني والله أعلم ذكره عند الايمان بالله والاذان ويحتمل ذكره عند تلاوة الكتاب وعند العمل بالطاعة والوقوف عن المعصية فصلى الله على نبينا محمد كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون وصلى عليه في الاولين والآخرين أفضل وأكثر وأزكى ماصلى على أحد من خلقه وزكنا وإياكم بالصلاة عليه أفضل ما زكى أحد من أمته بصلاته عليه والسلام عليه ورحمة الله وبركاته وجزاه الله عنا أفضل ما جرى من سلا عن أرسل اليه فانه أنقذنا به من الهلكة وجعلنا من خير أمة أخرجت للناس دائنين بدينه الذي أَرْضَى واصطفى به ملائكته ومن أنعم عليه من خلقه فلم تسم بنا نعمة ظهرت ولا بطننا نلتها من حظا في دين ودينا وأودعها عنا مكرها وفهم ما وفي واحد منهم الا ومحمد صلى الله عليه وسلم سبها القائد الى خيرها الهادي الى رشدها لئلا تدعن الهلكة القاع بالنعصية في الارشاد والانداز فيها فصلى الله على محمد وعلى آل محمد كما صلى على ابراهيم وآل ابراهيم انه حميد مجيد وأنزل عليه كتابه فقال وانه



الكتاب عز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزل من حكيم حميد فنقلهم من  
الكفر والعمى الى النضاء والهدى وبين فيه ما أحل منا بالتوسعة على خلقه وما حرم لما  
هو أعلم به من حظهم في الكف عنه في الآخرة والاولى وابتلى طاعتهم بان تعبدتهم بقول  
وعمل وامساك عن محارم حرامهم وداوانهم على طاعته من الخلود في جنته والنجاة من نقمته  
ما عظمت به نعمته جل ثناؤه واعلمهم ما أوجب على أهل معصيته من خلاف ما أوجب  
لاهل طاعته ووعظهم بالانخبار عن كان قبلهم من كان أكثر منهم أموالا وأولادا وأطول  
أعمارا وأجد آثارا فاستمتعوا بخلافهم في حياة دنياهم فاذا فهم عند نزول قضائه مناياهم  
دون آما لهم ونزلت بهم عقوبته عند انقضاء آجالهم ليعتبروا في أنف الاوان ويطفهموا  
بجلمية التبيان وينتبهوا قبل رين الغفلة ويعملوا قبل انقطاع المدة حين لا يعتب مذنب ولا  
تؤخذ فدية وتجب كل نفس ما علمت من خير محضرا وما علمت من سوء تؤدلو أن بينها وبينه  
أمد بعيد افع كل ما أنزل في كتابه جل ثناؤه رحمة ورحمة وحجة علمه من علمه وجهله من جهله لا يعلم  
من جهله ولا يتجهل من علمه والناس في العلم طبقات موقعهم من العلم بقدر درجاتهم في العلم  
به فحق على طلبة العلم بالوغ غاية جهدهم في الاستكثار من علمه والصبر على كل عارض دون  
طلبه واخلاص النية لله في استدراك علمه فصا واستنباطا والرغبة الى الله في العون عليه  
فانه لا يدرك خيرا الا بعونه فان من أدرك علم أحكام الله في كتابه نصا واستدلالا ووقفه الله  
للقول والعمل بما علم منه فاز بالفضيلة في دينه وديناه وانتفعت عنه الريب وفورت في قلبه  
الحكمة واستوجب في الدين موضع الامامة فاسأل الله المبتدئ لنا بنعمه قبل استحقاقها  
ان يديه اعلينا مع نقصيرنا في الايمان على ما أوجب به من شكره بها الجاعلنا في خير أمة  
أخرجت للناس وأن يرزقنا فهمافي كتابه ثم سنة نبيه وقولا وعملا يؤدى به عما حقه ويوجب  
لنا نافلة فزيده ( قال الشافعي ) فليست تنزل باحد من أهل دين الله نازلة الا وفي كتاب  
الله الدليل على سبيل الهدى فيها قال الله تبارك وتعالى كتاب أنزلناه اليك لخرج الناس  
من الظلمات الى النور باذن ربهم الى صراط العزيز الحميد وقال أنزلنا اليك الذكرتين  
لنأس ما نزل الهمم الآية وقال ونزلنا عليك الكتاب تبينا لكل شئ وهدى ورحمة وبشرى  
للمسلمين وقال وكذلك أوحينا اليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان  
ولكن جعلناه نورا الى آخر الآية

( قال الشافعي ) البيان اسم جامع لمعان مجتمعة الاصول متشعبة الفروع فاقبل ما في تلك المعاني المجتمعة المتشعبة انها بيان لمن خوطب بها ممن نزل القرآن بلسانه متقاربة الاستواء عنده وان كان بعضها أشدنا كيدبيان من بعض ومختلفة عند من يحهل لسان العرب ( قال الشافعي ) جُماع ما أبان الله خلقه في كتابه مما تعبد بهم به لما مضى من حكمه جل ثناؤه من وجوهها ما أبان الله خلقه نصا مثل جل فرائضه في أن عليهم صلاة وزكاة وحج وصوما وأنه حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ونهى الزنا والخمر وأكل الميتة والدم ولحم الخنزير وبين لهم كيف فرض الوضوء مع غير ذلك مما بين نصا ومنها ما أحكم فرضه بكتابه وبين كيف هو على لسان نبيه مثل عدد الصلاة والزكاة ووقتهما وغير ذلك من فرائضه التي أنزل في كتابه ومنها ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما ليس لله فيه نص حكيم وقد فرض الله في كتابه طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم والانتفاء الى حكمه فن قبل عن رسول الله بفرض الله قبل ومنها ما فرض الله على خلقه الاجتهاد في طلبه وابتلى طاعتهم في الاجتهاد كما ابتلى طاعتهم في غيره مما فرض عليهم فانه يقول تبارك وتعالى ولنبأونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلأخباركم وقال وليبتلى الله مافي صدوركم وليمحص مافي قلوبكم وقال عسى ربكم ان يهلك عدوكم الآية ( وقال الشافعي ) فوجههم بالقبلة الى المسجد الحرام وقال لنبية قد نرى قلب وجهك في السماء فلنوولينك قبلة ترضاها الآية وقال ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره الى عليكم حجة قد لهم جل ثناؤه اذا غابوا عن عين المسجد الحرام على صواب الاجتهاد مما فرض عليهم منه بالعقول التي ركب فهم المميّة بين الاشياء واضدادها والعلامات التي نصب لهم دون عين المسجد الحرام الذي أمرهم بالتوجه شطره فقال وهو الذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر وقال وعلامات وبالنجم هم يهتدون فكانت العلامات جبالا ولايلا ونهارا فيها أرواح معروفة الاسماء وان كانت مختلفة المهاب وشمس وقر ونجوم معروفة المطالع والمغارب والمواقع من الفلك ففرض عليهم الاجتهاد بالتوجه شطر المسجد الحرام مما دلهم عليه بما وصفت فكانوا ما كانوا المجتهدين غير مزايلين أمره جل ثناؤه ولم يجعل لهم اذغاب عنهم عين المسجد الحرام ان يصطلحوا حيث شاؤوا وكذلك أخبرهم عن قضائه فقال أيتسبب الانسان أن يترك سدى والسدى الذي لا يؤمر ولا ينهى وهذا يدل على أنه ليس لاحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول الا بالاستدلال بما وصفت في هذا وفي العرل وفي جزاء الصيد

ولا يقول بما استحسن فان القول بما استحسن شئ يحسنه لا على مثال سبق فامرهم أن يشهدوا ذوى عدل والعدل أن يعمل لطاعة الله فكان لهم السبيل الى علم العدل والذي يخالفه وقد وضع هذا في موضعه وقد وضعت جملته رجوت أن تدل على ما وراءها على مثل معناها

## باب البيان الاول

قال الله تبارك وتعالى في الممتنع فنتمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدي فن لم يجزئ الى قوله حاضري المسجد الحرام فكان بينا عند من خوطب بهم هذه الآية أن صوم الثلاثة في الحج والسبعة في المراجع عشرة أيام كاملة قال الله تلك عشرة كاملة فاحتملت أن تكون زيادة في التبيين واحتملت أن يكون أعلمهم أن ثلاثة اذا جمعت الى سبعة كانت عشرة كاملة وقال الله واعدنا موسى ثلاثين ليلة واعدنا بها بعشر فتم ميثقات ربه أربعين ليلة فكان بينا عند من خوطب بهم هذه الآية أن ثلاثين وعشرا أربعون ليلة وقوله أربعين ليلة يحتمل ما احتملت الآية قبلها من أن تكون اذا جمعت ثلاثون الى عشر كانت أربعين وان تكون زيادة في التبيين وقال الله كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم الى فعدة من أيام أخر وقال شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن الى فعدة من أيام أخر فافترض عليهم الصوم ثم بين أنه شهر والشهر عندهم ما بين الهلالين وقد يكون ثلاثين وتسعا وعشرين فكانت الدلالة في هذا كالدلالة في الآيتين قبله زيادة تبين جماع العدد وأشبه الامور بزيادة تبين جملة العدد في السبع والثلاث وفي الثلاثين والعشر أن تكون زيادة في التبيين لانهم لم يزالوا يعرفون هذين العددين وجماعه كالم يزالوا يعرفون شهر رمضان

## باب البيان الثاني

قال الله تبارك وتعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الى فاطهروا وقال ولا جنبوا الا عابري سبيل فاتى كتاب الله على البيان في الوضوء دون الاستنجاء بالماء وفي الغسل من الجنابة ثم كان أقل غسل الوجه والاعضاء مرة مرة واحتمل ما هو أكثر منها في رسول الله صلى الله عليه وسلم الوضوء مرة وتوضأ ثلاثا ودل على أن أقل غسل الاعضاء يجزئ وان أقل عدد الغسل واحدة واذا أجزأت واحدة فالثلاث اختيار ودلت السنة على أنه يجزئ في الاستنجاء ثلاثة أحجار ودل النبي على ما يكون منه الوضوء وما يكون منه الغسل ودل

على أن الكعبين والمرفقين عما يغسل لان الآية تحتمل أن يكونا حدين للغسل وان يكونا  
داخلين في الغسل ولما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويل للأعقاب من النار على  
أنه يغسل لا مسح قال الله ولا يوبه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولدا الى قوله  
فلامه السدس وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم الى آخر الآية فاستغنى بالتنزيل في  
هذا عن خبر غيره ثم كان الله فيه شرط ان يكون بعد الوصية والدين فدل الخبر على أن  
لا يجاوز بالوصية الثلث

### باب البيان الثالث

قال الله تبارك وتعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وقال وأقيموا الصلاة  
وآتوا الزكاة وقال وأتموا الحج والعمرة لله ثم بين على لسان رسوله عدد ما فرض من الصلوات  
ومواقيتها وسننها وعدد الزكاة ومواقيتها وكيف عمل الحج والعمرة وحيث يزول هذا ويثبت  
وتختلف سننه وتتفق ولهذا اشباه كثيرة في القرآن والسنة

### باب البيان الرابع

قال الشافعي كل ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما ليس في كتاب وفي ما كتبنا في  
كتابنا هذا امن ذكر ما من الله به على العباد من تعلم الكتاب والحكمة دليل على أن الحكمة  
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ذكرنا مما افترض الله على خلقه من طاعة رسوله  
وبين من موضعه الذي وضعه الله به من دينه الدليل على أن البيان في الفرائض المنصوصة  
في كتاب الله من أحده هذه الوجوه منها ما أتى الكتاب على غاية البيان فيه فلم يحتاج مع  
التنزيل فيه الى غيره ومنها ما أتى على غاية البيان في فرضه وافترض طاعة رسوله فبين رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عن الله كيف فرضه وعلى من فرضه ومتى يزول فرضه ويثبت  
ويجب ومنها ما بينه من سنة نبيه بلانص كتاب وكل شيء منها بيان في كتاب الله فكل من  
قبل عن الله فرائضه في كتابه قبل عن رسول الله سننه بفرض الله طاعة رسوله على خلقه  
وان ينهوا الى حكمه ومن قبل عن رسول الله فعن الله قبل لما افترض الله من طاعته  
فجميع القبول لما في كتاب الله وليسنة رسول الله القبول لكل واحد منهما عن الله وان  
تفرقت فروع الاسباب التي قبل بها عنهما كما أحل وحرم وفرض وحدها باسباب متفرقة  
كما شاء جل ثناؤه لا يستل عما يفعل وهم يسئلون

## باب البيان الخامس \*

قال الله تبارك وتعالى ومن حيث خرجت فول وجهك إلى قولوا وجوهكم شطره ففرض عليهم حينئذ أن يقولوا وجوههم شطره وشطره جهة في كلام العرب إذا قلت أقصد شطر كذا معروف أنك تقول أقصد قصد عين كذا يعني قصد نفس كذا وكذلك تلقاه جهة أي استقبل تلقاه وجهته وان كما معنى واحد وان كانت بالفاظ مختلفة وقال خفاف بن ندبة

ألا من مبلغ عمرار سولا \* وما تغني الرسالة شطر عمرو  
وقال ساعدة بن جؤية

أقول لأمر زنباع أقبى \* صدور العيس شطر بني تميم  
وقال نقيط الأيادي

وقد أظلمكم من شطر نعركم \* هول له ظلم تغشاكم قطعاً  
وقال الشاعر

إن العسيب بهاء مخامرها \* فشطرها بصر العينين مسجور

(قال الشافعي) يريد تلقاءها بصر العينين ونحوها تلقاء جهةها وهذا كله مع غيره من اشعارهم يبين أن شطر الشيء قصد عين الشيء إذا كان معانيها بالصواب وإذا كان مغيباً فبالاجتهاد بالتوجه إليه وذلك أكثر ما يمكنه فيه وقال الله جعل لكم النجوم لتهتدوا بها إلى سبيلكم وقال وعلامات وبالنجوم هم يهتدون فخلق لهم العلامات ونصب لهم المسجدة الحرام وأمرهم أن يتوجهوا إليه وانما توجههم إليه بالعلامات التي خلق لهم والعقول التي ركبها فهم التي استدلوا بها على معرفة العلامات وكل هذا بيان ونعمة منه جل ثناؤه وقال وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال ممن رضون من الشهداء وأبان أن العدل العامل بطاعته فمن رأوه عاملين بها كان عدلاً ومن عمل بخلافها كان خلاف العدل وقال جل ثناؤه لا تقتلوا الصيد الذي قوله هدياً بالغ الكعبة فكان المثل على الظاهر أقرب الأشياء شبهاً في العظم من البدن واتفقت مذاهب من تكلم في الصيد من أصحاب رسول الله على أقرب الأشياء شبهاً من البدن فنظرنا ما قتل من ذوات الصيد أي شئ كان من النعم أقرب منه شبهاً فديناه به ولم يحتمل المثل من النعم القيمة فيما له مثل في البدن من النعم إلا مستكرهاً باطناً فكان الظاهر الأعم أولى المعنيين بها وهذا الاجتهاد الذي يطلبه الحاكم بالدلالة على المثل



وهذا النصف من العلم دليل على ما وصفت قبل هذا على ان ليس لاحد ابدأ أن يقول في شيء حل ولا حرم الا من جهة العلم وجهة الخبر في الكتاب أو السنة أو الاجماع أو القياس ومعنى هذا الباب معنى القياسى لانه يطلب فيه الدليل على صواب القبلة والعدل والمثل والقياس ما يطلب بالدلائل على موافقة الخبر المتقدم من الكتاب أو السنة لانهم ما علم الحق المفترض طلبه كطلب ما وصفت قبله من القبلة والعدل والمثل وموافقته تكون من وجهين أحدهما ان يكون الله أو رسوله حرم الشيء منصوصاً أو أحله لمعنى فاذا وجدنا ما في مثل ذلك المعنى في العلم ينص فيه بعينه كتاب ولا سنة أحلناه أو حرمانه لانه في معنى الحلال أو الحرام وتجد الشيء يشبه الشيء منه والشيء من غيره ولا نجد شيئاً أقرب به شها من أحدهما فنلحقه بأولى الاشياء شها به كما قلنا في الصيد ( قال الشافعي ) وفي العلم وجهان الاجماع والاختلاف وهما موضوعان في غير هذا الموضوع ومن جماع علم كتاب الله العلم بان جميع كتاب الله انما نزل بلسان العرب والمعرفة بناسخ كتاب الله ومنسوخه والغرض في تنزيله والادب والارشاد والاباحة والمعرفة بالموضع الذي وضع الله به نبيه من الابانة عنه فيما أحكم فرضه في كتابه وبينه على لسان نبيه وما أراد يجمع فرائضه ومن أراد يجمع فرائضه ومن أراد لكل فريضة من فرائضه أكل خلقه أم بعضهم دون بعض وما افترض على الناس من طاعته والانتفاء الى أمرهم معرفة ما ضرب فيها من الامثال الذوال على طاعته الميمنة لاجتناب معصيته وترك العقلة عن الخط والازدياد من نوافل الفضل فالواجب على العالمين أن لا يقولوا الا من حيث علموا وقد تكلم في العلم من لو أسسك عن بعض ما تكلم فيه لكان الامساك أولى به وأقرب من السلامة له ان شاء الله فقال منهم قائل ان في القرآن عرياً وأعجمياً والقرآن يدل على أن ليس من كتاب الله شيء الا بلسان العرب ووجد قائل هذا القول من قبل ذلك منه تقليد له وتر كالمسئلة له عن حجة ومسئلة غيره من خلفه وبالتقليد أغفل من أغفل منهم والله يغفر لنا ولهم ولعل من قال ان في القرآن غير لسان العرب وقبل ذلك منه ذهب الى أن من القرآن خاصا بجهل بعضه بعض العرب ولسان العرب أوسع الالسنه مذهباً وأكثرها ألفاظاً ولا نعلمه يحيط بجميع علمه انسان غير نبى ولكنه لا يذهب منه شيء على عامته حتى لا يكون موجوداً فيها من يعرفه والعلم به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه لانعلم رجلا جع السن فلم يذهب منها عليه شيء فاذا جع علم عامة أهل العلم بها أتى على السنن واذا فرق على كل واحد منهم ذهب عليه الشيء منها ثم كان ما ذهب عليه منها موجوداً عند غيره وهم في العلم طبقات منهم الجامع

لا كثره وان ذهب عليه بعضه ومنهم الجاسع لاقول مما جع غيره وليس قليل ما ذهب من  
السنن على ما جع أكثرها دليلا على ان يطلب علمه عند غير طمقة من أهل العلم بل يطلب  
عند نظرائه ما ذهب عليه حتى يوثق على جميع سنن رسول الله باني هو وأمي فية فرد جملة  
العلماء بجمعها وهم درجات فيما وعوامها وهكذا لسان العرب عند خاصتها وعامة الا يذهب  
منه شئ عليها ولا يطلب عند غيرها ولا يعلمه الا من قبله عنها ولا يشر كها فيه الا من اتبعها في  
تعلمه منها ومن قبله منها فهو من أهل لسانها وانما صار غيرهم من غير أهلها بتركة فاذا صار  
اليه صار من أهلها وعلم أكثر اللسان في أكثر العرب أعظم من علم أكثر السنن في العلماء فان  
قال قائل فقد نجد من العجم من ينطق بالشئ من لسان العرب فذلك قد يحتمل ما وصفت  
من تعلمه منهم فان لم يكن ممن تعلمه منهم فلا يوجد ينطق الا بالقليل منه ومن نطق بقليل منه  
فهو يبيع للعرب فيه ولا ننكر اذا كان اللفظ قبل تعلمه أو نطق به موضوعا ان يوافق لسان  
العجم أو بعضها قليلا من لسان العرب كناية عن القليل من السنة العجم المتبينة في أكثر  
كلامها مع تنائي ديارها واختلاف لسانها وبعد الاوامد بينها وبين من وافقت بعض لسانه  
منها فان قال قائل ما الحجة في أن كتاب الله محض بلسان العرب لا يخلط فيه غيره فالجواب فيه  
كتاب الله قال الله وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه فان قال قائل فان الرسل قبل محمد  
كانوا يرسلون الى قومه خاصة وأن محمد ابعث الى الناس كافة فقد يحتمل أن يكون بعث  
بلسان قومه خاصة ويكون على الناس كافة ان يتعلموا لسانه وما أطاقوا منه ويحتمل  
أن يكون بعث بالسنة فكل من دليل على أنه بعث بلسان قومه خاصة دون السنة العجم  
فالدلالة على ذلك بينة في كتاب الله تعالى في غير موضع في اللسان (قال الشافعي) فاذا كانت  
الا لسنة مختلفة بما لا يفهمه بعضهم عن بعض فلا بد ان يكون بعضهم تبع البعض وان  
يكون الفضل في اللسان المتبع على التابع وأولى الناس بالفضل في اللسان من لسانه لسان  
النبي ولا يجوز والله أعلم ان يكون أهل لسانه أتباعا لأهل لسان غير لسانه في حرف واحد بل  
كل لسان تبع لسانه وكل أهل ديس قبله فعلهم اتباع دينه وقد بين الله ذلك في غير آية من  
كتابه قال الله وانه لتنزّل رب العالمين نزل به الروح الامين على قلبك لتكون من المنذرين  
بلسان عربي مبين وقال وكذلك أنزلناه حكما عربيا وقال وكذلك أنزلناه حكما عربيا  
عربيا المنذر أم القرى ومن حولها وقال حم والكتاب المبين انا جعلناه قرآنا عربيا الا آية  
وقال قرآنا عربيا غير ذي عوج لعلهم يتقون (قال الشافعي) فاقام حجة بان كتابه  
عربي في كل آية ذكرناها ثم أكد ذلك بان نفى عنه كل لسان غير لسان العرب في

آيتين من كتابه فقال تبارك وتعالى ولقد نعلم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر لسان الذي  
يحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين وقال ولوجعلناه قرآنا أعجميا لقالوا لولا فصلت  
آياته أعجمي وعربي (قال الشافعي) وعرفنا قدره بما خصناه من مكانه فقال لقد جاءكم  
رسول من أنفسكم الآية وقال هو الذي بعث في الأميين الآية وكان مما عرف الله بنبيه  
من انعامه عليه ان قال وانه لذكركم ولقومك فخص قومه بالذكركم معه بكتابه وقال وانذر  
عشيرتك الاقرين وقال ولتندرا أم القرى ومن حولها وأم القرى مكة وهي بلده وبلد  
قومه فجعلهم في كتابه خاصة وأدخلهم مع المنذرين عامة وقضى أن ينذر وابلسانهم  
العربي لسان قومه منهم خاصة فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده حتى  
يشهده أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله ويتاوبه كتاب الله وينطق بالذكرك فيما  
افترض عليه من التكبير وأمره من التسبيح والتشهد وغير ذلك وما زاد من العلم  
باللسان الذي جعله الله لسان من ختم به نبوته وأنزل به آخر كتبه كان خيرا له كاعلمه يتعلم  
الصلاة والذكر فيها ويأتى البيت وما أمر بآتيانه ويتوجه لما وجه له ويكون تبعا فيما  
افترض عليه ونذب اليه لا متبوعا وانما بدأت بما وصفت من أن القرآن أنزل بلسان  
العرب دون غيره لانه لا يعلم من ايضاح جل علم الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب وكثرة  
وجوهه وجماع معانيه وتفرقاتها ومن علمه انتفت عنه الشبه التي دخلت على من جهل لسانها  
فكان تنبيه العامة على أن القرآن أنزل بلسان العرب خاصة نصيحة للمسلمين والنصيحة لهم  
فرض لا ينبغي تركه وادراك نافلة خير لا يدعها الا من سفه نفسه وترك موضع خطه وكان  
يجمع مع النصيحة لهم قياما بايضاح حق وكان القيام بالحق ونصيحة المسلمين من طاعة الله  
وطاعة الله جامعة للخير أخبرنا سفيان عن زيار بن علقمة قال سمعت جرير بن عبد الله يقول  
بايعت النبي على النصع لكل مسلم وأخبرنا ابن عيينة عن سهيل بن أبي صالح عن  
عطاء بن يزيد الليثي عن عيسى الداري أن النبي قال ان الدين النصيحة ان الدين النصيحة  
ان الدين النصيحة قالوا لمن يا رسول الله قال الله ولكتابه ولنبيه ولائمة المسلمين وعامتهم قال  
الشافعي فانما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها وكان مما تعرف من  
معانيها اتساع لسانها وان فطرته أن يخاطب بالشئ منه عاما ظاهرا يراد به العام الظاهر  
ويستغنى باول هذا منه عن آخره وعاما ظاهرا يراد به العام ويدخله الخاص يستدل على  
هذا ببعض ما خوطب به فيه وعاما ظاهرا يراد به الخاص وظاهرا يعرف في سياقه أنه يراد به  
غير ظاهره فكل هذا موجود علمه في أول الكلام أو وسطه أو آخره وتبدي الشئ من



كلامها بين أول لفظها فيه عن آخره وتبدئ الشيء من كلامها بين آخر لفظها منه عن أوله  
وتكلم بالشيء تعرفه بالمعنى دون الإيضاح باللفظ كما تعرف الإشارة ثم يكون هذا عندها من  
أعلى كلامها لانفراد أهل علمها به دون أهل جهالتهم وتسمى الشيء الواحد بالأسماء الكثيرة  
وتسمى بالاسم الواحد المعاني الكثيرة وكانت هذه الوجوه التي وصفت اجتماعها في  
معرفة أهل العلم منها به فان اختلفت أسباب معرفتها معرفة واضحة عندها ومستند كرا عند  
غيرها فن جعل هذا من لسانها وبلسانها نزل الكتاب وجاءت السنة فسكف القول في  
علمها فكف ما يجعل بعضه ومن تكلف ما جعله والم تثبته معرفته كانت موافقة للصواب  
ان وافقه من حيث لا يعرفه غير محجودة والله أعلم وكان بخطئه غير معدودا انطلق فيما  
لا يحيط علمه بالفرق بين الخطا والصواب فيه

### باب بيان ما نزل من الكتاب عاما يراد به العام ويدخله الخصوص

قال الله تبارك وتعالى الله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل وقال تبارك وتعالى خلق  
السموات والارض وقال وما من دابة في الارض الا على الله رزقها فهذا عام لا خاص فيه  
(قال الشافعي) فكل شيء من سماء وأرض وذى روح وشجر وغير ذلك فانه خلقه وكل دابة  
فعلى الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها وقال الله ما كان لأهل المدينة ومن حولهم  
من الاعراب الاية وهذا في معنى الاية قبلها وانما أريد به من أطلق الجهاد من الرجال  
وليس لاحد منهم أن يرغب بنفسه عن نفس النبي أطلق الجهاد أو لم يطقه في هذه الاية  
الخصوص والعموم وقال والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا  
أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها وهكذا قول الله حتى اذا أتيا أهل قرية الاية وفي  
هذه الاية دلالة على انه لم يستطعها كل أهل القرية فهي في معناها وفي القرية  
الظالم أهلها خصوص لان كل أهل القرية لم يكن ظالما قد كان فيهم المسلم ولكنهم كانوا  
فيها مكتوبين وكافوا فيها أول وفي القرآن نظائر لهذا ويكتفي به ان شاء الله منها وفي السنة  
له نظائر موضوعة مواضعها

### باب بيان ما نزل من الكتاب عام الظاهر وهو يجمع العام والخاص

قال الله تبارك وتعالى انا خلقناكم من ذكر وأنثى الى ان أكرمكم عند الله اتقاكم وقال

تبارك وتعالى كتب عليكم الصيام الى فعدة من ايام آخر وقال ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا فبين في كتاب الله ان في هاتين الايتين العموم والخصوص فاما العام منها ففي قول الله انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا فكل نفس خوطبت بهذا في زمان رسول الله وقبله وبعده مخلوقة من ذكر وأنثى وكلها شعوب وقبائل والخاص منهُ ما في قول الله ان اكرمكم عند الله اتقاهم لان التقوى اعم تكون على من عقلها وكان من أهلها من البالغين من بنى آدم دون الخلق الوقيين من الدواب سواهم ودون المغلوبين على عقولهم منهم والاطفال الذين لم يبلغوا وعقل التقوى منهم فلا يجوز أن يوصف بالتقوى وخلافها الا من عقلها وكان من أهلها أو خالفها فكان من غير أهلها والكتاب يدل على ما وصفت وفي السنة دلالة عليهم اقال رسول الله رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ والصبي حتى يبلغ والمجنون حتى يفيق وهكذا التنزيل في الصوم والصلاة على البالغين العاقلين دون من لم يبلغ ومن بلغ ممن غلب على عقله ودون الحيض في ايام حيضهن

### باب بيان ما نزل من الكتاب عام الظاهر ويراد به كله الخاص

قال الله تبارك وتعالى الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم الآية (قال الشافعي) فاذا كان من مع رسول الله ناسا غير من جمع لهم من الناس وكان المخبرون لهم ناسا غير من جمع لهم وغير من معه ممن جمع عليه معه وكان الجامعون لهم ناسا فالدلالة في القرآن بيّنة كما وصفت من أنه انما جمع لهم بعض الناس دون بعض والعلم يحيط ان لم يجمع لهم الناس كلهم ولم يخبرهم الناس كلهم ولم يكونوا هم الناس كلهم ولكنه لما كان اسم الناس يقع على ثلاثة تفرعوا على جميع الناس وعلى من بين جميعهم وثلاثة منهم كان يحكي في لسان العرب ان يقال الذين قال لهم الناس وانما الذين قالوا لهم ذلك أربعة نفر ان الناس قد جمعوا لكم يعنون المنصرين عن أحد وانما هم جماعة غير كثير من الناس الجامعون منهم غير المجموع لهم والمخبرون للجموع لهم غير الطائفتين والاكثر من الناس في بلدانهم غير الجامعين ولا المجموع لهم ولا المخبرين وقال يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له الى والمطلوب قال فخرج اللفظ عام على الناس كلهم وبين عند أهل العلم بلسان العرب منهم انه انما يراد بهذا اللفظ العام المخرج بعض الناس دون بعض لانه لا يخاطب بهذا الا من يدعو من دون الله الها تعالى عما يقولون علوا كبيرا ولان فيهم من المؤمنين المغلوبين على عقولهم وغير البالغين ممن لا يدعو معه الها قال وهذا في معنى الآية قبلها عند أهل العلم باللسان والآية قبلها أوضح

عند غير أهل العلم لكثرة الدلالات فيها (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس فالعلم يحيط ان شاء الله ان الناس كلهم لم يحضروا عرفة في زمان رسول الله ورسول الله المخاطب به نازا ومن معه وان كان يحضرون كلام العرب ان يقال أفيضوا من حيث أفاض الناس يعني بعض الناس وهذه الآية في مثل معنى الآيتين قبلها وهي عند العرب سواء والآية الاولى أوضح عند من يجهل لسان العرب من الثانية والثانية أوضح عندهم من الثالثة وليس يختلف عند العرب ووضح هذه الآيات معالان أقل البيان عندها كفى من أكثره انما يريد السامع فهم قول القائل فأقل ما يفهمه به كاف عنده وقال الله جل ثناؤه وقودها للناس والجارة فدل كتاب الله على انه انما وقودها بعض الناس لقول الله ان الذين سبقتم لهم منا الحسنی الآية

### باب الصنف الذي يبين سياقه معناه

قال الله تبارك وتعالى واسمئلهم عن القرية الى بما كانوا يفسقون فابتدأ اجل ثناؤه ذكر الامر بمسألتهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر فلما قال اذ يعدون في السبت الآية دل على انه أراد أهل القرية لان القرية لا تكون عادية ولا فاسقة بالعدوان في السبت ولا غيره وانه انما أراد بالعدوان أهل القرية الذين ابلاهم بما كانوا يفسقون وقال وكم قسم انهم انهم الى مناهير كضون وهذه الآية في مثل معنى الآية قبلها فذكر قسم القرية فلما ذكر انها ظلمة بان للسامع أن الظالم انما هو أهلها دون منازلها التي لا تظلم ولما ذكر القوم المنسئين بعدها وذكر احساسهم الباس عند القسم أحاط العلم انه انما أحس الباس من يعرف البأس من الآدميين

### باب الصنف الذي يدل لفظه على باطنه دون ظاهره

قال الله تبارك وتعالى وهو يحكي قول اخوة يوسف لايهم ما شهدنا الباعا علمنا وما كنا للغيب حافظين واسئل القرية الآية فهذه الآية في مثل معنى الآيات قبلها لا تختلف عند أهل العلم باللسان انهم انما يخاطبون أباهم بمسألة أهل القرية وأهل العير لان القرية والعير لا ينبئان عن صدقهم

### باب ما نزل عامادلت السنة خاصة على انه يراد به الخاص

قال الله جل ثناؤه ولا يؤيه لكل واحد منهما السدس الى فلما ه السدس وقال ولكم نصف

ماترك أرواحكم الآية فإبان ان للوالدين والازواج مسمي في الحالات وكان عام المخرج  
 قدلت سنة رسول الله على انه انما أريد به بعض الوالدين والازواج دون بعض وذلك ان  
 يكون دين الوالدين والمولود والزوجين واحدا ولا يكون الوارث منهم ما قاتلوا ولا مملوكا  
 وقال من بعد وصية يوصي بها أو دين فإبان النبي ان الموصل يامتنع من بعضها على الثلث لا يتعدى  
 ولا لاهل الميراث الثلثان وإبان ان الدين قبل الوصايا والميراث وان لا وصية ولا ميراث حتى  
 يستوفي أهل الدين دينهم ولولا دلالة السنة ثم اجماع الناس لم يكن ميراث الا بعد وصية أو  
 دين ولم تعد الوصية ان تكون مبدأة على الدين أو تكون والدين سواء وقال الله اذا قمتم الى  
 الصلاة فاغسلوا وجوهكم الى قوله الى السكعين فقصد جل ثناؤه قصد القدمين بالغسل كما  
 قصد الوجه واليدين فكان ظاهر هذه الآية انه لا يجوز في القدمين الا ما يجزئ في الوجه  
 من الغسل أو الرأس من المسح وكان يحتمل أن يكون أريد بغسل القدمين أو مسحهما  
 بعض المتوضئين دون بعض فلما صح رسول الله على الخفين وأمر به من أدخل رجله في  
 الخفين وهو كامل الطهارة دلت سنة رسول الله على انه انما أريد بغسل القدمين أو  
 مسحهما بعض المتوضئين دون بعض وقال الله تبارك وتعالى والسارق والسارقة الى  
 نكالا من الله ومن رسول الله ان لا قطع في غم ولا كثرة ولا يقطع الا من بلغت سرقة ربع  
 دينار فصاعدا وقال الله الزانية والزاني فاجلدوا الآية وقال في الاماء فاذا أحصن فان أنين  
 يقا حشدة فعلمن نصف ما على المحصنات من العذاب فدل القرآن على انه انما أريد بجلد  
 المائة الاحرار دون الاماء فلما رجم رسول الله الثيب من الزناة ولم يجلد له سنة رسول  
 الله على ان المراد بجلد المائة من الزناة الحرة البكران وعلى ان المراد بالقطع في السرقة  
 من سرق من حرز وبلغت سرقة ربع دينار دون غيرها من لزمه اسم سرقة وزنا وقال الله  
 واعلموا انما غنمتم من شئ الآية فلما أعطى رسول الله بنى هاشم وبنى المطلب سهمي  
 القرابة دلت سنة رسول الله على ان ذا القربى الذين جعل الله لهم سهمان من الخمس بنو هاشم  
 وبنو المطلب دون غيرهم وكل قريش ذو قرابة به وبنو عبد شمس مساوية بني المطلب في  
 القرابة وهم معا بنو اب وأم وان انفرد بعض بني المطلب بولادة من بنى هاشم وهم دونهم فلما  
 لم يكن السهم لمن انفرد بالولادة من بنى المطلب دون من لم تصبه ولادة بنى هاشم منهم دل ذلك  
 على انهم أعطوا خاصة دون غيرهم بقرابة جذم النسب مع كينونتهم معا مجمعين في نصر النبي  
 وقبيله وبعده وما أراد الله جل ثناؤه بهم خاصا ولدت بنو هاشم في قريش فأعطى منهم  
 أحد بولادتهم من الخمس شيئا وبنو نوفل مساويتهم في جذم النسب وان انفردوا فانهم بنو أم  
 دونهم قال الله واعلموا انما غنمتم من شئ فان الله خمسته ولرسول فأعطى رسول الله

السلب القائل في الاقبال دلت سنة النبي على أن الغنيمة الخموسة في كتاب الله غير السلب مفهوما في الاقبال دون الاسلاب مأخوذة في غير الاقبال وانما الاسلاب المأخوذة في غير الاقبال غنيمة تخمس مع ما سواها من الغنيمة بالسنة ولولا الاستدلال بالسنة وحكمنا بالظاهر قطعنا من لزمه اسم سرقة وضرنا ما من كل من زنى حرا نبيا وأعطينا ساهم ذي القربى من بينه وبين النبي قرابة ثم خلعنا ذلك الى طوائف من العرب لان له فيه هم وشايع أرحام ونحسنا السلب لانه من المغنم مع ما سواه من الغنيمة

### ﴿ باب بيان فرض الله في كتابه اتباع سنة نبيه ﴾

( قال الشافعي ) وضع الله رسوله من دينه وفرضه وكتابه الموضع الذي أبان جل ثناؤه انه جعله علما لدينه بما افترض من طاعته وحرم من معصيته وأبان من فضيلته بما قرن من الايمان برسوله مع الايمان به فقال تبارك وتعالى فامتوا بالله ورسوله ولا تقولوا ثلاثة الى سبحانه ان يكون له ولد وقال انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله واذا كانوا معه الاية فجعل كال ابتداء الايمان الذي ما سواه تبع له الايمان بالله ثم رسوله معه فلو آمن عبده ولم يؤمن برسوله لم يقع عليه اسم كال الايمان أبدا حتى يؤمن برسوله معه وهكذا سن رسول الله في كل من امتحنه للايمان أخبرنا مالك بن أنس عن هلال بن أسامة عن عطاء ابن يسار عن عمر بن الحكم قال أتيت رسول الله بحجارة فقلت يا رسول الله على رقبتي افاعتقها فقال لها رسول الله أين الله فقالت في السماء فقال ومن أنا قالت رسول الله فقال أعتقها ( قال الشافعي ) وهو معاوية بن الحكم كذلك واه غدير مالك وأظن ما سلم يحفظ اسمه ( قال الشافعي ) ففرض الله على الناس اتباع وحيمته وسنن رسوله فقال في كتابه ربنا وابعث فيهم رسولا منهم الى الحكيم وقال لقد من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم الآية وقال جل ثناؤه كما أرسلنا فيكم رسولا منكم الآية وقال جل ثناؤه هو الذي بعث في الاميين رسولا منهم الآية وقال واذكروا نعمة الله عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة يعظكم به وقال وأنزل الله عليكم الكتاب والحكمة وعلمكم ما لم تكن تعلم الآية وقال واذكروا ما يتلى في بيوتكن الآية فذكر الله الكتاب وهو القرآن وذكر الحكمة فسمعت من أروى من أهل العلم بالقرآن يقول الحكمة سنة رسول الله وهذا يشبه ما قال والله أعلم لان القرآن ذكر واتبعته الحكمة وذكر الله منه على خلقه بتعليمهم الكتاب والحكمة فلم يجز والله أعلم



أن يقال الحكمة هاهنا الاستدلال على أن الله تعالى قد أتىكم به كتاباً من الله تعالى وان الله افترض طاعة رسوله وحتم على الناس اتباع أمره فلا يجوز أن يقال لقول الله تعالى انه فرض الا كتاب الله ثم سطر رسوله وذلك لما وصفنا من أن الله جعل الايمان برسوله مقروناً بالايمان به وسنة رسول الله مبينة عن الله معنى ما أراد دليلاً على خاصه وعامه ثم قرن الحكمة بها بكتابه فاتبعها آياته ولم يجعل هذا الا حذراً من خلقه غير رسوله

## ﴿باب فرض الله طاعة رسول الله مقرونة بطاعة الله﴾

### ومذكورة وحدها ﴿﴾

قال الله وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمراً الا انية وقال يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الامر منكم الآية فقال بعض أهل العلم أولو الامر أمراء سرايا رسول الله والله أعلم وهكذا أخبرنا عدد من أهل التفسير وهو يشبه ما قال والله أعلم لان كل من كان حول مكة من العرب لم يكن يعرف اماره وكانت تأنف أن يعطى بعضها بعضاً طاعة الامارة فلما دانت لرسول الله بالطاعة لم تكن ترى ذلك يصلح لغير رسول الله فامروا أن يطيعوا أولى الامر الذين أمرهم رسول الله لا طاعة مطلقة بل طاعة مستثناة فيما لهم وعليهم فقال فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله يعني ان اختلفتم في شئ وهذا ان شاء الله كما قال في أولى الامر الا أنه يقول فان تنازعتم في شئ فاعلمهم وأمرهم الذين أمروا بطاعتهم فردوه الى الله والرسول يعني والله أعلم الى ما قال الله والرسول ان عرفتموه فان لم تعرفوه سألتكم الرسول عنه اذا وصلتم أو من وصل منكم اليه لان ذلك الفرض الذي لا منازعة لكم فيه لقول الله وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن تنازع من بعد رسول الله رد الامر الى قضاء الله ثم قضاء رسوله فان لم يكن فيما تنازعوا فيه قضاء نصافهم ما ولا في واحد منهم ما ردوه قياساً على أحدهما كما وصفت من ذكر القبلة والعدل والمثل مع ما قال الله في غير آية مثل هذا المعنى وقال ومن يطع الله والرسول فاولئك مع الذين أنعم الله عليهم الى رقيقاً وقال يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله ورسوله

## ﴿باب ما أمر الله من طاعة رسول الله﴾

قال الله جل ثناؤه ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله الى أجرة عظيمها وقال من يطع الرسول

فقد أطاع الله فاعلمهم ان يبعثهم رسوله ببعثه وكذلك أعلمهم ان طاعتهم اياه طاعته وقال فلا وربك لا يؤمنون الاية ترات هذه الاية فيما بلغنا والله أعلم في رجل خاصم الزبير في أرض ففضى النبي به الزبير وهذا القضاء سنة من رسول الله لا حكم منصوص في القرآن والقرآن يدل والله أعلم على ما وصفت لانه لو كان قضاء بالقرآن كان حكماً منصوصاً بكتاب الله وأشبهه ان يكونوا اذ لم يسلموا لحكم كتاب الله نصاً غير مشكل الامر انهم ليسوا بـعومنين اذ اردوا حكم التنزيل اذ لم يسلموا له وقال تبارك وتعالى لا تتبعوا ادعاء الرسول بينكم الى عذاب أليم وقال واذا دعوا الى الله ورسوله الى قوله الفائزون فأعلم ان الله الناس في هذه الاية ان دعاءهم الى رسول الله لحكم بينهم دعاء الى حكم الله لان الحاكم بينهم رسول الله واذا سلموا لحكم رسول الله فاعلموا له بفرض الله وانه أعلمهم ان حكمه حكمه على معنى افتراضه حكمه وما سبق في علمه جل ثناؤه من اسعاده اياه بعصمته وتوقيفه وما شهد له به من هدايته واتباع أمره فاحكم فرضه بالزام خلقه طاعة رسوله واعلامهم انها طاعته فجمع لهم ان أعلمهم ان الفرض عليهم اتباع أمره وأمر رسوله معاً وان طاعة رسوله طاعته ثم أعلمهم انه فرض على رسوله اتباع أمره جل ثناؤه

باب ما أبان الله لخلقته من فرضه على رسوله اتباع ما أوحى الله اليه وما شهد له به من اتباع ما أمر به ومن هدايه وانه هاد لمن اتبعه ﴿

(قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه لنبيه يا أيها النبي اتق الله ولا تطع الكافرين الاية واتبع ما يوحى اليك من ربك الاية وقال اتبع ما أوحى اليك من ربك لا اله الا هو واعرض عن المشركين وقال ثم جعلناك على شريعة من الامر فاتبعها الاية فأعلم الله رسوله منه عليه بما سبق في علمه من عصمته اياه من خلقه فقال يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك الى قوله والله يعصمك من الناس وشهد له جل ثناؤه باستمساكه بما أمر به والهدى في نفسه وهداية من اتبعه فقال وكذلك أوحينا اليك وحاً من أمرنا الى وانك لتهدى الى صراط مستقيم وقال ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم الى وكان فضل الله عليك عظيماً فابان الله انه قد فرض على نبيه اتباع أمره وشهد له بالا بلوغ عنه وشهد به لنفسه ونحن نشهد له بتقرري الى الله بالايمان به وتوسلا اليه بتصديق كتابه أخيراً عبد العزيز ابن محمد عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن المطلب بن حنطب أن رسول الله قال ما تركت شيئاً مما أمركم الله به الا وقد أمرتكم به ولا تركت شيئاً مما نهاكم الله عنه الا وقد

نهيةكم عنه ( قال الشافعي ) وما علمنا الله مما سبق في علمه وحتم قضاءه الذي لا يرد من  
 فضله عليه ونعمته أنه منعه من أن يهواه أن يضلوه واعلمه أنهم لا يضرونه من شيء وفي  
 شهادته له بأنه يهدي إلى صراط مستقيم صراط الله والشهادة بتأدية رسالته واتباع أمره  
 وفيما وصفت من فرضه طاعته وتأكيده إياها في الآتي التي ذكرت ما أقام الله به الجملة على  
 خلقه بالتسليم لحكم رسول الله واتباع أمره ( قال الشافعي ) وما سن رسول الله فيما  
 ليس لله فيه حكم فحكم الله سنه وكذلك أخبرنا الله في قوله وإنك لن تهدي إلى صراط مستقيم  
 صراط الله وقد سن رسول الله مع كتاب الله وسن فيما ليس فيه بعينه نص كتاب وكل ما سن  
 فقد ألزمتنا الله اتباعه وجعل في اتباعه طاعته وفي العنود عن اتباعها معصيته التي لم يعذر  
 بها خلقا ولم يجعل له من اتباع سن رسول الله مخرجا لما وصفت وما قال رسول الله أخبرنا  
 سفيان بن عيينة قال أتينا سالم أبو النضر مولى عمر بن عبد الله سمع عبيد الله بن أبي رافع  
 يحدث عن أبيه أن رسول الله قال لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من  
 أمرى مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه قال سفيان  
 وحدثني محمد بن المنكدر عن النبي مرسل ( قال الشافعي ) الأريكة السرير وسن  
 رسول الله مع كتاب الله وجهان أحدهما نص كتاب الله فاتبعه رسول الله كما أنزل الله والآخر  
 جملة بين رسول الله عن الله فيه معنى ما أراد بالجملة وأوضح كيف فرضها عاما وخصا وكيف  
 أراد أن يأتي به العباد وكلاهما اتبع فيه كتاب الله قال فلم أعلم من أهل العلم مخالفا في أن سنن  
 النبي من ثلاثة وجوه فاجعوا منها على وجهين والوجهان يجتمعان ويتفرقان أحدهما  
 ما أنزل الله فيه نص كتاب فبين رسول الله مثل ما نص الكتاب والآخر ما أنزل الله فيه جملة كتاب  
 فبين عن الله معنى ما أراد وهذا الوجهان اللذان لم يختلفوا فيهما والوجه الثالث ما سن  
 رسول الله مما ليس فيه نص كتاب ففهم من قال جعل الله بما افترض من طاعته وسبق في  
 علمه من توفيقه لرضاه أن يسن فيما ليس فيه نص كتاب ومنهم من قال لم يسن سنة قط إلا ولها  
 أصل في الكتاب كما كانت سنته لتبيين عدد الصلاة وعملها على أصل جملة فرض الصلاة  
 وكذلك ما سن فيه من البيوع وغيرها من الشرائع بأن الله قال لا تأكلوا أموالكم بينكم  
 بالباطل وقال وأحل الله البيع وحرم الربا فأحل وحرم فأعين فيه عن الله كابين  
 الصلاة ومنهم من قال بل جاءت به رسالة الله فأبنت سنته بفرض الله ومنهم من قال ألقى في  
 روعه كل ما سن وسنته الحكمة لأن ألقى في روعه عن الله فكان ما ألقى في روعه سنته  
 أخبرنا عبد العزيز عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب بن حنطب عن المطلب قال قال



رسول الله ماتركت شيئا مما أمركم الله به الا وقد أمرتكم به ولا تركت شيئا مما نهاكم الله عنه الا وقد نهيتكم عنه الا وان الروح الامين قد أتى في روعي انه لن تموت نفس حتى تستوفى رزقها فاجلوا في الطاب فكان مما أتى في روعه سنته وهي الحكمة التي ذكر الله وما نزل به عليه كتاب فهو كتاب الله وكل جاءه من نعم الله كما أراد الله وكما جاءته النعم تجب معها النعمة وتغرق بانها في أمور بعضها غير بعض ونسأل الله العظمة والتوفيق وأى هذا كان فقد بين الله انه فرض فيه طاعة رسوله ولم يجعل لاحد من خلقه عذرا بخلاف أمر عرفه من أمر رسول الله وان قد جعل الله بالناس كلها الحاجة اليه في دينهم وأقام عليهم حجة بما دلهم عليه من سنن رسوله معاني ما أراد الله بفرائضه في كتابه ليعلم من عرف منها ما وصفنا أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كانت سنة مبينة عن الله معنى ما أراد الله من مفروضه فيما فيه كتاب يتلونه فيما ليس فيه نص كتاب آخر فهي كذلك أين كانت لا يختلف حكم الله ثم حكم رسوله بل هو لازم بكل حال وكذلك قال رسول الله في حديث أبي رافع الذي كتبه اقبل هذا وسأذكر ما وصفنا من السنة مع كتاب الله والسنة فيما ليس فيه نص كتاب بعض ما يدل على جلة ما وصفنا منه ان شاء الله فاول ما نبدا به من ذكر سنة رسول الله مع ذكر كتاب الله ذكر الاستدلال بسنته على الناسخ والمنسوخ من كتاب الله ثم ذكر الفرائض المنصوصة التي سن رسول الله معها ثم ذكر الفرائض الجمل التي أبان رسول الله عن الله كيف هي وموافقاتها ثم ذكر العام من أمر الله الذي أراد به العام والعام الذي أراد به الخاص ثم ذكر سنته فيما ليس فيه نص كتاب

### ﴿ ابتداء الناسخ والمنسوخ ﴾

(قال الشافعي) ان الله خلق الخلق لما سبق في علمه مما أراد بخلقهم وبهم لا معقب لحكمه وهو سر يدع الحساب وأنزل عليهم الكتاب تبينا لكل شئ وهدي ورحمة وفرض فيه فرائض أبنتها وأخرى نسخها رحمة لخلقهم بالتخفيف عنهم وبالتوسعة عليهم وزيادة فيما ابتدأهم به من نعمة وأتابهم على الانتهاء الى ما أثبت عليهم جنته والنجاة من عذابه فجمعهم رحمة فيما أثبت ونسخ فله الحمد على نعمه وأبأن الله لهم انه انما نسخ ما نسخ من الكتاب بالكتاب وان السنة لا ناسخة للكتاب وانما هي تبع للكتاب بمثل ما نزل به نصا ومفسرة معنى ما نزل الله منه جلا قال الله واذا أتى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا الى قوله عذاب يوم عظيم فاخبر الله انه فرض على نبيه اتباع ما يوحى اليه ولم يجعل له تبديله من

تلقاء نفسه وفي قوله ما يـكون لي ان أبدله من تلقاء نفسي بيان ما وصفت من أنه لا ينسخ  
كتاب الله الا كتابه كما كان المبتدئ لفرضه فهو المزيل المثبت لما شاء منه جل ثناؤه ولا  
يكون ذلك لاحد من خلقه وكذلك قال بحواله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب وقد قال  
بعض أهل العلم في هذه الآية والله أعلم دلالة على أن الله جعل لرسوله ان يقول من تلقاء  
نفسه بتوقيفه فيما لم ينزل به كتابا والله أعلم وقيل في قوله بحواله ما يشاء بحواله ما يشاء  
ويثبت فرض ما يشاء وهذا يشبه ما قيل والله أعلم وفي كتاب الله دلالة عليه قال الله ما ننسخ  
من آية الآية فآخبر الله ان نسخ القرآن وتأخير انزاله لا يكون الا بقرآن مثله وقال واذا  
بدلنا آية مكان آية الى قوله انما أنت مفتر وهكذا سنة رسول الله لا ينسخها الا سنة لرسول  
الله ولو أحدث الله لرسوله في أمر سن فيه غير ما سن فيه رسول الله لسن فيما أحدث الله  
اليه حتى يبين للناس أن له سنة ناسخة للتي قبلها مما يخالفها وهذا مذكور في سنته صلى الله  
عليه وسلم فان قال قائل فقد وجدنا الدلالة على أن القرآن ينسخ القرآن لانه لا مثل للقرآن  
فاوجدنا ذلك في السنة ( قال الشافعي ) فيما وصفت من فرض الله على الناس اتباع أمر  
رسول الله دليل على أن سنة رسول الله انما قبلت عن الله فمن اتبعها فبكتاب الله تبعها ولا  
نجد خبر الزم الله خلقه نصا ينادي الا كتابه ثم سنة نبية فاذا كانت السنة كلوصفت لا شبه  
لها من قول خلق من خلق الله لم يحز أن ينسخها الا مثلها ولا مثل لها غير سنة رسول الله لان  
الله لم يجعل لأدبى بعده ما جعل له بل فرض على خلقه اتباعه فالزمهم أمره فالخلق كلهم  
له تبع ولا يكون للتابع أن يخالف ما فرض عليه اتباعه ومن وجب عليه اتباع سنة رسول الله  
لم يكن له خلافها ولم يعم مقام أن ينسخ شيئا منها فان قال أفحتمل ان يكون له سنة ما نوره  
وقد نسخت ولا تؤثر السنة التي نسختها فلا يحتمل هذا وكيف يحتمل أن يؤثر ما وضع  
فرضه ويترك ما يلزم فرضه ولو جاز هذا خرجت عامة السنن من أيدي الناس بان يقولوا  
لعلها منسوخة وليس ينسخ فرض أبدا الا أثبت مكانه فرض كان نسخت قبله بيت المقدس  
فأثبت مكانها الكعبة وكل منسوخ في كتاب الله وسنة نبية صلى الله عليه وسلم هكذا قال  
فان قال قائل هل تنسخ السنة بالقرآن قيل لو نسخت السنة بالقرآن كانت للنبى فيه سنة  
تبين ان سنته الاولى منسوخة بسنته الاخرى حتى تقوم الحجة على الناس بان الشئ ينسخ  
بمثله فان قال ما الدليل على ما تقول مما وصفت فما وصفت من موضعه من الابانة عن الله  
معنى ما أراد بفرائضه خاصا وعاما مما وصفت في كتابي هذا وانه لا يقول أبدا الشئ الا بحكم  
الله ولو نسخ الله عما قال **ح** كما لسن رسول الله فيما نسخته سنة ولو جاز أن يقال قد سن

رسول الله ثم نسخت سنته بالقرآن ولا يؤثر عن رسول الله السنة الناسخة جازان يقال  
 فيما حرم رسول الله من البيوع كلها قد يحتمل أن يكون حرمها قبل أن ينزل عليه أحل الله  
 البيع وحرم الربا وفيمن رجم من الزناة قد يحتمل أن يكون الرجم منسوخا لقول الله الزانية  
 والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وفي المسح على الخفين نسخت آية الوضوء  
 المسح وجاز أن يقال لا يدرك القطع عن سارق سرق من غير حرز وسرقته أقل من ربع دينار  
 لقول الله السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما لأن اسم السرقة يلزم من سرق قليلا وكثيرا  
 ومن حرز وغير حرز ولجاز رد كل حديث عن رسول الله بأن يقال لعلمه لم يقله إذا لم ينجده  
 مثل التنزيل وجاز رد السنن بهذين الوجهين فتركت كل سنة معها كتاب جملة يحتمل  
 سنته أن توافقه وهي لا تكون أبدا لا موافقة له وإذا احتمل اللفظ فيمارى عنه خلاف  
 اللفظ في التنزيل بوجه أو احتمل أن يكون في اللفظ عنه أكثر مما في اللفظ في التنزيل  
 وإن كان محتملا أن يخالفه من وجهه وكتاب الله وسنة رسوله تدل على خلاف هذا القول  
 وموافقة ما قلنا وكتاب الله البيان الذي نشق به من العمى وفيه الدلالة على موضع رسول  
 الله من كتاب الله ودينه واتباعه له وقيامه بتبيينه عن الله

### باب بيان الناسخ والمنسوخ الذي يدل الكتاب على بعضه والسنة على بعضه

( قال الشافعي ) مما نقل بعض من سمعت منه من أهل العلم أن الله أنزل فرضا في الصلاة  
 قبل فرض الصلوات الخمس فقال يأيتها المزملة قم الليل الا قليلا نصفه أو انقص منه قليلا  
 أو زد عليه ورتل القرآن ترتيلا ثم نسخ هذا في السورة معها فقال إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى  
 إلى قوله وآتوا الزكاة ولما ذكر الله بعد أمره بقيام الليل نصفه الا قليلا والزيادة عليه  
 فقال أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه وطائفة من الذين معك تخفف فقال علم أن سيكون  
 منكم مرضى إلى فاقروا ما تيسر منه ( قال الشافعي ) فكان يبين في كتاب الله نسخ قيام  
 الليل ونصفه والنقصان من النصف والزيادة عليه بقول الله فاقروا ما تيسر منه فاحتمل  
 قول الله فاقروا ما تيسر منه معنيين أحدهما أن يكون فرضا ناسخا لأنه أنزل به فرض غيره  
 والاخر أن يكون فرضا منسوخا زيل بغيره كما زيل بغيره وذلك لقول الله ومن الليل  
 فتهجد به نافلة لك عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا واحتمل قوله ومن الليل فتهجد به  
 نافلة لك أن يتعبد بغير الذي فرض عليه مما تيسر منه قال فكان الواجب طلب

الاستدلال بالسنة على أحد المعنيين فوجدنا سنة رسول الله تدل على أن لا واجب من الصلاة الا الخمس فصرنا الى أن الواجب الخمس وأن ما سواها من واجب من صلاة قبلها منسوخ بها استدلالا بقول الله فتهجد به نافلة لك وانها ناسخة لقيام الليل ونصفه وثله وما تبسر ولست نحب لاحد ترك أن يتهجد بما يسره الله عليه من كتابه مصليا به وكيفما أكثر فهو أحب الينا أخبرنا مالك بن أنس عن أبي سهيل بن مالك عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله يقول جاء اعرابي من أهل نجد ثائر الرأس نسمع دوى صوته ولا نفقه ما يقول حتى دنا فاذا هو يسأل عن الاسلام فقال النبي خمس صلوات في اليوم والليلة فقال هل على غيرها فقال لا الا ان تطوع قال وذكر له رسول الله صيام شهر رمضان فقال هل على غيره قال لا الا ان تطوع فادبر الرجل وهو يقول والله لا أزيد على هذا ولا أنقص منه فقال رسول الله أفلم ان صدق وروى عبادة بن الصامت عن النبي أنه قال خمس صلوات كتبهن الله على خلقه فمن جاءهن لم يضيع منهن شيئا استخفافا بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة

## باب فرض الصلاة الذي دل الكتاب ثم السنة على من تزول

عنه بالعدو وعلى من لا تكتب صلاته بالعصية

قال الله تبارك وتعالى ويسئلونك عن المحيض قل هو اذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا يقربوهن الا آية ( قال الشافعي ) افترض الله الطهارة على المصلي في الوضوء والغسل من الجنابة فلم تكن غير طاهر صلاة ولما ذكر الله المحيض فامر باعتزال النساء فيه حتى يطهرن فاذا تطهرن أو تبن استدلالا على أن تطهرن بالماء بعد زوال المحيض لان الماء موجود في الحالات كلها في الحضر فلا يصح كون للمائض طهارة الا بالماء بعد زوال المحيض اذا كان موجودا لان الله انما ذكر التطهر بعد أن يطهرن وتطهرن بعد زوال المحيض في كتاب الله ثم سئل رسول الله أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة وذكرت احرامها مع النبي وانها حاضت فامرها ان تقضي ما يقضى الحاج غير أن لا تطوف بالبيت ولا تصلي حتى تطهر فاستدلناهم هذا على ان الله انما أراد بفرض الصلاة من اذا توضأ واغتسل طهر فاما الحائض فلا تطهر بواحد منهما وكان الحيض شيئا خلق فيها لم يحتلم به على نفسها فتكون عاصية به فزال عنها فرض الصلاة أيام حيضها فلم يكن عليها قضاء ما تركت منها في الوقت الذي يزول عنها فيه فرضها وقلنا في المغنى عليه والمغلوب على عقله

بالعارض من أمر الله الذي لا جناية له فيه فيما سأل الحائض أن الصلاة عنه من فوعة لانه لا يعقلها مادام في الحال التي لا يعقل فيها وكان عاماً في أهل العلم أن النبي لم يأمر الحائض بقضاء الصلاة وعلم أنها أمرت بقضاء الصوم ففرقنا بين الفرضين استدلالاً بما وصفت من نقل أهل العلم واجماعهم وكان الصوم مفارق الصلاة في أن للمسافر تأخيراً عن شهر رمضان وليس له ترك يوم لا يصلي فيه صلاة السفر وكان الصوم شهراً من اثني عشر شهراً وكان في أحد عشر شهراً خلياً من فرض الصوم ولم يكن أحد من الرجال مطيقاً بالفعل للصلاة خلياً من الصلاة قال الله لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى الآية فقال بعض أهل العلم نزلت هذه الآية قبل تحريم الخمر فدل القرآن والله أعلم على أن لا صلاة لسكران حتى يعلم ما يقول اذ بدأ بنهيهم عن الصلاة وذكر معه الخبز فلم يحتجوا أهل العلم أن لا صلاة لخبز حتى يطهر وان كان نهى السكران عن الصلاة قبل تحريم الخمر فهو حين حرم الخمر أولى أن يكون منها بانه عاص من وجهين أحدهما أن يصلي في الحال التي هو فيها منهى والاخر أن يشرب الحرام والصلاة قول وعمل وامساك فاذا لم يعقل القول والعمل والامساك فلم يأت بالصلاة كما أمر فلا تجزئ عنه وعليه اذا أفاق القضاء ويفارق المغلوب على عقله بأمر الله الذي لا حيلة له فيه السكران لانه أدخل نفسه في السكر فيكون على السكران القضاء دون المغلوب على عقله بالعارض الذي لم يحتلبه على نفسه فيكون عاصياً باجتماعه وجهه الله رسوله للقبلة في الصلاة الى بيت المقدس فكانت القبلة التي لا يحل قبل نسخها استقبال غيرها ثم نسخ الله قبلة بيت المقدس ووجهه الى البيت فلا يحل لاحد استقبال بيت المقدس أبداً المكتوبة ولا يحل أن يستقبل غير البيت الحرام قال وكل كان حقاً في وقته فكان التوجه الى بيت المقدس أيام وجهه الله اليه نبيه حقاً ثم نسخ فصار الحق في التوجه الى البيت الحرام أبداً لا يحل استقبال غيره في مكتوبة الا في بعض الخوف أو نافلة في السفر استدلالاً بالكتاب والسنة وهكذا كل ما نسخ الله ومعنى نسخ ترك فرضه كان حقاً في وقته وتركه حقاً اذا نسخ الله فيكون من أدرك فرضه مطيعاً به وتركه ومن لم يدرك فرضه مطيعاً باتباع الفرض الناسخ له قال الله لنبيه قد نزلت قبلة وجهك في السماء الى قولوا وجوهكم شطره فان قال قائل فإين الدلالة على أنهم حوّلوا الى قبلة بعد قبلة ففي قول الله سيقول السفهاء من الناس الى صراط مستقيم أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر قال بلغنا الناس بقضاء في صلاة الصبح اذ جاءهم آن فقال ان النبي قد أنزل عليه الآية قرآن وقد أمر أن تستقيم الكعبة فاستقبلوها فكانت وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة أخبرنا



مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول صلى رسول الله بعد  
 فلوومه المدينة سنة عشر شهرا نحو بيت المقدس ثم حوَّات القبلة قبل بدر بشهرين قال  
 والاستدلال بالكنايب في صلاة الخوف قول الله فان خفتم فرجالا أو ركباناً وليس لمصلّي  
 المكتوبة أن يصلي راكبا الا في خوف ولم يذكر الله أن يتوجه الى القبلة وروى ابن عمر  
 عن رسول الله صلاة الخوف فقال في روايته فان كان خوف أشد من ذلك صلوا رجلا أو ركباناً  
 مستقبل القبلة وغير مستقبلها وصلى رسول الله النافلة في السفر على راحلته أينما  
 توجهت به حفظ ذلك عنه جابر بن عبد الله وأنس بن مالك وغيرهما وكان لا يصلي المكتوبة  
 مسافرا الا بالارض متوجها للقبلة أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد  
 الله بن سراقه عن جابر بن عبد الله أن النبي كان يصلي على راحلته موجهة به قبل المشرق في  
 غزوة بني أنمار قال الله يا أيها النبي خض المؤمنين على القتال ان يكن منكم عشرون  
 صابرون يغلبوا مائتين وان يكن منكم مائة يغلبوا ألفا من الذين كفروا بانهم قوم  
 لا يفقهون ثم أيان في كتابه أنه وضع عنهم أن يقوم الواحد بقتال العشرة وأثبت عليهم أن  
 يقوم الواحد بقتال الاثنين فقال الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا الآية أخبرنا  
 سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال لما نزلت هذه الآية ان يكن منكم  
 عشرون صابرون يغلبوا مائتين كتب عليهم ان لا يفر العشرون من المائتين فانزل الله  
 الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا الى يغلبوا مائتين فكتب ان لا يفر المائة من  
 المائتين قال وهذا كما قال ابن عباس ان شاء الله وقد بين الله هذا في الآية وليست تحتاج  
 الى تفسير قال الله واللاقي يأتين الفاحشة من نسائكم الى سبيلا والبكر يأتينها منكم  
 الى آخر الآية ثم نسخ الله الحبس والاذى في كتابه فقال الزانية والزاني فاجلدوا كل  
 واحد منهما مائة جلدة فدلّت السنة على أن جلد المائة للزانية والبكرين أخبرنا عبد  
 الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن يونس بن عبيد عن الحسن عن عباد بن الصامت أن رسول  
 الله قال خذوا عني خذوا عني قد جعل الله للبكر سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام  
 والثيب بالثيب جلد مائة والرجم أخبرنا الثقة من أهل العلم عن يونس بن عبيد عن  
 الحسن عن حطان الرقاشي عن عباد بن الصامت عن النبي مثله قال فدلّت سنة رسول الله  
 أن جلد المائة ثابت على البكرين الحرّين ومنسوخ عن الثيبين وان الرجم ثابت على  
 الثيبين الحرّين ( قال الشافعي ) أخبرنا مالك وسفيان عن ابن شهاب عن عبيد الله بن  
 عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل في ابنه

وزني وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ( قال الشافعي ) لان قول رسول الله خذوا عني  
خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب  
جلد مائة والرجم أول ما نزل ففسخ به الحبس والاذى عن الزانين فلما رجم النبي ما عزا ولم  
يجلده وأمر أنيسان يغدو على امرأة الاسلمي فان اعترفت رجه اذل على نسج الجلد عن  
الزانين الحرين الثيبين وثبت الرجم عليهما لان كل شيء بعد أول فهو آخر فدل كتاب الله  
ثم سنة نبيه على ان الزانين المملوكين خارجان عن هذا المعنى قال الله تبارك وتعالى في  
المملوكات فاذا أحصن فان أتيت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب  
والنصف لا يكون الا من الجلد الذي يتبع بعض فاما الرجم الذي فيه قتل فلا نصف له لان  
المرجوم قديموت في أول حجر يرمى به فلا يزد عليه ويرى بالف وأكثف زاد عليه حتى يموت  
فلا يكون لهذا نصف محدود أبدا والحدود مؤقتة بلا تلافى نفس والاتلاف مؤقت بعدد  
ضرب أو تحديده قطع وكل هذا معروف ولا نصف للرجم معروف ( قال الشافعي ) انما مالك  
عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة عن زيد بن خالد الجهني أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة اذا زنت ولم تحسن فقال ان زنت فاجلدوها ثم  
ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم بيعوها ولو بضعير ( قال ابن شهاب ) لا أدري  
أبعد الثالثة أو الرابعة والضعير الحبل وقال رسول الله اذا زنت أمة أحدكم فتيبن زناها  
فليجلدها ولم يقل يرحمها ولم يختلف المسلمون في أن لا يرحم على مملوك في الزنا واحصان الأمة  
اسلامها وانما قلنا هذا استدلالا بالسنة واجماع كثر أهل العلم ولما قال رسول الله اذا زنت  
أمة أحدكم فتيبن زناها فليجلدها ولم يقل محصنة كانت أو غير محصنة استدلالا على ان  
الاحصان ههنا الاسلام دون النكاح والحرية والتحسين على ان قول الله في الاماء فاذا  
أحصن فان أتيت بفاحشة الآية اذا اسلمن لا اذا نكحن فاصبن بالنكاح ولا اذا عتقن وان لم  
يصبن فان قال قائل أراكم توقع الاحصان على معان مختلفة قبل نعم جاع الاحصان ان  
يكون دون التحسين مانع من تناول المحرم فالاسلام مانع وكذلك الحرية مانعة وكذلك  
الزوج والاصابة مانع وكذلك الحبس في البيوت مانع وكل ما منع أحصن وقد قال الله  
وعلمناه صنعة لبوس لكم لنحصنكم من بأسكم وقال لا يقاتلونكم جميعا الا في قرى محصنة  
يعني ممنوعة قال وآخرا الكلام وأوله يدلان على ان معنى الاحصان المذكور عام في  
موضع دون غيره لان الاحصان ههنا الاسلام دون النكاح والحرية والتحسين بالحبس  
والعفاف وهذه الاسماء التي يجمعها اسم الاحصان

## التاسخ والمنسوخ الذي تدل عليه السنة والاجماع \*

قال الله تبارك وتعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية الى المتقين قال الله والذين يتوفون منكم ويذرون الى في أنفسهم من معروف الآية فانزل الله ميراث الوالدين ومن ورث بعدهما ومعهما من الاقربين وميراث الزوج من زوجته والزوجة من زوجها فكانت الايتان شحمتين لان تثبتا الوصية للوالدين والاقربين والوصية للزوج والميراث مع الوصايا فأتخذون بالميراث والوصايا وشحمة بان تكون المواريت ناسخة للوصايا فلما احتملت الايتان ما وصفنا كان على أهل العلم طلب الدلالة من كتاب الله فلم يجدوه نصافي كتاب الله طلبوه في سنة رسول الله فان وجدوه فاقبلوا عن رسول الله فعن الله قبلوه بما افترض عليهم من طاعته ووجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنه من أهل العلم بالمغازي من قريش وغيرهم لا يختلفون في أن النبي قال عام الفتح لا وصية لوارث ولا يقتل مؤمن بكافر ويأثر منه عن حفظ واعنه عن لقوا من أهل العلم بالمغازي فكان هذا نقل عامة عن عامة وكان أقوى في بعض الامر من نقل واحد عن واحد وكذلك وجدنا أهل العلم عليه مجمعين قال وروى بعض الشاميين حديثا ليس مما يثبت به أهل الحديث فيه ان بعض رجاله مجهولون فروينا عن النبي منقطعاً وانما قبلناه بما وصفت من نقل أهل العلم بالمغازي واجماع العامة عليه وان كنا قد ذكرنا الحديث فيه واعتمدنا على حديث أهل المغازي عاماً واجماع الناس أخبرنا سفيان عن سليمان الاحول عن مجاهد أن رسول الله قال لا وصية لوارث فاستدل لنا بما وصفت من نقل عامة أهل المغازي عن النبي أن لا وصية لوارث على أن المواريت ناسخة للوصية للوالدين والزوجة مع الخبر المنقطع عن النبي واجماع العامة على القول به وكذلك قال أكثر العامة ان الوصية للاقربين منسوخة زائل فرضها اذا كانوا وارثين قبل الميراث واذا كانوا غير وارثين فليس يفرض ان يوصى لهم الا ان طأوسا وقليلا معه قالوا نسخت الوصية للوالدين وثبتت للقرابة غير الوارثين فمن أوصى لغير قرابة لم يجز فلما احتملت الآية ما ذهب اليه طأوس من أن الوصية للقرابة ثابتة اذ لا يمكن في خبر أهل العلم بالمغازي إلا أن النبي قال لا وصية لوارث وجب عندنا على أهل العلم طلب الدلالة على خلاف ما قال طأوس في الآية أو موافقته فوجدنا رسول الله حكم في ستة مملوكين كانوا الرجلى لآماله غيرهم فاعتقهم عند الموت فجزأهم النبي ثلاثة أجزاء فاعتق اثنين وأرق أربعة أخبرنا بذلك عبد الوهاب عن أيوب



المختصاني عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين عن النبي قال فكانت دلالة السنة في حديث عمران بن حصين بيينة بأن رسول الله أنزل عتقهم في المرض إذا مات المعتق في المرض وصية والذي أعتقهم رجل من العرب والعربي أنما يملك من لا قرابة بينه وبينه من العجم فجاز النبي لهم الوصية فدل ذلك على أن الوصية لو كانت تبطل لغير قرابة بطلت للعبيد المعتقين لأنهم ليسوا بقرابة لمعتق ودل ذلك على أن الوصية لميت إلا في ثلث ماله ودل على أن يرد ما جاوز الثلث في الوصية وعلى إبطال الابتغاء واثبات القسم والقرعة وبطلت وصية الوالد لانهما وارثان وثبت ميراثهما ومن أوصى له الميت من قرابة وغيرهم جازت الوصية إذا لم يكن وارثا وأحب إلى رسول الله وأوصى لقرابته وفي القرآن ناسخ ومنسوخ غير هذا مفرق في مواضعه في كتاب أحكام القرآن وأنما وضعت منه جلا يستدل بها على ما كان في مثل معناها ورأيت أنها كافية في الأصل مما سكنت عنه وأسأل الله العصمة والتوفيق وأتبع ما كتبت منها علم الفرائض التي أنزلها الله مفسرات وجلا وسن رسول الله معها وفيها يعلم من علم هذا من علم الكتاب الموضع الذي وضع الله به نبيه من كتابه ودينه وأهل دينه ويعلمون أن اتباع أمر طاعة الله وأن سنته تبع لكتاب الله فيما أنزل وأنها لا تتخالف كتاب الله أبدا ويعلم من فهم هذا الكتاب أن البيان يكون من وجوه لا من وجه واحد يحجمها أنها عند أهل العلم بيئته ومشتهبه البيان وعند من يقصر علمه مختلفة البيان

### باب الفرائض التي أنزل الله نصا

قال الله جل ثناؤه والذين يرثون المحسنات الآية (قال الشافعي) المحسنات ههنا البوالغ الحرائر وهذا يدل على أن الإحصان اسم جامع لمعان مختلفة وقال والذين يرثون أزواجهن إلى قوله إن كان من الكاذبين ويدرأ عنها العذاب إلى أن كان من الصادقين فلما نزل الله بين حكم الزوج والقاذف سواء فدل القاذف سواء إلا أن يأتي بأربعة شهود على ما قال وأخرج الزوج باللعان من الحد دل ذلك على أن قذف المحسنات الذين أريدوا بالجلد قذفه الحرائر البوالغ غير الأزواج وفي هذا الدليل على ما وصفت من أن القرآن عربي يكون منه ظاهره عاما وهو يراد به الخاص لأن واحدة من الآيتين نسخت الأخرى ولكن كل واحدة منهما على ما حكم الله به فيفرق بينهما حيث فرق الله ويجمعان حيث جمع الله فإذا التعن الزوج خرج من الحد كما يخرج الأجانبون بالشهود وإذا لم يلتعن وزوجه حرة بالغة حد قال وفي الجملاني وزوجه أنزلت آية اللعان ولا عن النبي بينهما حكى اللعان

بينهم سهيل بن سعد الساعدي وحكاة بن عباس وحكي بن عمر حضرة لعان عند النبي فما  
حكى واحد منهم كيف لفظ النبي في أمرهما باللعان وقد حكوا معاً أحكام الرسول الله  
ليست نصاً في القرآن منها تقر بقره بين المتلاعنين ونفيه الولد وقوله ان جاءت به هكذا فهو  
للذي اتهمه فجاءت به على تلك الصفة وقال ان امره لبين لولا ما حكى الله وحكي ابن عباس ان  
النبي قال عند الخامسة قفوه فانها موحية فاستدل للناعي انهم لا يحكون بعض ما يحتاج  
اليه من الحديث ويدعون بعض ما يحتاج اليه منه وأولاه أن يحكي من ذلك كيف لا عن  
بينهم الا علمان أحدهما قرأ كتاب الله يعلم أن رسول الله اغتال عن كما أنزل الله فما كتفوا  
بإبانة الله اللعان بالعدو الشهادة لكل واحد منهم مادون حكاية لفظ رسول الله حين لا عن  
بينهم (قال الشافعي) وفي كتاب الله غاية الكفاية من اللعان وعدده ثم حكى بعضهم عن  
النبي في الفرقة بينهم ما كواصفت وقد وصفنا سنن رسول الله مع كتاب الله قبل هذا قال الله  
كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياماً معدودات فمن شهد  
منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً ثم بين أي شهر هو فقال شهر رمضان الذي أنزل فيه  
القرآن الآية (قال الشافعي) فاعلمت أحداً من أهل العلم بالحديث قبلنا تكلف أن  
يروي عن النبي أن الشهر المفروض صومه شهر رمضان الذي بين شعبان وشوال المعروف  
بشهر رمضان من المشهوروا كتفاء منهم بأن الله فرضه وقد تكفوا حفظ صومه في السفر  
وفطره وتكفوا كيف قضاؤه وما أشبه هذا مما ليس فيه نص كتاب ولا علمت أحداً من غير  
أهل العلم احتاج في المسئلة عن شهر رمضان أي شهر هو ولا هو واجب أم لا وهكذا ما أنزل  
الله من جل فرائضه في أن عليهم صلاة وزكاة وحجاً على من أطاق وتحريم الزنا والقتل وما  
أشبه هذا وقد كانت لرسول الله في هذا سنن ليست نصاً في القرآن أبان رسول الله عن الله  
معنى ما أراد بها وتكلم المسلمون في أشياء من فروعها لم يسن رسول الله فيها سنة منصوصة  
فمن أقول الله فان طلقتها فلا تتحل له الى قوله ان يتراجعا فاحتمل قول الله حتى تستكحز وجاغيره  
ان يتزوجها زوج غيره وكان هذا المعنى الذي يسبق الى من خوطب به انها اذا عقدت  
عليها عقد النكاح فقد نكحت واحتمل حتى يصيها زوج غيره لان اسم النكاح يقع  
بالإصابة ويقع بالعقد فلما قال رسول الله لامرأة طلقتها زوجها ثلاثاً ونكحها بعد هارجل  
لا تحلين حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك بمعنى يصيبك زوج غيره والإصابة بالنكاح  
فان قال قائل فاذا ذكر الخبر عن رسول الله بما ذكرت قيل أخبرنا شفيان عن ابن شهاب عن  
عروة عن عائشة أن امرأته رفاعا جاءت الى النبي فقالت اني كنت عند رفاعا فطلقني

فبت طلاق وان عبد الرحمن بن الزبير تزوجني وانما معه مثل هدية الثوب فقال رسول  
الله أتريدان ترجعي الى رفاة لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك (قال الشافعي)  
فبين رسول الله ان احلال الله اياها للزوج المطلق ثلاثا بعد زوج بالنكاح اذا كان مع  
النكاح اصابة من الزوج

### الفرائض المنصوصة التي سن رسول الله معها

قال الله تبارك وتعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الى فاطمروا وقال ولا جنب الا  
عابري سبيل الآية فابان ان طهارة الجنب الغسل دون الوضوء وسن رسول الله الوضوء كما  
أنزل الله فغسل وجهه ويديه الى المرفقين ومسح برأسه وغسل رجله الى الكعبين  
أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس عن النبي انه توضأ  
مرة مرة أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه انه قال لعبد الله بن زيد وهو وجد  
عمرو بن يحيى هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله يتوضأ فقال عبد الله نعم فدعا  
بوضوء فأفرغ على يديه فغسل يديه مرتين ثم مضمض واستنشق ثلاثا ثم غسل وجهه ثلاثا  
ثم غسل يديه مرتين مرتين الى المرفقين ثم مسح برأسه بيديه فاقبل بهما وأدبر يداه فقدم رأسه  
ثم ذهب بهما الى قفاه ثم ردهما حتى رجع الى المكان الذي بدأ منه ثم غسل رجله فكل  
ظاهر قول الله فاغسلوا وجوهكم أقل ما وقع عليه اسم الغسل وذلك مرة واحتمل أكثر من  
مرة فسن رسول الله الوضوء مرة فوافق ذلك ظاهر القرآن وذلك أقل ما يقع عليه اسم  
الغسل واحتمل أكثر وسنه مرتين وثلاثا فلما سنه مرة استدل لنا على انه لو كانت مرة  
لا تجزئ لم يتوضأ مرة ويصلي وانما جاوزه مرة اختيارا لا فرضا في الوضوء ولا يجزئ أقل منه  
وهذا مثل ما ذكرت من الفرائض قبله لو ترك الحديث فيه استغنى فيه بالكتاب وحين  
حكى الحديث فيه دل على اتباع الحديث كتاب الله ولعلمهم انما حكوا الحديث فيه لان أكثر  
ما توضأ رسول الله ثلاثا فاردوا ان الوضوء ثلاثا اختيارا لانه واجب لا يجزئ أقل منه ولما  
ذكر في أن من توضأ وضوءه هذا وكان ثلاثا ثم صلى ركعتين لا يتحدث نفسه فيه ما غفر له  
فاردوا طلب الفضل في الزيادة في الوضوء وكانت الزيادة فيه نافلة وغسل رسول الله في  
في الوضوء المرفقين والكعبين وكانت الآية محتملة أن يكونا مغسولين وان يكونا مغسولا  
اليهما ولا يكونان مغسولين ولعلمهم حكوا الحديث ابانة لهذا أيضا وأشبه الامرين بظاهر  
الآية ان يكونا مغسولين وهذا بيان السنة مع بيان القرآن وسواء البيان في هذا وفيما

قبله ومستغنى بفرضه بالقرآن عند أهل العلم ومختلفان عند غيرهم وسن رسول الله في  
 الغسل من الجنابة غسل الفرج في الوضوء كوضوء الصلاة ثم الغسل فكذلك أحببنا أن  
 تفعل ولم أعلم مخالفا حفظت عنه من أهل العلم في أنه كيف ما جاء يغسل وأتى على الأسبغ  
 أجره وإن اختاروا غيره لأن الفرض الغسل فيه ولم يتحدث أحد بوضوء وسن رسول  
 الله فيما يجب منه الوضوء وما الجنابة التي يجب بها الغسل إذ لم يكن بعض ذلك منصوصا  
 في الكتاب

## ❖ باب ما جاء في الفرض المنصوص الذي دلت السنة على أنه إنما أريد به الخاص ❖

قال الله تبارك وتعالى يستفتونك قل الله يفتيكم إلى أن لم يكن لها ولد وقال للرجال نصيب مما  
 ترك الوالدان والأقربون إلى نصيب ما فروضا وقال ولا يورثه لكل واحد منهما ما السدس إلى  
 قولنا يوصين بها أو دين وقال ولهن الربع مع أي الموارث كلها فدللت السنة على أن الله  
 أراد بمن سمي له الموارث من الأخوة والأخوات والولد والأقارب والوالدين والأزواج  
 وجميع من سمي له فريضة في كتابه خاصا بمن سمي وذلك أن يجتمع دين الوارث والموروث  
 فلا يختلفان ويكونان من أهل دار المسلمين ومن له عقد من المسلمين يأمن به على ماله ودمه  
 أو يكونان من المشركين فيتوارثان بالشرك أخبرنا سفيان عن الزهري عن علي بن حسين  
 عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر  
 المسلم وإن يكون الوارث والموروث حريين مع الإسلام أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن  
 سالم عن أبيه أن رسول الله قال من باع عبدا له مال فماله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع (قال  
 الشافعي) فلما كان بيننا في سنة رسول الله أن العبد لا يملك مالا وإن ماله العبد فاعلمنا أنه  
 العبد لسيده وإن اسم المالك له انما هو إضافة إليه لانه في يديه لا لانه مالك له ولا يكون مالكا  
 له وهو لا يملك نفسه وهو مملوك يباع ويوهب ويورث وكان الله انما نقل ملك الموتى إلى  
 الأحياء فلا يكونان مالكا كان الموتى مالكيين وإن كان العبد أباً أو غيره ممن سميت له فريضة  
 فكان لو أعطيهما ملكها سيده عليه لم يكن السيد بابي الميت ولا وارثا سميت له فريضة فكنا  
 لو أعطينا العبد بانه أب انما أعطينا السيد الذي لا فريضة له فورثنا غيره من ورثه الله فلم  
 يورث عبد الما وصفت ولا أحد الم يجتمع فيه الحرية والإسلام والبراءة من القتل حتى  
 لا يكون قاتلا وذلك أنه روى مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن رسول الله قال

ليس لقاتل شيء فلم يورث قاتلا من قتل وكان أخف حال القاتل عما ان يمنع الميراث عقوبة  
مع تعرض سخط الله ان يمنع ميراث من نصي الله بالقتل وما وصفت من أن لا يرث المسلم الا  
مسلم حر غير قاتل عما لا اختلاف فيه بين أحد من أهل العلم حفظت عنه يبلدنا ولا غيره  
وفي اجتماعهم على ما وصفتنا من هذا حجة تلزمهم ان لا يتفرقوا في شيء من سنن رسول الله  
فان سنن رسول الله اذا قامت هذا المقام فيما لله فيه فرض منصوص فدل على انه على بعض  
من لزمه اسم ذلك الفرض دون بعض كانت فيما كان مثله من القرآن هكذا وكانت فيما  
سن النبي فيما ليس فيه لله حكم منصوص هكذا وأولى ان لا ينكح العالم في لزومه وان يعلم ان  
أحكام الله ثم أحكام رسوله لا تختلف وانها تجري على مثال واحد قال الله تبارك وتعالى  
لاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وقال ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا الآية ونهى  
رسول الله عن بيعوع تراضى بها المتبايعان غرمت مثل الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ومثل  
الذهب بالورق واحد هما نقد والآخر نسبة وما كان في معنى هذا مما ليس في التبايع به  
مخاطرة ولا أمر يجبه له البائع ولا المشتري فدللت السنة على ان الله جل ثناؤه أراد باحلال  
البيع ما لم يحرم منه دون ما حرم على لسان نبيه ثم كانت لرسول الله في بيعوع سوى هذا سنن  
منها العبد يباع وقد دلس البائع للمشتري بعيب فله المشتري رده وله الخراج بضمائه ومنها ان  
من باع عبدا وله مال فحاله للبائع الا أن يشترطه المبتاع ومنها ان من باع نخلا فدل أبرت فمهرها  
للبائع الا أن يشترطه المبتاع لزم الناس الاخذ بها بما ألزمهم الله من الانتهاء الى أمره

﴿ جمل الفرائض التي أحكم الله سبحانه فرضها بكتابيه  
وبين كيف فرضها على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ﴾

قال الله تبارك وتعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وقال واقموا الصلاة وأنشؤا  
الزكاة وقال لنبيه خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكاهم بها وقال وثبت على الناس  
حج البيت الآية (قال الشافعي) فاحكم الله فرضه في كتابه في الصلاة والزكاة والحج وبين  
كيف فرضه على لسان نبيه فاخبر رسول الله ان عدد الصلوات المفروضات خمس وأخبر  
أن عدد الظهر والعصر والعشاء في الحضر أربع أربع وعدد المغرب ثلاث وعدد الصبح  
ركعتان وسن فيها كالأقراء وسن أن الجهر فيها بالقراءة في المغرب والعشاء الصبح  
وان المخافتة بالقراءة في الظهر والعصر وسن ان الفرض في الدخول في كل صلاة بتكبير  
والخروج منها بتسليم وانه يؤتى فيها التكبير ثم قراءة ثم ركوع ثم سجدين بعد الركوع وما



سوى هذا من حدودها وسن في صلاة السقر قصر كل ما كان أربعاً من الصلوات ان شاء  
المسافر واثبات المغرب والصبح على حالهما في الحضر وانما كلها الى التيملة مسافراً كان  
أو مقيماً الا في حال من الخوف واحدة وسن أن النوافل في مثل حالها التحل لا يظهور ولا  
تجوز الا بقراءة وما تجوز به المكتوبات من السجود والركوع واستقبال القبلة في الحضر وفي  
الارض وفي السفر وان للراكب ان يصلي في السفر النافلة حيث توجهت به دابته أخبرنا  
ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن سراقه عن جابر بن عبد الله أن رسول  
الله في غزوة بني أنمار كان يصلي على راحلته متوجهاً قبل المشرق أخبرنا مسلم بن خالد  
عن ابن جريج عن ابن الزبير عن جابر عن النبي مثل معناه لا أدري اسمي بني أنمار أو لا أو قال  
صلى في سفر وسن رسول الله في صلاة الاعياد والاستسقاء سنة الصلوات في عدد الركوع  
والسجود وسن في صلاة الكسوف فزاد فيهما ركعة على ركوع الصلوات فجعل في كل ركعة  
ركعتين أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة عن النبي  
وأخبرناه مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة عن النبي وأخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء  
ابن يسار عن ابن عباس عن النبي مثله فذكر عن عائشة وابن عباس في هذه الاحاديث صلاة  
النبي بلفظ مختلف واجتمع في حديثهما معاً على انه صلى صلاة الكسوف ركعتين في كل  
ركعة ركعتين وقال الله في الصلاة ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً فينزل رسول  
الله عن الله تلك المواقيت وصلى الصلوات لوقتها فحضر يوم الاحزاب فلم يقدر على الصلاة في  
وقتها فاخرها للعذر حتى صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء في مقام واحد أخبرنا محمد  
ابن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري  
عن أبيه قال جئنا يوم الخندق عن الصلاة حتى كان بعد المغرب بهوى من الليل حتى  
كفينا وذلك قول الله وكفى الله المؤمنين القتال وكان الله قويا عزيزا قال فدعا رسول الله  
بلا لافاه فقام الظهر فصلاها فاحسن صلاتها كما كان يصليها في وقتها ثم أقام العصر فصلاها  
هكذا ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء فصلاها كذلك أيضاً قال وذلك قبل ان  
ينزل الله في صلاة الخوف فان خفتم فرجل أو ركباناً (قال الشافعي) فبين أبو سعيد ان  
ذلك قبل ان ينزل الله على النبي الآية التي ذكر فيها صلاة الخوف والآية التي ذكر فيها  
صلاة الخوف قول الله واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة  
الآية وقال واذا كنتم فيهم الى فليصلوا معك أخبرنا مالك عن زيد بن رومان عن صالح  
ابن خوات عن علي مع رسول الله صلاة الخوف يوم ذات الرقاع ان طئمة صفت معه



وطائفة وجاء العدو فصلى بالذين معه ركعتين ثم ثبت قائما وأتوا لانفسهم ثم انصرفوا فافسحوا  
 وجاء العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا  
 وأتوا لانفسهم ثم سلم بهم وأخبرني من سمع عبد الله بن عمر بن حفص بن غصن عن أخيه  
 عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن أبيه خوات بن جبير عن النبي مثل  
 حديث يزيد بن رومان وفي هذا دلالة على ما وصفت قبل هذا في هذا الكتاب من أن رسول  
 الله إذا سن سنة فحدث الله اليه في تلك السنة نسخها أو مخرجها إلى سعة منها سن رسول الله  
 سنة تقوم الحجة على الناس بها حتى يكونوا انما صاروا من سنة إلى سنة التي بعدها فتسوخ  
 الله تأخير الصلاة عن وقتها في الخوف إلى أن يصلوها كما أنزل الله وسن رسول الله في وقتها  
 وتسوخ رسول الله سنته في تأخيرها بمرض الله في كتابه ثم بسنته صلاة رسول الله في وقتها  
 كما وصفت أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أراه عن النبي فذكر صلاة الخوف فقال إن كان  
 خوفا أشد من ذلك صلوا رجلا أو ركبا نامة قبلي القبلة أو غير مستقبليها أخبرنا رجل عن  
 ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي مثل معناه ولم يشك أنه عن أبيه وأنه  
 مرفوع إلى النبي (قال الشافعي) فدلّت سنة رسول الله على ما وصفت من أن القبلة في  
 المكتوبة على فرضها أبدأ في الموضع الذي لا يمكن فيه الصلاة إليها وذلك عند المسابقة  
 والهرب وما كان في المعنى الذي لا يمكن فيه الصلاة إليها وثبتت السنة في هذا إن لا تترك  
 الصلاة في وقتها كيف ما أمكنت المصلي

### ﴿ في الزكاة ﴾

قال الله أفيموا الصلاة واتوا الزكاة وقال والمقيم الصلاة والمؤتون الزكاة وقال فويل  
 للمصلين إلى قوله الماعون فقال بعض أهل العلم هي الزكاة المفروضة وقال الله خدم  
 أموالهم صدقة الآية فكان مخرج الآية عاما على الأموال وكان يحتمل أن تكون على  
 بعض الأموال دون بعض فدلّت السنة على أن الزكاة في بعض الأموال دون بعض فلما كان  
 المال أصنافا منه الماشية فأخذ رسول الله من الأبل والغنم وأمر فيما بلغنا بالآخذ من  
 البقر خاصة دون الماشية سواها ثم أخذ منها بعدد مختلف كما قضى الله على لسان نبيه وكانت  
 للناس ماشية من خيل وجر وبغال وغيرها فلم يأخذ رسول الله منها شيئا وسن أن ليس في  
 الخيل صدقة استدل لنا على أن الصدقة فيما أخذ منه وأمر بالآخذ منه دون غيره وكان  
 للناس زرع وغراس فأخذ رسول الله من النخل والعنب الزكاة بخص غير مختلف ما أخذ

منهما وأخذ منهما معا العشر إذا سقياب سماء أو عين ونصف العشر إذا سقياب غرب وقد  
 أخذ بعض أهل العلم من الزيتون قياسا على النخل والعنب ولم يزل للناس غراس غير النخل  
 والعنب والزيتون كثير من الجوز واللوز والتين وغيره فلما لم يأخذ رسول الله منه شيئا ولم  
 يأمر بالأخذ منه استدلالا على أن فرض الله الصدقة فيما كان من غراس في بعض الغراس  
 دون بعض وزرع الناس الخنطة والشعير والذرة وأصنافا سواها لحفظها عن رسول الله  
 الأخذ من الخنطة والشعير والذرة وأخذ من كان قبلنا من الدخن والسلت والعلس  
 والارز وكل ما أنبت به الناس وجعلوه قوتا خيرا أو عسيدة أو سويقا وأدما مثل الخوص  
 والقطاني فهمي تصلح خبز أو سويقا أو دما تباعا لم مضى وقياسا على ما ثبت أن رسول الله  
 أخذ منه الصدقة وكان في معنى ما أخذ منه النبي لأن الناس أنبتوه ليقفواؤه وكان للناس  
 نبات غيره فلما لم يأخذ منه رسول الله ولا من بعده رسول الله علمناه ولم يكن في معنى ما أخذ منه  
 وذلك مثل السغا (١) والاشبيوش والكسبره وحب العصفور وما أشبهه فلم تكن فيه  
 زكاة فدل ذلك على أن الزكاة في بعض الزرع دون بعض (قال الشافعي) وفرض رسول  
 الله في الورق صدقة وأخذ المسلمون في الذهب بعده صدقة أما بخبر عن النبي لم يبلغنا وأما  
 قياسا على أن الذهب والورق نقد الناس الذي اكتنزوه وأجازوه أثمانا على ما يتبايعون به  
 في البلدان قبل الإسلام وبعده وللناس تبرعهم من نحاس وحديد ورصاص فلما لم يأخذ  
 منه رسول الله ولا أحد بعده زكاة تركناه اتباعا بتبركه وأنه لا يجوز أن يقاس بالذهب  
 والورق اللذين هما الثمن عاما في البلدان على غيرهما لأنه في غير معناهما لا زكاة فيه ويصلح  
 أن يشتري بالذهب والورق غيرهما من التبر إلى أجل معلوم وبوزن معلوم (قال الشافعي)  
 وكان الياقوت والبرجد أكثر ثمن من الذهب والورق فلما لم يأخذ منهم رسول الله ولم يأمر  
 بالأخذ منهم ما ولا من بعده علمناه وكانا مال الخاصة وما لا يقوم به على أحد في ثمن استهلكه  
 الناس لأنه غير نقد لم يؤخذ منهم ما (قال الشافعي) ثم كان ما نقلت العامة عن رسول الله  
 في زكاة الماشية والنقد أنه أخذها في كل سنة مرة (قال الشافعي) وقال الله جل ثناؤه  
 وأتواحقه يوم حصاده فسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يؤخذ مما فيه زكاة من نبات  
 الأرض الغراس وغيره على حكم الله جل ثناؤه يوم يحصد لا وقت له غيره (قال الشافعي)  
 وسن في الركاز الخمس فدل على أنه يوم يوجد لا في وقت غيره أخبرنا سفيان بن عيينة عن  
 الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله قال وفي  
 الركاز الخمس ولولا دلالة السنة كان ظاهر القرآن أن الأموال كلها سواء وإن الزكاة في

(١) قوله السغا هو زرع الرقاد والاشبيوش هو زرع القطن أو زرع الباش بعض النسخ التي يابدين الخ

جميعها الا في بعضه ادون بعض (قال الشافعي) وفرض الله الحج على من يجد السبيل فذكر  
عن النبي ان السبيل الزاد والمركب وأخبر رسول الله بمواقيت الحج وكيف التلبية فيه وما  
سن وما يتقى المحرم من لبس الثياب والطيب وأعمال الحج سواءها من عرفة والمزدلفة والرمي  
والحلاق والطواف وما سوى ذلك فلوان امر لم يعلم لرسول الله سنة مع كتاب الله الا ما وصفنا  
مما سن رسول الله فيه معنى ما أنزله الله جملة وأنه انما استدرك ما وصفت من فرض الله  
الاعمال وما يحرم وما يجزى وما يدخل به فيه ويخرج منه ومواقيته وما سكنت عنه سوى  
ذلك من أعماله قامت الجملة عليه بان سنة رسول الله اذا قامت هذا المقام مع فرض الله في  
كتابه مرة أو أكثر قامت كذلك أبدا واستدل انه لا يخالف سنة أبدا كتاب الله وان  
سنه وان لم يكن فيها نص كتاب الله لازمة بما وصفت من هذا مع ما ذكرت في سواءه سواء مما  
فرض الله من طاعة رسوله ووجب عليه ان يعلم ان الله لم يجعل هذا الخلق غير رسوله صلى الله  
عليه وسلم وان يجعل قول كل احد وفعله أبدا قبال كتاب الله ثم سنة رسوله وان يعلم ان  
عالمنا روى عنه قول يخالف فيه شيئا سن فيه رسول الله سنة لو علم سنة رسول الله لم  
يخالفها وانتقل عن قوله الى سنة النبي ان شاء الله وان لم يفعل كان غير موسعه فكيف  
والحج في مثل هذا لله قائمة على خلقه بما افترض من طاعة النبي وأبان من موضعه الذي  
وضعه به من وحيه ودينه وأهل دينه قال الله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا  
يتربصن بانفسهن أربعة أشهر وعشرا وقال المطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء  
وقال واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم الى قوله ان يرضعن حملهن فقال بعض أهل  
العلم قد أوجب الله على المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا وذكر ان أجل الحامل  
ان تضع حملها فاذا جمعت ان تكون حاملا متوفى عنها أنت بالعدين معا كما أجدها في كل  
فرضين جعلها عليها أنت بهما معا (قال الشافعي) فلما قال رسول الله لسبعة بنت الحارث  
ووضعت بعد وفاة زوجها بأيام قد حلت فتر وجى دل هذا على ان العدة في الوفاة والعدة  
في الطلاق بالاقراء والشهور انما أريد به من لا حمل به من النساء وان الحمل اذا كان فالعدة  
سواء ساقطة قال الله حرمت عليكم أمهاتكم الى وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم  
الآية والمحصنات من النساء الآية فاحتملت الآية معنيين أحدهما ان مسمى الله من  
النساء محرم ما محرم وما سكنت عنه حلال بالصمت عنه وبقول الله وأحل لكم ما وراء  
ذلكم وكان هذا المعنى هو الظاهر من الآية وكان بينا في الآية ان تحريم الجمع  
لمعنى غير تحريم الامهات فكان مسمى الله حلالا حلالا وما مسمى حراما حراما وما مسمى

عن الجمع بينه من الاختين كما هي عنه وكان في نهيه عن الجمع بينهم ما دلل على انه انما  
 حرم الجمع وان كل واحدة منهم ما على الانفراد حلال في الاصل وما سواهن من الامهات  
 والبنات والعمات والحالات محرمات في الاصل وكان معنى قوله وأحل لكم ما وراء  
 ذلكم من سمى تحريره في الاصل ومن هو في مثل حاله بالرضاع ان ينسكهوهن بالوجه الذي  
 أحل به النكاح

ثم الجزء الاول من تجزئة الربيع بن سليمان

ونقل من نسخة عليها اجازة الربيع بخطه تاريخه ذوالقعدة سنة خمس وستين ومائتين

صورة ما كتبه الأئمة الاعلام بآخر هذا الجزء من نسخة  
الربيع بن سليمان

بلغ السماع لابني محمد علي وعلى المشايخ الثلاثة وهو المجلس الرابع  
وكتب محمد بن أبي جعفر في ثالث عشر من شهر ربيع الاول سنة أربع وثلاثين وستمائة  
بجامع دمشق

قرأت جميع كتاب رسالة الشافعي رحمه الله على الشيخ الشريف أبي المكارم عبد الواحد بن  
محمد بن المسلم بن هلال بحق سماعه فيه من ابن الاكفاني ليسمع ابنه أبو البركات وحفيده  
أبو الفضل وكتب علي بن عقيل بن علي بن ضياء الدين الشافعي وذلك في مجالس آخرها يوم  
الاحد تاسع عشر جمادى الآخرة سنة ثلاث وستين وخمسمائة بدار الشيخ بدمشق وضح  
ذلك ونقلت سماعي الى هنا في رجب سنة ستين وثلاث وخمسمائة

سمع جميع هذا الجزء وهو الاول من كتاب الرسالة وما في باطن القائمة البيضاء التي على أول  
الجزء على الشيخ أبي المعالي عبد الله بن عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن صابر السلمي بروايته  
عن الامين أبي محمد هبة الله الاكفاني في سنة تسع وخمسمائة وعلى الشيخ أبي طاهر بركات  
ابن ابراهيم الخشوعي الجزء دون الورقة التي في أوله البيضاء بروايته عن الشيخ الامين أبي  
محمد هبة الله في سنة ثمان عشرة وخمسمائة بقراءة صاحب النسخة الشيخ الاجل الامين  
ضياء الدين أبي الحسن علي بن عقيل بن علي التغلبي وكذلك أبو عبد الله الحسن جبره الله  
والشريف ادريس بن حسن بن علي الادريسي وعبد الخالق بن حسن بن هياح وأبو اسحاق  
ابراهيم بن علي بن ابراهيم الاسطواني وابراهيم بن بركات بن ابراهيم الخشوعي وأحمد بن علي  
ابن يعلى السلمي وأحمد بن عساكر بن عبد الصمد وأبو الحسن علي بن عسكر الحموي  
المعروف بابن زين النجار وكتب السماع عبد القادر بن عبد الله الرهاوي وضح ذلك في  
جامع دمشق في العشر الاوسط من شهر رمضان سنة احدى وسبعين وخمسمائة والحمد  
لله رب العالمين جدا كثيرا

سمع جميع هذا الجزء وهو الاول على الشيخ الامين أبي طاهر بركات بن ابراهيم بن طاهر  
القدمي الخشوعي بحق سماعه فيه من ابن الاكفاني بقراءة الفقيه أبي محمد عبد القوي  
ابن عبد الخالق بن وحشى وأبو القاسم علي بن الامام الحافظ أبي محمد القاسم بن أبي القاسم  
علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي وأبو الحسن محمد وأبو الحسين اسمعيل ابنا



الشيخ أبي جعفر أحمد بن علي بن أبي بكر بن اسمعيل القرطبي والفقير أبو الفضل جعفر بن عبد الله بن طاهر ومثبت السماع بدل بن أبي المعمر بن اسمعيل السريدي وآخرون بفوات وذلك في شهر ر سنة سبع وثمانين وخمس مائة بجامع دمشق حرسها الله تعالى وصح وتمم جميع هذه الجزر مع الجماعة في التاريخ أبو اسحق إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن محمد القفص

سمع جميع هذه الجزر الاول من رسالة الشافعي رضي الله عنه على المشايخ الثلاثة الاجلة العلماء صاحبها الامام الحافظ تاج الدين شرف الحقاظ أبي الحسن محمد بن أبي جعفر بن علي القرطبي والفقير الامام عز الدين أبو محمد عبد العزيز بن عثمان بن أبي طاهر الاربلي وزكي الدين أبي اسحق إبراهيم بن بركات بن إبراهيم الخشوعي بحق سماعهم كلهم عن أبي طاهر بركات الخشوعي وأيضا بسماع الخشوعي من أبي المعالي بن صابر بقراءة الامام الحافظ زكي الدس أبي عبد الله محمد بن يوسف بن محمد البرزالي الولد تقي الدين أبو بكر محمد بن الامام تاج الدين القرطبي أحمد المسمعين المبدوء بذكره ويوسف بن الامام زكي الدين البرزالي القاري والحاج حسن بن عبد الله بن صدقة الصقلي وسالم بن تمام بن عنان العرضي وعبد الرحمن بن يونس اليونسي وأبو الفضل يوسف بن محمد بن عبد الرحمن المصري والشرف أبو المظفر يوسف بن حسن بن بدر النابلسي وأحمد بن يحيى بن عبد الرزاق المقدسي وأيضا أبو الحسن علي بن محمد بن علي البالسي عبد الله محمد بن يوسف بن أحمد البخاري ومحمد ابن صديق بن الامام الصغار ومحمد بن يوسف بن يعقوب الاربلي ومحمد بن السيد بن إبراهيم الخلاوي ومخلص بن المسلم بن عبد الرحمن التكريوري وابنه عبد الرحيم وابراهيم بن داود بن ظافر الفاضلي والشهاب محمد بن علي بن محمد التميمي وعبد الواسع بن عبد الكافي ابن عبد الواسع الاهري وابن عمه كاتب السماع عبد الجليل بن عبد الحكيم الاهري وابراهيم بن عبد الوهاب

سمع جميع هذا الكتاب على المشايخ الاربعه الامام العالم تقي الدين أبي محمد اسمعيل بن ابراهيم بن أبي اليسر شاكرا بن عبد الله التتوخي والامام الاديب شرف الدين أبي عبد الله الحسين بن ابراهيم بن الحسين الاربلي والمقرئ شمس الدين أبي الحاج يوسف بن مكتوم بن أحمد القيسي والاصل أبو محمد عبد الله بن بركات بن ابراهيم الخشوعي بسماعهم بجميعه سوى الاربلي فان سماعه من الجزر الثالث من الاصل من أبي طاهر الخشوعي وهو محدث فيه صاحبه الامام القاضي الزاهد شحي الدين أبو حفص عمر بن موسى بن عمر بن



موسى بن محمد بن جعفر الشافعى والامام العالم المقتضى شمس الدين أبو الحسن علي بن محمود بن  
علي الشهرزورى وابناه محمد وأحمد والامام سيف الدين داود بن عيسى بن عمر الهكاري  
بعضه بقراءته وأكثره بقراءتي والامام العالم الحافظ نضر الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن  
محمد النوفلي المعروف بالسكنجى وابنه جعفر حاضر والمعيد شرف الدين أبو عبد الله محمد بن  
أبي القاسم بن أبي طالب الانصارى وشمس الدين محمد ومحيي الدين يحيى ابنا كمال الدين أحمد  
ابن نعمة بن أحمد المقدسى وعبد اللطيف بن الامام المفتي تقي الدين محمد بن رزين الحموى  
وجمال الدين أحمد بن عبد الله بن الحسين وابراهيم بن المسمع الاول وأحمد وعبد الكريم ابنا  
الامام كمال الدين عبد الواحد الزمكافى وعبد القادر بن محمد الدين يحيى بن يحيى الخياط  
واخوه لاهم يوسف ابن الامام شمس الدين محمد بن ابراهيم اسباط المسمع الاول ومحمد بن محمد  
الدين عبد الله بن الحسين وأبو بكر بن محمد بن أبي الفضل الخلاطى الشافعيون والفقهاء  
أبو العباس أحمد بن سليمان الزواوى وأبو محمد عبد الله بن نصر بن أبي الوايد الاندلسى  
المالكيان ومحمود بن علي بن أبي الغنائم المعروف بابن الغسال الحنبلى وآخرون أسماؤهم  
على نسخة الامام نضر الدين منهم كاتب السماع على بن المظفر بن ابراهيم الكندى وصح  
ذلك في مجالس آخرها في يوم الاثنين سادس عشر رمضان سنة ست وخسين وستمائة يجامع  
دمشق تحت قبة البشر وأجاز المسمعون لمن سمى بايهم رواية

حدثنا الشيخ أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الكناكى رضى الله عنه لفظا قال أخبرنا أبو المعمر  
المستدين علي بن عبد الله الملوكى امام جامع حص قدم علينا اجازة قال حدثنا القاضي  
أبو بكر محمد بن عبد الرحمن بن عمرو الرجبى سنة ثمان وستين وثلاثمائة قال حدثنا أبو  
العباس أحمد بن منصور بن محمد الشيرازى قال سمعت أبا جعفر محمد بن عبد الله القرغافى  
بنيسابور يقول سمعت أبا بكر الشافعى يقول رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقلت  
يا رسول الله بم جوزى الشافعى عن ذكره لاني في كتاب الرسالة قال جوزى ان لا يوقف  
للمحاسب حدثنا أبو العباس الشيرازى قال حدثنا عبد الواحد بن الحباب قال سمعت أبا  
الحسن بن أبي صغير يقول سمعت المزنى يقول سمعت الشافعى يقول من تعلم القرآن عظمت  
قيمته ومن كتب الحديث قويت حجته ومن نظر في الفقه نبه مقداره ومن نظر في اللغة  
رق طبعه ومن لم يصن نفسه لم ينفعه علمه وحدثني بعض فقهاء الشافعيين أن هذه رسالة  
الشافعى الى عبد الرحمن بن مهدي سأله فيها

سمع هذا الجزء من أوله الى آخره على الشيخ الجليل أبو بكر محمد بن علي السلى الحداد أبحاه

أبو الحسن عبد الله وأبو الحسين عبد الرحمن بقراءة الشيخ أبي عبد الله محمد بن أبي نصر  
الجدي الراس أبو نصر هبة الله بن علي البغدادي والشيخ أبو محمد عبد الله بن الحسن بن  
طلحة البستي وولده محمد وطلحة وعبد الملك بن الحصري ومعضد بن علي الداراني  
وحسين بن محمد المحوزي وعبد الله بن أحمد السمرقندي وحيدرة بن عبد الرحمن  
الدربدي ومحمد بن محمد بن علي الطرسوسي ومحمد بن أبي الوفاء السمرقندي وذلك في  
سنة صفر سنة سبع وخمسين وأربعمائة وهو سماعه من تمام

وعبد الرحمن بن عمر بن نصر جميعا عن ابن حبيب الحصارتي عن الربيع في التاريخ  
المذكور والمدة (الجزء الثاني من كتاب الرسالة) عن أبي عبد الله محمد بن إدريس بن  
العباس الشافعي المطلبي رواية الربيع بن سليمان المرادي عنه رواية أبي علي الحسن  
ابن حبيب بن عبد الملك الفقيه عنه رواية أبي القاسم تمام بن محمد بن عبد الله الرازي  
وعبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد الشيباني كليهما عنه رواية أبي بكر محمد بن علي بن محمد  
ابن موسى السلمي الحداد عنه رواية الأمين أبي محمد هبة الله بن أحمد بن إكفاني عنه  
أخبرنا به عنه الشيخ الأمين أبو المكارم عبد الواحد بن محمد بن هلال والامام العالم  
الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي سماع منهم العلي بن عقيل بن علي  
الشافعي ولابنه الحسن بن علي من الشيخ أبي المعالي عبد الله بن عبد الرحمن بن صابر عن  
ابن إكفاني

سمع جميعه وعارض بنسخته علي بن الحسين بن هبة الله (الجزء الثاني من كتاب الرسالة) عن  
أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس الشافعي رحمه الله عليه رواية أبي محمد الربيع بن  
سليمان المرادي المؤذن عنه رحمة الله مما أخبرنا به الشيخ أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن  
موسى السلمي الحداد رضي الله عنه عن أبي القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر  
الرازي الحافظ وعبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد الشيباني رضي الله عنهما كلاهما عن  
أبي علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك الفقيه الحصارتي رحمه الله عن الربيع بن سليمان  
المرادي عن أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله سماع لهبة الله بن أحمد بن  
محمد بن هبة الله إكفاني نفعه الله بالعلم

سمع هذا الجزء (وهو الجزء الثاني من كتاب الرسالة) علي الشيخ الفقيه الأمين جلال الأمانة  
أبو محمد هبة الله بن أحمد بن محمد إكفاني بقراءة الشيخ أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد بن علي

ابن صابر السلمي والشيخ الفقيه الامام أبو الفتح نصر الله بن محمد بن عبد القوي المصيصي  
وكاتب السماع محمد بن الحسين بن القفهي الشهرستاني وذلك في التاسع والعشرين من  
رجب سنة ست وتسعين وأربعمائة وصح وثبت وسمع مع الجماعة علي بن الحسن بن أحمد

الحوراني القطان في تاريخه

سماع لعلي بن عقيل بن علي نفعه

سمع جميع هذا الجزء على الشيخ الاجل الفقيه الامين جمال الامناء أبي محمد هبة الله بن  
أحمد بن محمد الاكفاني صان الله قدره ورضي عنه لرضاه بقراءة الشيخ أبي محمد عبد الرحمن  
ابن أحمد بن علي بن صابر السلمي ابنه أبو المعالي عبد الله بن عبد الرحمن وسمعه معهم  
الشيخ أبو الفضل محمد وأبو المكارم عبد الواحد بن أحمد بن المسلم بن هلال وأبو المعالي  
عبد الصمد بن الحسين بن أحمد بن تميم وأبو منصور عبد الباقي بن محمد بن عبد الباقي التميمي  
وأبو اسحق ابراهيم بن طاهر بن ركبان الخشوعي وأبو البركات الخضر بن شبل الحارثي وأبو  
محمد عبد الهادي بن عبد الله الاتاكي وأبو التمام كامل بن أحمد بن أبي جليل القرشي وأبو  
طاهر ابراهيم بن الحسن بن طاهر الحصري الجوي وسيدهم بن حيدر الانصاري وأبو  
طالب بن الحسن المطاردي وكاتب الاسماء أحمد بن راشد بن محمد بن عبد الله القرشي في  
جمادى الآخرة سنة تسع وخمسمائة في داره دمشق حرسها الله عز وجل

سمع جميع ما في هذا الجزء على الشيخ الفقيه الامين جمال الامناء أبي محمد هبة الله بن أحمد  
ابن محمد الاكفاني رضي الله عنه وهو الجزء الثاني من الرسالة بعد وفوفه على ذكر سماعه  
من أبي بكر السلمي الحداد الشيخ الفقيه الاجل الامام جمال الاسلام أبو الحسن علي بن  
المسلم بن محمد بن الفتح السلمي وولده أبو بكر محمد والنجيب أبو القاسم يحيى بن علي بن محمد بن  
زهير السلمي والفقيه أبو القاسم علي بن الحسين بن الحسن الكلائي وأبو علي الحسن بن  
مسعود بن الوزير وأبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله وأبو العباس أحمد بن  
أبي القاسم بن منصور الجرجاني وأبو الثناء محمود بن معاني بن الحسن بن الخضر الانصاري  
النجار وأبو بكر محمد بن علي بن أحمد بن منصور الغساني وأبو القاسم علي بن محمد بن علي بن  
أبي العلاء المصيصي وأبو التمام كامل بن محمد كامل التميمي الكفرطائي وأبو عبد الله  
الحسين بن الخضر بن الحسين بن عبدان وأبو القاسم الحسين بن أحمد بن عبد الوهاب  
الاسكندراني وعيسى بن قحطان بن عبد الله الشرواني وأبو محمد عبد الله بن عثمان السقلي  
وأبو بكر وأخوه عمر ابنا ناصر النجار وأبو محمد اسمعيل بن ابراهيم بن أحمد بن محمد القيسي  
وعيسى بن زهران البرداني وأبو بكر عبد الرحمن بن أبي الحسين القيسي القرشي ومحمد بن

أبي الوزير وأبو الفضل بن حرمة بن علي بن محمد الحراني الناجر وأبو طاهر يونس بن  
 سليمان بن أحمد السلمي وأبو محمد عبد الرحمن بن عبد الواحد بن مرة ومحمد بن برتقش  
 الوزير وكاتب الاسماء عبد الكريم بن الحسن بن طاهر بن نبحار الحصري الحموي في  
 العشر الاخير من رمضان سنة ثمان عشرة وخمسمائة بقراءة الفقيه أبي القاسم وهب بن  
 سليمان بن أحمد السلمي

وسمع نصف الجزء الثاني أبو عبد الله محمد وأبو الفضل أحمد ابنا الحسن بن هبة الله بن عبد  
 الله مع الجماعة المذكورة في التاريخ المذكور

سمع جميع هذا الجزء على سيدنا الشيخ الاجل الفقيه الامام الحافظ الثقة نور الدين صدر  
 الحفظ ناصر السنة محمد بن الشام أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي أيداه الله  
 صاحبه الشيخ الفقيه الامام ضياء الدين أبو الحسن علي بن عقيل بن علي بن هبة الله العلبي  
 وابنا المسمع الشيخ الفقيه أبو محمد القاسم وأخوه أبو الفتح الحسن وابنه أبو طاهر محمد بن  
 القاسم بقراءة القاضي بهاء الدين أبي المواهب وأخوه الفقيه أبو القاسم الحسين ابنا  
 القاضي أبي الغنائم هبة الله بن محفوظ بن صصري والشيخ الفقيه جمال الدين أبو محمد عبد  
 الله بن محمد بن سعد الله الحنفي والامير أبو الحارث عبد الرحمن بن محمد بن مرشد بن منقذ  
 الكناني وأبو عبد الله محمد بن شيخ الشيوخ أبي حفص عمر بن أبي الحسن الحموي والقاضي  
 أبو المعالي محمد بن القاضي أبي الحسن علي بن محمد بن يحيى القرشي وابن أخيه عبد الصمد  
 ابن القاضي أبي علي والفقيه أبو الحسين عبد الله بن محمد بن هبة الله الشيرازي والفقيه أبو  
 سليمان خالد بن منصور بن اسحق الاشعري وعبد الرحمن بن عبد الله الفقيه وأبو عبد الله  
 الحسين بن عبد الرحمن بن الحسين بن عبد الله وأبو علي الحسن بن علي بن أبي نصر الهداري  
 وأبو علي الحسن بن محمد بن عبد الله الداغستاني والخطيب عبد الوهاب بن أحمد بن عقيل  
 السلمي وأبو المكارم عبد الواحد وأبو بكر محمد ابنا الشيخ الامين أبي القاسم عبد الوهاب بن  
 عبد الله الانصاري والوجيه أبو القاسم محمد بن معاذ الحراني ومسعود بن أبي الحسن بن عمر  
 التفليسسي واهم عيل بن عمر بن أبي القاسم الاسفند آبادي وعثمان بن محمد بن أبي بكر  
 الاسفرائني وعبد الرحمن بن علي بن محمد الجويني الصوفيون وأبو علي الحسن بن احمعيل بن  
 الحسن وعيسى بن أبي بكر بن أحمد الضرير وأبو بكر بن محمد طاهر البروجردى ومكارم  
 ابن عمر بن أحمد الموصلي وحزرة بن ابراهيم بن عبد الله وأبو الحسين بن علي بن حلزون  
 وبركاسنا بن فرج اوربن فهو رالدلمي وفارس بن أبي طالب بن نجبا وفضائل بن طاهر بن

جزء عبد الله بن يس بن عبد الله التميمي واهق بن سليمان بن علي وأحمد بن أبي بكر بن  
حسن البصري وأحمد بن ناصر بن طعان الخوراني وأبراهيم بن مهدي بن علي  
الشاغوري وعبد القادر وعبد الرحمن ابن أبي عبد الله محمد بن الحسن العراقي وعبد  
الرحمن بن أبي رشيد بن أبي نصر الهمداني وعبد الرحمن بن حصين بن حازم الاموي وكاتب  
الاسماء عبد الرحمن بن أبي منصور بن بسيم بن الحسين بن علي الشافعي وذلك في يومى  
الخميس والاثنين حادى عشر وخامس عشر سنة سبع وستين وخمسمائة بالمسجد الجامع  
بدمشق حرسها الله تعالى والحمد لله وحده وصلواته على محمد وآله وصحبه

سمع جميعه صاحبه أبو محمد هبة الله بن أحمد بن محمد الاكفاني على الشيخ أبي بكر محمد بن علي  
الحداد السلمي رضى الله عنه بقراءة أبي الفتيان عمر بن أبي الحسن الدهستاني وأبو  
السكرم الحضري بن عبد الحسن الفراء وعبد الله بن أحمد السمرقندي وعبد المعز بن علي  
البيكازروني وكاتب الاسماء طاهر بن ركات بن ابراهيم الخسوعي وذلك في شهر ربيع  
الاخر من سنة ستين وأربعمائة والحمد لله رب العالمين وصلواته على محمد وآله وصحبه  
سمعه على غير واحد وله نسخة محمد بن يوسف بن محمد النوفلي القرشي المعروف بالكنجي  
سمعه وعارض بنسخته محمد بن علي بن المسلم بن الفتح السلمي

سمع جميع هذا الجزء من أوله الى آخره على الشيخ الفقيه الامين أبي محمد هبة الله بن أحمد بن  
محمد الاكفاني وهب بن سليمان بن أحمد السلمي بقراءته في آخرين في شهر رمضان  
سمع جميعه محمد بن علي بن أبي الفتح سمع له هبة الله بن أحمد الاكفاني نفعه الله به من الشيخ  
أبي بكر محمد بن علي الحداد رضى الله عنه

سمع وعارض بنسخته علي بن الحسين بن هبة الله  
يقول عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد بن علي بن محمد بن ابراهيم الحناني نفعه الله به سمعه  
مني مع ما قبله بما حدثني أبو علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك الحصري عن الربيع وذلك  
في شعبان من سنة أربع وتسعين وثلاثمائة وأنا قرأته عليه وعارضته باصل كتابي  
سمع جميع هذا الجزء وما قبله أبو عبد الله أحمد بن علي السرائي وأبراهيم بن محمد بن ابراهيم  
الحناني وعلي بن الحسين بن صدقة السرائي وعبد الله بن أحمد بن الحسن النيسابوري  
وأحمد بن ابراهيم النيسابوري بقراءة الشيخ أبي بكر محمد بن محمد بن عبد الله الشاذلي في  
شهر رمضان من سنة احدى وأربعمائة وكاتب عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد بخطه  
وسمع هذا الجزء أيضا ظفر بن المظفر الناصري ومحمد بن علي الحداد



## ﴿ الجزء الثاني من الرسالة ﴾

﴿ رواية الربيع بن سليمان عن محمد بن ادريس الشافعي ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

(فان قال قائل) ما دل على هذا فان النساء المباحات لا يحل أن ينكح منهن أكثر من أربع ولو نكح خمسة فسخ النكاح فلا تحل منهن واحدة الا بنكاح صحيح وقد كانت الخامسة من الحلال بوجه وكذلك الواحدة بمعنى قول الله جل ثناؤه وأحل لكم ما وراء ذلكم بالوجه الذي أحل به النكاح وعلى الشرط الذي أحله به لا مطلقا فيكون نكاح الرجل المرأة لا يحرم عليه نكاح عمه ولا خاله باكل حال كما حرم الله أمهات النساء بكل حال فتكون العمة والحالة داخلين في معنى من أحل بالوجه الذي أحله به كما يحل له نكاح امرأة إذا فارقت ابنة أخيها حلت (قال الشافعي) وقال الله لنبيه صلى الله عليه وسلم قل لأجد فيما أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهل لغير الله به (قال الشافعي) فأحملت الآية معنيين أحدهما أن لا يحرم على طاعم أبدا الا ما استثنى الله وهذا المعنى الذي إذا واجهه رجل مخاطبا به كان الذي يسبق إليه أنه لا يحرم غير ما هيى الله محرما وما كان هكذا فهو الذي يقول له أظهر المعاني وأعمها وأغلها والذي أواحمت الآية معاني سواء كان هو المعنى الذي يلزم أهل العلم القول به إلا أن تأتي سنة للنبي صلى الله عليه وسلم بابي هو وأمي تدل على معنى غيره مما تحتمله الآية فنقول هذا معنى ما أراد الله تبارك وتعالى (قال الشافعي) ولا يقال بخاص في كتاب الله ولا سنة الا بدلالة فيه ما أوفي واحد منهما ولا يقال لخاص حتى تكون الآية تحتمل أن يكون أريد به ذلك الخاص فاما ما لم تكن محتملة فلا يقال فيها بالم تحتمل الآية ويحتمل قول الله جل ثناؤه قل لأجد فيما أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه من ثنى سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه دون غيره ويحتمل مما كنتم تأتون وهذا أولى معانيه استدلالا بالسنة عليه دون غيره (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن أبي ادريس الخولاني عن أبي ثعلبة الخشني أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان الحضرمي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أكل كل ذي ناب من السباع حرام (قال الشافعي) قال الله



والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا تبرصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف والآية فذكر الله أن على المتوفى عنهن عدة وإنهن إذا بلغن أجلهن أن يفعلن في أنفسهن بالمعروف ولم يذكر شيئا تجتنبه في العدة فمكان ظاهر الآية أن تسلك المعتدة في العدة عن الأزواج فقط مع إقامتها في بيتها بالكتاب وكانت تحتمل أن تسلك عن الأزواج وإن يكون عليها في الأمساك عن الأزواج أمساك عن غيره مما كان مباحا لها قبل العدة من طيب وزينة وغيرها فلما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم على المعتدة من الوفاة الأمساك عن الطيب وغيره كان عليها الأمساك عن الطيب وغيره بفرض السنة والأمساك عن الأزواج والسكنى في بيت زوجها بالكتاب ثم السنة (قال الشافعي) واحتملت السنة في هذا الموضع ما احتملت في غيره من أن تكون السنة بينت عن الله تعالى كيف أمساكها كما بينت الصلاة والزكاة والحج واحتملت أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم باني هو وأبي سن فيما ليس فيه نص حكم الله عز وجل

### باب العلل في الأحاديث

(قال الشافعي) قال في قائل فانا نجد من الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث مثلها في القرآن نصا وأخرى في القرآن مثلها جملة وفي الأحاديث مثلها منها أكثر مما في القرآن وأخرى ليس منها في القرآن شيء وأخرى متفقة وأخرى مختلفة وأخرى ناسخة ومنسوخة وأخرى مختلفة ليس فيها دلالة على ناسخ ولا منسوخ وأخرى فيها نهى النبي صلى الله عليه وسلم فيقولون ما نهى عنه حرام وأخرى ليس فيها الرسول الله صلى الله عليه وسلم نهى فيقولون نهى وأمره على الاختيار لا على التحريم ثم نجدكم تذهبون إلى بعض المختلف من الأحاديث دون بعض ونجدكم تقيسون على بعض حديثه ثم تختلف قياسكم عليها وتتركون بعضها فلا تقيسون عليه فما جئكم في القياس وتركه ثم تسترقون بعد فنسكم من يترك من حديثه الشيء ويأخذ بمثل الذي ترك أو أضعف أسنادا منه (قال الشافعي) فقلت له كل ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كتاب الله من سنة فهي موافقة كتاب الله في النص بمثله وفي الجملة بالتبيين عن الله والتبيين يكون أكثر تفسيراً من الجملة وما سن مما ليس فيه نص كتاب الله بفرض الله طاعته عامه في أمره تبعناه وأما النسخة والمنسوخة من حديثه فهي كإنسخ الله الحكم في كتابه بالحكم

غيره من كتابه عامة في أمره فكذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تنسخ بسنة  
 وذكرت له بعض ما كتبت في كتابي قبل هذا من ايضاح ما وصفت وأما المختلفة التي لا دلالة  
 على أنها نسخ ولا أنها منسوخ فكل أمر متفق صحيح لا اختلاف فيه ورسول الله صلى  
 الله عليه وسلم عربي اللسان والدار فقد يقول القول عامير يديه العام وعاما يديه  
 الخاص كما وصفت لك في كتاب الله وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل هذا ويسأل  
 عن الشيء فيحيب على قدر المسئلة ويؤدى الخبر عنه الخبر متقصيا والخبر مختصرا والخبر فيأتي  
 ببعض معناه دون بعض ويحدث عنه الرجل الحديث قد أدرك جوابه ولم يدرك المسئلة  
 فيدله على حقيقة الجواب بعرقه السبب الذي يخرج عليه الجواب ويسن في الشيء  
 سنة وفيما يخالفه أخرى فلا يخلص بعض السامعين بين اختلاف الحالتين اللتين سن  
 فيهما ويسن سنة في نص معناه فيحفظها حافظ ويسن في معني يخالفه في معني  
 ويحافظ معني في معني سنة غيرها لا اختلاف الحالتين فيحفظ غيره تلك السنة فاذا أدى كل  
 ما حفظ رآه بعض السامعين اختلافا وليس منه شيء مختلف ويسن بلفظ مخرجه عام جملة  
 بغير شيء أو بتعليقه ويسن في غيره خلاف الجملة فيستدل على أنه لم يرد بما حرم ما أحل ولا  
 بما أحل ما حرم ولكل هذا نظير فيما كتبنا من جل أحكام الله ويسن السنة ثم ينسخها  
 بسنة ولم يدع ان يبين رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ما نسخ من سنته بسنة ولكن ربما  
 ذهب على الذي سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض علم الناسخ أو علم المنسوخ  
 فحفظ أحدهما دون الذي سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم الآخر وليس يذهب ذلك  
 على عامتهم حتى لا يكون فيهم موجودا اذا طلب وكل ما كان كما وصفت مضى على ماسنه  
 وفرق بين ما فرق بينه وكانت طاعته في تشعيبه على ماسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 سنة واحدة واجبة منه ولم يقل ما فرق بين كذا وكذا لان قول ما فرق بين كذا وكذا  
 فيما فرق بينه رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعدوان يكون جهلا عن قالة أو رتبيا بأشرا  
 من الجهل وايس فيه الاطاعة الله باتباعه وما لم يوجد فيه الا الاختلاف فلا يعدوان  
 يكون لم يحفظ متقصيا كما وصفت قبل هذا فيعد مختلفا ويغيب عنان من سبب تبينه ما علما  
 في غيره أو وهما من محدث ولم نجد عنه صلى الله عليه وسلم شيئا مختلفا فكشفناه الا  
 وجدناه وجهه احتمل به ان لا يكون مختلفا وان يكون داخلا في الوجوه التي وصفت لك أو  
 نجد الدلالة على الثابت منه دون غيره بثبوت الحديث فلا يكون الحديث ان اللذان نسبا الى  
 الاختلاف متكافئين فنصير الى الاثبت من الحديثين أو يكون على الاثبت منهم ما دلالة

من كتاب الله أو سنة نبيه صلى الله عليه وسلم أو الشواهد التي وصفنا قبل هذا فنصير  
 إلى الذي هو أقوى وأولى أن يثبت بالدلائل ولم نجد عنه حديثين مختلفين الأول ما يخرج  
 أو على أحدهما دلالة باحدا ما وصفنا أما الموافقة كتاب الله أو غيره من سنة أو بعض  
 الدلائل وما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو على التحريم حتى تأتي دلالة عنه  
 صلى الله عليه وسلم على أنه أراد به غير التحريم (قال الشافعي) وأما القياس على سنن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فاصله وجهان ثم يتفرع في أحدهما وجوه قال وما هما قلت إن الله  
 تعالى تعبد خلقه في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم بما سبق في قضائه أن  
 يتعبد لهم به وكأشياء لا معقب لحكمه فيما تعبد بهم به مما دلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 على المعنى الذي له تعبد بهم به أو وجدوه في الخبر عنه ولم ينزل شيء في مثل المعنى الذي له  
 تعبد خلقه وأوجب على أهل العلم أن يسلكوه سبيل السنة إذا كان في معناها وهذا الذي  
 يتفرع تفرعا كثيرا والوجه الثاني أن يكون أحل لهم شيئا جلة وحرم منه شيئا بعينه  
 فيجوزون الحلال بالجملته ويحرمون الشيء بعينه ولا يقيسون عليه على الأقل الحرام لأن  
 الأكثر منه حلال والقياس على الأكثر أولى أن يقاس عليه من الأقل وكذلك أن  
 حرم جملة واحدة وأحل بعضها وكذلك أن فرض شيئا وخص رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم التقيف في بعضه (قال الشافعي) وأما القياس فاعلم أن أخذناه استدلالا بالكتاب  
 والسنة والآثار وأما أن يخالف حديثنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فبأنه  
 فارجون لا يؤخذ ذلك علينا من شاء الله وليس ذلك لاحد ولو كان قد يجعل الرجل السنة  
 فيكون له قول يخالفها لانه عمد خلافها وقد يفعل المرء ويخطئ في التأويل (قال  
 الشافعي) فقال لي قائل فمثل لي كل صنف مما وصفت مما لا تجمع على فيه الاتيان على  
 ما سئلت عنه بما لا يكثر على فانساه وأبدأ بالنامخ والمنسوخ من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم وأذكر منها شيئا مما معه القرآن وإن كررت بعض ما ذكرت فقلت له كان  
 أول ما فرض الله على رسوله صلى الله عليه وسلم في القبلة أن يستقبل بيت المقدس  
 لأصلاة في مكان بيت المقدس القبلة التي لا يحل لاحد أن يصلي إلا إليها في الوقت  
 الذي استقبلها فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما نسخ الله قبلة بيت المقدس ووجه  
 رسوله صلى الله عليه وسلم والناس إلى الكعبة كانت الكعبة القبلة التي لا يحل لمسلم  
 أن يستقبل بالكتابة في غير حال من الخوف غيرها ولا يحل أن يستقبل بيت المقدس أبدا  
 وكل كان حقا في وقته بيت المقدس من حين استقبله النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن حول

عنه الحق في القبلة ثم البيت الحرام الحق في القبلة الى يوم القيامة وهكذا كل منسوخ  
في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ( قال الشافعي ) وهذا مع ابائنه لك النسخ  
والمنسوخ من الكتاب والسنة دليل لك على ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سن سنة  
حوله الله جل ثناؤه عنها الى غير هاتين آخرى يصير اليها الناس بعد التي حول عنها فلا  
يذهب على عاقبتهم النسخ فيثبتون على المنسوخ واذا لايستبهم على أحد بان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم من فيكون في الكتاب شيء يرى بعض من جهل اللسان أو العلم بوقوع السنة  
مع الكتاب وابطانها معانيه ان يقول الكتاب ينسخ السنة ( قال الشافعي ) فقال أفيمكن ان  
تخالف السنة في هذا الكتاب قلت لا وذلك لان الله جل ثناؤه أقام على خلقه الحجّة من وجهين  
أصلهما في الكتاب كتابه ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم يفرضه في كتابه اتباعها فلا يجوز أن  
يسن رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة لا زمة فتتسخ ولا يسن ما تنسخها وانما يعرف النسخ  
بالآخر من الامرين وأكثر النسخ في كتاب الله انما عرف بدلالة سن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فاذا كانت السنة تدل على ناسخ القرآن وتفرق بينه وبين منسوخه لم يكن ان  
تتسخ السنة بقرآن الا أحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم مع القرآن سنة تنسخ سنة  
الاولى لتذهب الشبهة عن أقام الله عليه الحجّة من خلقه قال أفرايت لو قال قائل حيث  
وجدت القرآن ظاهرا عاما ووجدت سنة تحتل ان تبين عن القرآن وتحتل ان تكون  
بخلاف ظاهره علمت ان السنة منسوخة بالقرآن ( قال الشافعي ) فقلت له لا يقول هذا  
عالم قال ولم قلت اذا كان الله فرض على نبيه اتباع ما أنزل اليه وشهد له بالهدى وفرض على  
الناس طاعته وكان اللسان كما وصفت قبل هذا الحجّة للعاني وأن يكون كتاب الله ينزل عاما  
يراد به الخاص وخصاير ابدية العام وفرض اجلة بينه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقامت  
السنة مع كتاب الله هذا المقام لم تكن السنة لتخالف كتاب الله ولا تكون السنة لاتباع  
لكتاب الله بمثل تنزيله أو مبدئية معنى ما أراد الله وهي بكل حال متبعة كتاب الله قال  
أفوجدت الحجّة بما قلت في القرآن فذكرت له بعض ما وصفت في كتاب السنة مع القرآن  
من أن الله جل ثناؤه فرض الصلاة والزكاة والحج فبين رسول الله كيف الصلاة وعددها  
ومواقيتها وسننها وفي كم الزكاة من المال وما يسقط عنه من المال ويثبت عليه ووقتها  
وكيف عمل الحج وما يجتنب فيه ويباح قال وذكر كرت له قول الله جل ثناؤه والسارق  
والسارقة فاقطعوا أيديهما والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وأن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سن القطع على من بلغت سرقة ربع دينار فصاعدا والجلد

على الحرين البكرين البالغين دون الثنتين الحرين والمملوكين ذوات سنة رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم على أن الله أراد بها الخاص من الزناة والسراق وان كان مخرج الكلام  
 عاما في الظاهر على السراق والزناة فقال فهذا عندى كما وصفت أفتجد حجة على من روى  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما جاءكم عنى فأعرضوه على كتاب الله فما وافقه فانا قلناه  
 وما خالفه فلم أقوله (قال الشافعى) فقلت له ما روى هذا أحد ثبت حديثه فى شئ صغير ولا  
 كبير فيقال لنا كيف أثبت حديث من روى هذا فى شئ وهذه أيضا رواية منقطعة عن رجل  
 مجهول ونحن لا نقبل مثل هذه الرواية فى شئ قال فهل عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 رواية فيما قلت فقلت له نعم أخبرنا سفيان بن عيينة قال أخبرني سالم أبو النضر أنه سمع عبيد  
 الله بن أبي رافع يحدث عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ألفين أحدكم متكئا على  
 أريكته يأتيه الأمر من أمرى مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا فى  
 كتاب الله اتبعناه (قال الشافعى) فغند ضيق رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس  
 أن يردوا أمره بفرض الله عليهم اتباع أمره صلى الله عليه وسلم (قال الشافعى) فقال فابن  
 لى جلأجمع لأهل العلم أو أكثرهم عليهما من سنة مع كتاب الله يحتمل أن تكون السنة  
 مع الكتاب دليلا على أن الكتاب خاص وان كان ظاهره عاما فقلت له نعم بعض ما سمعنى  
 حكيت فى كتابى هذا قال فأعذ منه شيا قلت قال الله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم  
 وبناتكم الى قوله كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلكم (قال الشافعى) قد كره الله  
 من حرم ثم قال وأحل لكم ما وراء ذلكم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجمع بين  
 المرأة ونالتها ولا بين المرأة وعمتها فلم أعلم مخالفا فى اتباعه فكانت فيه دلالتان دلالة على  
 أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تكون مخالفة لكتاب الله بحال ولكنهما مينة  
 عامة وخاصة ودلالة على أنهم قبلوا فيه خبر الواحد ولا نعلم أحدا رواه من وجه يصح عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم إلا بأبهريرة فقال أفيحتمل أن يكون هذا الحديث عندك خلافا  
 لشيء من ظاهر الكتاب فقلت لا ولا غيره قال فسامعنى قول الله عز وجل حرمت عليكم  
 أمهاتكم فقد ذكر التحريم ثم قال وأحل لكم ما وراء ذلكم قلت ذكر تحريمهم هو حرام  
 بكل حال مثل الأم والبنات والأخت والعمة والحالة وبنات الأخ وبنات الأخت وذكر  
 من حرم بكل حال من النسب والرضاع وذكر من حرم الجمع بينه وكان أصل كل واحدة  
 منهما مباحا على الانفراد وقال وأحل لكم ما وراء ذلكم بمعنى بالخال التى أحلها به ألا  
 ترى الى قوله وأحل لكم ما وراء ذلكم بمعنى ما أحل به لان واحدة من النساء حلال



بغير نكاح صحيح ولا انه يجوز نكاح خمسة على أربع ولا جمع بين أختين ولا غير ذلك مما  
 نهى عنه ( قال الشافعي ) وذكرته فرض الله في الوضوء ومسح النبي صلى الله عليه  
 وسلم على الخفين وما صار إليه أكثر أهل العلم من قبول المسح فقال أفيخالف المسح شيئا من  
 القرآن قلت لا تخالفه سنة بحال قال فما وجهه \* قلت له لما قال الله اذا قمتم الى الصلاة  
 فاغسلوا وجوهكم الآية دللت السنة على ان كل من كان على طهارة ما لم يحدث فقام الى  
 الصلاة لم يكن عليه هذا الفرض فكذلك دللت السنة على ان فرض غسل القدمين انما هو  
 على المتوضئ لا خفي عليه ابسهما كامل الطهارة وذكرته تحريم النبي صلى الله عليه وسلم  
 كل ذي ناب من السباع وقد قال الله جل ثناؤه قل لا تجد فيها وحى الى محرما على طاعم  
 يطعمه الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا الآية ثم سمي ما حرم فقال فامعنى هذا \* قلنا  
 معناه قل لا تجد فيها وحى الى محرما كما كنتم تأكلون الا ان يكون ميتة وما ذكر بعدهما  
 فاما ما تركتم انكم لم تعدوه من الطيبات فلم يحرم عليكم مما كنتم تستحلون الا ما سمي الله  
 ودلت السنة على انه انما حرم عليكم منه ما كنتم تحرمون لقول الله جل ثناؤه ويحل  
 لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ( قال الشافعي ) وذكرته لقول الله جل ثناؤه ويحل  
 وأحل الله البيع وحرم الربا وقوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون  
 تجارة عن تراض منكم ثم حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم بيعوا منها الدنانير بالدرهم  
 الى أجل وغيرها فحرمها المسلمون بتحريم رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس هذا ولا غيره  
 خلافا لكتاب الله قال فحدثني معنى هذا باجمع منه وأخصر ( قال الشافعي ) فقلت له لما  
 كان في كتاب الله دلالة على ان الله قد وضع رسوله صلى الله عليه وسلم موضع الابانة عنه  
 وفرض على خلقه اتباع أمره فقال وأحل الله البيع وحرم الربا فانما يعنى أحل الله البيع  
 اذا كان على غير ما نهى الله عنه في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وكذلك قول  
 الله وأحل لكم ما وراء ذلكم مما أحله به من النكاح وملك اليمين في كتابه لانه اباحه بكل  
 وجه وهذا كلام عربي ( قال الشافعي ) وقلت له لو جاز ان يترك سنة مما ذهب اليه من  
 جهل مكان السنن من الكتاب وجاز ترك ما وصفنا من المسح على الخفين وابعادة كل ما لم يره  
 اسم بيع واحلال ان يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها وابعادة كل ذي ناب من السباع وغير ذلك  
 وجزاء يقال سن النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يقطع من لم يبلغ سرقته ربع دينار فصاعدا  
 قبل التنزيل ثم نزل عليه والسارق والسارقة فاقطعوا أيدهما فمن لزمه اسم سرقه قطع  
 وجزاء يقال انما سن النبي صلى الله عليه وسلم الرجم على الثيب حتى نزلت عليه الزانية



والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فيجلد البكر والثيب ولا تزجه وأن يقال في  
البیوع التي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم انما حرمها قبل التنزيل فلما أنزلت وأحل  
الله البيع وحرم الربا كانت حلالا والربا أن يكون للرجل على الرجل الدين فيعمل  
بقبول أو قضي أو تربي فيؤخر عنه ويريد في ماله وأشباه لهذا كثيرة ( قال الشافعي ) فن  
قال هذا القول كان معطلا لعامة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا القول جهل  
من قاله قال أجل وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما وصفت ومن خالف ما قلت فيها  
فقد جمع الجهل بالسنة والخطأ في الكلام فيما يجهل قال فاذا كررته تسخت بسنة سوى  
هذا قال فقلت له السنن النامضة والمنسوخة مفرقة في مواضعها وان رددت طالت  
قال فيكفي منها بعضها فاذا كرر مختصرا ينما ( قال الشافعي ) فقلت له أخبرنا مالك بن أنس  
عن عبد الله بن أبي بكر بن مجرب عن عمرو بن حزم عن عبد الله بن واقد عن عبد الله بن عمر قال  
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث قال عبد الله بن أبي  
بكر فذكرت ذلك للعمرة بنت عبد الرحمن فقالت صدق سمعت عائشة تقول دعى ناس من  
أهل البادية حضرة الاضي في زمان النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
ادخروا الثلث وتصدقوا بما بقي قالت فلما كان بعد ذلك قيل يا رسول الله لقد كان  
الناس يتفجعون بنحنا يا عيسى بن مريم ما ملون منها الودك ويتخذون منها الاسقية فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وما ذاك أو كما قال قالوا يا رسول الله نهيت عن امساك لحوم الضحايا بعد  
ثلاث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما نهيتكم من أجل الدافاة التي دفت حضرة  
الاضى فكموا وتصدقوا واخرجوا ( قال الشافعي ) أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري  
عن أبي عبيد مولى ابن أزهر قال شهدت العبد مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه فسمعت  
يقول لا يأكلن أحدكم من لحم نسكه بعد ثلاث ( قال الشافعي ) وأخبرني الثقة عن معمر  
عن الزهري عن أبي عبيد عن علي أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأكلن  
أحدكم من نسكه بعد ثلاث ( قال الشافعي ) أخبرنا ابن عيينة عن ابراهيم بن ميسرة قال  
سمعت أنس بن مالك يقول انما للذبح ماشاء الله من ضحايانا ثم نترود بقيتها الى البصرة ( قال  
الشافعي ) فهذه الاحاديث تجمع معاني منها أن حديث علي عن النبي صلى الله عليه وسلم في  
النهى عن امساك لحوم الضحايا بعد ثلاث وحديث عبد الله بن واقد متفقان عن النبي صلى  
الله عليه وسلم وفيهما دلالة على أن عليا سمع النهى من النبي صلى الله عليه وسلم وأن النهى  
بلغ عبد الله بن واقد ودلالة على أن الرخصة من النبي صلى الله عليه وسلم لم تبلغ عليا ولا عبد

الله بن واقفولو بلغتم ما الرخصة ما حدثنا بالنهي والنهي منسوخ وتر كالرخصة  
والرخصة ناسخة والنهي منسوخ لا يستغنى سامعه عن علم ناسخه وقول أنس بن مالك  
كننا نطيط بالحرم النخايا البصرة يحتمل ان يكون أنس سمع الرخصة ولم يسمع النهي قبلها  
فتروى بالرخصة ولم يسمع نهيا أو سمع الرخصة والنهي فكان النهي منسوخا فلم يذكره  
فقال كل واحد من المختلفين بما علم وهكذا يجب على كل من سمع شيئا من رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أو ثبت له عنه أن يقول منه بما سمع حتى يعلم غيره (قال الشافعي) فلما  
حدثت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنهي عن امساك لحوم النخايا بعد ثلاث ثم  
بالرخصة فيها بعد النهي وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر أنه اغتاضه عن امساك  
لحوم النخايا بعد ثلاث للدافعة كان الحديث السام المحفوظ أوله وآخره وسبب التحريم  
والاحلال فيه حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان على من علمه أن يصير إليه  
(قال الشافعي) وحديث عائشة من أين ما يوجد في النسخ والمنسوخ من السنن وهذا  
يدل على أن بعض الحديث يختصر فيحفظ بعضه دون بعض فيحفظ منه شيء كان أولا ولا  
يحفظ آخره ويحفظ آخره ولا يحفظ أولا فيؤدي كل ما حفظ فالرخصة بعدها في الامساك  
والاكل والصدقة من لحوم النخايا انما هي لواحد من معنيين لا اختلاف الحالين فاذا دفت  
الدافعة ثبت النهي عن امساك لحوم النخايا بعد ثلاث واذا لم تدف دافعة فالرخصة ثابتة  
بالاكل والتزود والادخار والصدقة ويحتمل ان يكون النهي عن امساك لحوم النخايا  
بعد ثلاث منسوخا بكل حال فيمسك الانسان من شخصته ما شاء ويتصدق بما شاء.

### ❦ وجه آخر من الناسخ والمنسوخ ❦

(قال الشافعي) أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد  
الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبي سعيد الخدري قال حدثنا يوم الخندق عن الصلاة  
حتى كان بعد المغرب بهوى من الليل حتى كفيما وذلك قول الله جل ثناؤه وكفى الله  
المؤمنين القتال الآية فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالافأمره فقام صلاة الظهر  
فصلاها فاحسن صلاتها كما كان يصليها في وقتها ثم أقام العصر فصلاها كذلك ثم أقام  
المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء فصلاها أيضا كذلك قال وذلك قبل ان ينزل الله  
في صلاة الخوف فرجالا أو ركبانا (قال الشافعي) فلما حكى أبو سعيد أن صلاة النبي صلى  
الله عليه وسلم عام الخندق كانت قبل أن ينزل في صلاة الخوف فرجالا أو ركبانا استدللنا

على أنه لم يصل صلاة الخوف إلا بعد ما أذعن لها أبو سعيد وحكى تأخير الصلوات حتى  
خرج وقت عامتها وحكى أن ذلك قبل نزول صلاة الخوف (قال الشافعي) فلا تؤخر صلاة  
الخوف بحال أبدا عن الوقت ان كانت في حضرة أو عن وقت الجمع في السفر لخوف ولا غيره  
ولكن تصلي كما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي أخذنا به في صلاة الخوف  
أن ما لكا أخبرنا عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن صلى مع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلاة الخوف أن طائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو فتصلي  
بالذين معه ركعة ثم ثبت قائما وأتوا لأنفسهم ثم انصرفوا فصفوا وجاء العدو وجاءت الطائفة  
الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا وأتوا لأنفسهم ثم سلم بهم  
(قال الشافعي) أخبرنا من سمع عبد الله بن عمر بن حفص بن غصن عن أخيه عبيد الله بن  
عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن جبير عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
منه (قال الشافعي) وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف على غير  
ما حكى مالك وإنما أخذنا بهذا لأنه كان أشبه بالقرآن وأقوى في مكيدة العدو  
وقد كتبنا هذا بالاختلاف فيه وتبين الحجة في كتاب الصلاة وتر كنا ذكر من خالفنا فيه  
وفي غيره من الأحاديث لأن ما خولفنا فيه منها مفترق في كتبه

### وجه آخر من النسخ والمنسوخ

(قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا  
عليهن أربعة منكم فان شهدوا فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت الى فأعرضوا  
عنهما (قال الشافعي) فكان حد الزانية به لآية الحبس والاذى حتى أزل الله  
على رسول الله صلى الله عليه وسلم حد الزنا فقال الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما  
مائة جلدة وقال في الاماء فاذا أحصن فان أتت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من  
العذاب فنسخ الحبس عن الزناة وأثبت عليهم الحد ودل قول الله في الاماء فعليهن  
نصف ما على المحصنات من العذاب على فرق الله بين حد المماليك والاحرار في الزنا وعلى  
أن النصف لا يكون الا من جلد لان الجلد بعدد ولا يكون من رجم لان الرجم اتيان على  
النفس بلا عدد لانه قد يؤتى على نفس المرجوم برجمة واحدة وبألف وأكثر فلا نصف لما  
لا يعلم بعدد ولا نصف للنفس فيؤتى بالرجم على نصف النفس (قال الشافعي) ويحتمل  
قول الله في سورة النور الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة أن يكون على

جميع الزناة الاحرار وعلى بعضهم دون بعض فاستدل لنا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بأنه هو وأمي علي من أريد بالمائة جلدة ( قال الشافعي ) أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن  
يونس بن عبيد عن الحسن عن عباد بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال خذوا  
عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب  
بالثيب جلد مائة والرجم ( قال الشافعي ) فدل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم قد  
جعل الله لهن سبيلا على أن هذا أول ما حده الزناة لان الله قال حتى يتوفاهن الموت  
أو يجعل الله لهن سبيلا ( قال الشافعي ) ثم رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عزا  
ولم يجعله وامرأة الاسلمى ولم يجعلها فدلّت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن  
الجلد منسوخ عن الزانيتين الثيبين ( قال الشافعي ) ولم يكن بين الاحرار في الزنا فرق الا  
بالاحصان بالنكاح وخلاف الاحصان به ( قال الشافعي ) واذا كان قول رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ففي هذا دلالة على  
أنه أول ما نسخ الحبس عن الزانيتين وحد بعد الحبس وان كل حد حده الزانيتين فلا يكون  
الا بعد هذا اذا كان هذا أول حد الزانيتين ( قال الشافعي ) أخبرنا مالك عن ابن شهاب  
عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة وعن زيد بن خالد الجهني انهما أخبراه أن  
رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما يا رسول الله اقض بيننا  
بكتاب الله وقال الآخر وهو أفقههما أجل يا رسول الله فاقض بيننا بكتاب الله وائذني  
في أن أنكحهم قال نكحهم قال ان ايى كان عسيما على هذا فزني ما رآته فأخبرت أن علي ابني  
الرجم فافتديت منه بمائة شاة وبجارية لي ثم اني سألت أهل العلم فأخبروني أن علي ابني  
مائة جلدة وتغريب عام وانما الرجم على امرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله ما غمك وجاريك فرد اليك وجلد ابنه مائة  
وغربه عاما وأمر أنيسا الاسلمى ان يأتي امرأته الاخر فان اعترفت رجمها فاعترفت فرجمها  
( قال الشافعي ) أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم  
رجم يهوديين زنيا ( قال الشافعي ) فثبت جلد المائة والنفي على البكرين الزانيتين والرجم  
على الثيبين الزانيتين وان كانا من أريد بالجلد فقد نسخ عنهم الجلد مع الرجم وان لم  
يكونا أريد بالجلد أو أريد به البكران فهما مخالفان للثيبين ورجم الثيبين بعد آية الجلد بما  
روى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله وهذا أشبه معانيه وأولاه به عندنا والله أعلم

## وجه آخر من الناسخ والمنسوخ

( قال الشافعي ) أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم ركب فرسا فصرع عنه فجحش شقه اليمين فصرع من الصلوات وهو قاعد فصرعنا وراءه فعودا فلما انصرف قال انما جعل الله الامام ليؤتم به فاذا صلى قائما فصولا قايما واذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد واذا صلى جالسا فجلوسا اجعلون ( قال الشافعي ) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته وهو شاك فصرع جالسا وصلى وراءه قوم قايما فاشار اليهم ان اجلسوا فلما انصرف اليهم قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا واذا صلى جالسا فجلوسا ( قال الشافعي ) وهذا مثل حديث أنس وان كان حديث أنس مفسرا أو وضع من نفسه يبرهنا ( قال الشافعي ) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في مرضه فأتى أبابكر وهو قائم يصلي بالناس فاستأخر أبو بكر فاشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كانت تجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم الى جنب أبي بكر فكان أبو بكر يصلي بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان الناس يصلون بصلاة أبي بكر وبهذا أخذنا ( قال الشافعي ) وذكر ابراهيم النخعي عن الاسود بن يزيد عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر مثل معنى حديث عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى قاعدا وأبو بكر قائما يصلي بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم وهم وراءه قايما ( قال الشافعي ) فلما كانت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي مات فيه قاعدا والناس خلفه قايما استدللنا على ان أمره الاول الناس بالجلوس في سقطته عن الفرس قيل مرضه الذي مات فيه فكانت صلاته في مرضه الذي مات فيه قاعدا والناس خلفه قايما ناسخة لان يجلس الناس بجلوس الامام وكان في ذلك دليل على ما جاء به السنة وأجمع عليه الناس من أن الصلاة قائما اذا أطاعها المصلي وقاعدا اذا لم يطق وان ليس للطبق القيام منفردا أن يصلي قاعدا فكانت سنة النبي صلى الله عليه وسلم ان صلى في مرضه قاعدا ومن خلفه قايما مع انها ناسخة لسنته الاولى قبلها موافقة سنته في الصحيح والمريض واجماع الناس أن يصلي كل واحد منهم ما فرضه كما يصلي المريض خلف الامام الصحيح قاعدا والامام قائما وهكذا نقول يصلي الامام جالسا ومن خلفه من الاصحاء قايما فيصلي كل واحد فرضه ولو



استخلف غيره كان حسنا وقد وهم بعض الناس وقال لا يؤمن أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم جالسا واحتج بحديث رواه منقطع عن رجل مرغوب عن الرواية عنه لا تثبت بعلمه حجة على أحد فيه لا يؤمن أحد بعدى جالسا ( قال الشافعي ) ولهذا أشباه في السنة من النسخ والمنسوخ وفي هذا دلالة على ما كان في مثل معناها ان شاء الله تعالى وكذلك له أشباه في كتاب الله قد وضعنا بعضها في كتابنا هذا وما بقي مفرق في كتاب أحكام القرآن والسنة في مواضعه ( قال الشافعي ) فقال فاذكر من الأحاديث المختلفة التي لا دلالة فيها على ناسخ ولا منسوخ والجهة فيما ذهبت اليه منها دون ما تركت ( قال الشافعي ) فقلت له فقد ذكرت قبل هذا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف يوم ذات الرقاع فصاف بطائفة خلفه وطائفة في غير صلاة بإزاء العدو فصلى بالذين معه ركعة وأعوأ لانفسهم ثم انصرفوا فوقفوا بإزاء العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت عليهم ثم ثبت جالسا وأعوأ لانفسهم ثم سلم بهم ( قال الشافعي ) وروى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى صلاة الخوف خلاف هذه الصلاة في بعض أمرها فقال صلى ركعة بطائفة وطائفة بينهما وبين العدو ثم انصرفت الطائفة التي وراءه فكانت بينهما وبين العدو وجاءت الطائفة التي لم تصل معه فصلى بهم الركعة التي بقيت عليه من صلاته وسلم ثم انصرفوا فصغوا معا ( قال الشافعي ) وروى أبو عبياس الزرقى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى يوم عسغان وخالد بن الوليد بينهما وبين القبلة فصاف بالناس معه معانم ركعوا معه معانم سجد فسجدت معه طائفة وحرسته طائفة فلما قام من السجود سجد الذين حرسوا ثم قاموا في صلاته وقال جابر قريبا من معنى هذا الحديث ( قال الشافعي ) وقد روى ما لا يثبت مثله بخلافها كلها فقال لي قائل وكيف صرت الى الاخذ بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع دون غيرها ( قال الشافعي ) فقلت أما حديث أبي عياش وجابر في صلاة الخوف فكذلك أقول اذا كان مثل السبب الذي صلى له تلك الصلاة قال وما هو قلت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في ألف وأربعمائة وكان خالد بن الوليد في مائتين وكان منه بعيدا في صحراء واسعة لا يطعم فيه لقمة من معه وكثرة من مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان الاغلب منه أنه مأمون على أن يحمل عليه ولو حمل من بين يديه رآه وقد حرس منه في السجود اذا كان لا يغيب عن طرفه فاذا كانت الحال بقلية العدو وبعده وان لا حائل دونه يستتره كلوصفت أمرت بصلاة الخوف هكذا ( قال الشافعي ) فقد عرفت أن الرواية في صلاة يوم ذات الرقاع لا تخالف هذا الاختلاف الحالي فكيف خالفت حديث ابن عمر



فقلت له رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خوات بن جبير وقال سهل بن أبي حنيفة  
 يقرئ من معناه وحفظ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه صلى صلاة الخوف ليلة  
 الهرير بكاروى صالح بن خوات بن جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان خوات متقدم  
 الحجة والسن قال فهل من حجة أكثر من تقدم حبيته قلت نعم ما وصفت فيه من الشبه بمعنى  
 كتاب الله قال فإن يوافق في كتاب الله قلت قال الله جل ثناؤه وإذا كنت فيهم فاقت لهم  
 الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فاذا سجدوا فليتكفوا من وراءكم قرأ  
 إلى وخذوا حذركم وقال فاذا اطأ أنتم فاتيموا الصلاة إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا  
 موقوتاً يعني والله أعلم فاتيموا الصلاة كما كنتم تصلون في غير الخوف ( قال الشافعي ) فلما  
 فرق الله جل ثناؤه بين الصلاة في الخوف وفي الأمان حيطة لاهل دينه أن ينال منهم عدوهم  
 غرة فتعقبنا حديث خوات بن جبير والحديث الذي يخالفه فوجدنا حديث خوات بن  
 جبير أولى بالحزم في الحذر منه وأخرى أن تكافأ الطائفتان فيه وذلك أن الطائفة التي  
 تصلي مع الإمام أو لا محروسة بطائفة في غير صلاة والحارس إذا كان في غير صلاة كان  
 متفرغاً من فرض الصلاة قائماً وقاعداً ومنصرفاً عينا وشمالاً وحاملاً إن حل عليه ومتكافأ  
 إن خاف عجلة من عدوه ومقاتلان أم كئنته فرصة غير محمول بينه وبين هذا في الصلاة  
 ويخفف الإمام عن معه الصلاة إذا خاف حيلة العدو بكلام الحارس ( قال الشافعي )  
 وكان الحق للطائفتين معاً سواء فكانت الطائفتان في حديث خوات بن جبير سواء تحرس  
 كل واحدة من الطائفتين الأخرى والحارس خارجة من الصلاة فتكون الطائفة الأولى  
 قد أعطت الطائفة التي حرسها مثل الذي أخذت منها فحرسها خلية من الصلاة فكان هذا  
 عدلاً بين الطائفتين ( قال الشافعي ) وكان الحديث الذي يخالف حديث خوات على  
 خلاف الحذر تحرس الطائفة الأولى في ركعة ثم تنصرف المحروسة قبل أن تكمل الصلاة  
 فحرس ثم تصلي الطائفة الثانية محروسة بطائفة في صلاة ثم يقضيان جميعاً بالحارس لهما لأنه  
 لم يخرج من الصلاة إلا الإمام وهو وحده لا يغي شيئاً فكان هذا خلاف الحذر والقوة في  
 المكيدة وقد أخبرنا الله أنه قد فرق بين صلاة الخوف وغيرها نظر الأهل دينه لئلا ينال منهم  
 عدوهم غرة ولم تأخذ الطائفة الأولى من الأخرى مثل ما أخذت منها ووجدت الله تبارك  
 وتعالى ذكر صلاه الإمام والطائفتين معاً ولم يذكروا على الإمام ولا على واحدة من الطائفتين  
 قضاء فدل ذلك على أن حال الإمام ومن خلفه في أنهم يخرجون من الصلاة لا قضاء عليهم  
 سواء ( قال الشافعي ) وهكذا حديث خوات وخلاف الحديث الذي يخالفه ( قال

(الشافعي) فقال فهل للعديد الذي تركت وجهه غير ما وصفت فقلت نعم يحتمل أن يكون لما جاز أن يصلي صلاة الخوف على خلاف الصلاة في غير الخوف جاز لهم أن يصلوها كيفما ينسرهاهم وبقدر حالاتهم وحالات العدو إذا اكملوا العدد فاختلفت صلاتهم وكما به مجزئة

٢٤٤

### ﴿وجه آخر من الاختلاف﴾

(قال الشافعي) فقال لي قائل قد اختلف في التشهد فروى ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يعلمهم التشهد كما يعلمهم السورة من القرآن فقال في مبتدئه ثلاث كلمات التحيات لله فبأى التشهد أخذت \* فقلت أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبيد القادر أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول على المنبر وهو يعلم الناس التشهد يقولوا التحيات لله الزاكيات لله الطيبات لله الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله (قال الشافعي) فكان هذا الذي علمنا من سبقنا بالعلم من فقهاءنا صغارا ثم سمعناه بإسناده وسمعنا ما يخالفه فلم نسمع إسنادا في التشهد يخالفه ولا يوافقه أثبت عندنا منه وإن كان غيره ثابتا فكان الذي نذهب إليه أن عمر لا يعلم الناس على المنبرين ظهراني أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما علمهم النبي صلى الله عليه وسلم فلما انتهى اليان من حديث أم حيان حديث نبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم صرنا إليه وكان أولى بنا قال وما هو قلت أخبرنا الثقة وهو يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن أبي الزبير المكي عن سعيد بن جبير وطاوس عن ابن عباس أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن فكان يقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله (قال الشافعي) فإن قال قائل فأنارني الرواية اختلفت فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فروى ابن مسعود خلاف هذا وأبو موسى خلاف هذا وجابر خلاف هذا وكما قد يخالف بعضها بعضا في شيء من لفظه ثم علم عمر خلاف هذا كله في بعض لفظه وكذلك تشهد عائشة رضي الله عنها وعن أبيها وكذلك تشهد ابن عمر ليس فيها شيء إلا في لفظه شيء غير ما في لفظ صاحبه وقد يزيد بعضهم الشيء على بعض (قال الشافعي) فقلت له الأمر في هذا بين قال فأبنيه لي قلت كل كلام أريد به تعظيم

الله جل ثناؤه فعلمهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم فعله جعل يعلمه الرجل فيأسي  
 والاخر فيحفظ وما أخذ حفظاً أكثر مما يحترس فيه منه حالة المعنى فلم تكن فيه زيادة ولا  
 نقص ولا اختلاف شئ من كلامه يحيل المعنى فلا تنوع احالته ففعل النبي صلى الله عليه وسلم  
 أجاز لكل امرئ منهم ما حفظ كما حفظ اذ كان لا معنى فيه يحيل شيئاً عن حكمه ولعل من  
 اختلف روايته واختلف تشهده انما توسعوا فيه فقالوا على ما حفظوا وعلى ما حضرهم  
 واجيز لهم قال أفتجد شيئاً يدل على اجازة ما وصفت فقلت نعم قال وما هو قلت أخبرنا مالك  
 ابن أنس عن ابن شهاب عن عروة عن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القادر قال سمعت عمر بن  
 الخطاب رضي الله عنه يقول سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير  
 ما أقرؤها وكان النبي صلى الله عليه وسلم أقرأنيها فكذلك أن أعجل عليه ثم أمهله حتى  
 انصرف ثم ليته بردائه فجئت به الى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله اني سمعت  
 هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأنيها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأ فقرأ  
 القراءة التي سمعته يقرأ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا أنزلت ثم قال لي أقرأ  
 فقرأت فقال هكذا أنزلت ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه (قال  
 الشافعي) فاذا كان الله جل ثناؤه لراقتة بخلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف معرفة منه بان  
 الحفظ قد يزل ليحل لهم قراءته وان اختلف لفظهم فيه مالم يكن في اختلافهم حالة  
 معنى كان ماسوى كتاب الله أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ مالم يحل معناه وكل مالم يكن  
 فيه حكم فاختلاف اللفظ فيه لا يحيل معناه وقد قال بعض التابعين رأيت أنا سمان أصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجتمعوا في المعنى واختلفوا في اللفظ فقلت لبعضهم ذلك  
 فقال لا بأس مالم يحل المعنى (قال الشافعي) فقال ما في التشهد الاتعظيم الله واني لا رجو  
 أن يكون كل هذا فيه واسعا وأن لا يكون الاختلاف فيه الا من حيث ذكرت ومثل هذا  
 كما قلت يمكن في صلاة الخوف فيكون اذا جاء بكل الصلاة على أى الوجوه روى عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم اجزأه اذا خالف الله جل ثناؤه بينها وبين ماسواها من الصلوات قال  
 ولكن كيف صرت الى اختيار حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد  
 دون غيره قلت لما رأيته واسعا وسمعت عن ابن عباس صححا كان عندي أجمع وأكثرفظا  
 من غيره فأخذت به غير معنف لمن أخذ بغيره مما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

## ﴿ باب اختلاف الرواية على وجه غير الذي قبله ﴾

( قال الشافعي ) أخبرنا مالك عن نافع عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تتبعوا الذهب بالذهب الا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضهما على بعض ولا تبعوا الورق بالورق الا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضهما على بعض ولا تبعوا منها شيئاً غائباً بائناً جز ( قال الشافعي ) أخبرنا مالك عن موسى بن أبي عيم عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما ( قال الشافعي ) أخبرنا مالك عن حميد بن قيس عن مجاهد عن ابن عمر أنه قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما هذا عهد نبينا صلى الله عليه وسلم الينا وعهدنا اليكم ( قال الشافعي ) وروى عثمان بن عفان وعبد الله بن الصامت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم النهي عن الزيادة في الذهب بالذهب يدا بيد ( قال الشافعي ) فأخذنا بهذه الاحاديث وقال بمثل معناها الا كابر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكثر المفتين بالبلدان ( قال الشافعي ) أخبرنا سفيان بن عيينة أنه سمع عبيد الله بن أبي يزيد يقول سمعت ابن عباس يقول أخبرني أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما الربا في النسيئة ( قال الشافعي ) فأخذ بهذه الابن عباس ونفر من أصحابه المعكيين وغيرهم ( قال الشافعي ) فقال لي قائل ان هذا الحديث مخالف للاحاديث قبله قلت قد يحتمل خلافها وموافقتها قال وبأي شيء يحتمل موافقتها قلت قد يكون أسامة بن زيد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن الصنفين المختلفين مثل الذهب بالورق والتمر بالحنطة أو ما خالف جنسه متفاضلاً يدا بيد فقال انما الربا في النسيئة أو تكون المسئلة سبقته بهذا وأدرك الجواب فروى الجواب ولم يحفظ المسئلة أو شك فيها لانه ليس في حديثه ما ينفي هذا عن حديث أسامة فاحتمل موافقتها لهذا ( قال الشافعي ) فقال لي فلم قلت يحتمل خلافها قلت لان ابن عباس الذي رواه كان يذهب فيه غير هذا المذهب فيقول لا ربا في بيع يدا بيد انما الربا في النسيئة ( قال الشافعي ) فقال فما الجملة ان كانت الاحاديث قبله مخالفة في تركه الى غيره فقلت له كل واحد ممن روى خلاف أسامة بن زيد وان لم يكن أشهر بالحفظ للحديث من أسامة فليس به تقصير عن حفظه وعثمان بن عفان وعبد الله بن الصامت أشد تقدماً بالسن والعجبة من أسامة وأبو هريرة أسن وأحفظ من روى الحديث في دهره ولما كان حديث اثنين أولى في الظاهر بالحفظ وبأن ينفي عنه الغلط من حديث واحد

كان حديث الاكبر الذي هو أشبهه أن يكون أولى بالحفظ من حديث من هو أحدث منه  
وكان حديث خمسة أولى أن يصار إليه عندنا من حديث واحد

### ﴿باب وجه آخر مما يعد مختلفا وليس عندنا بمختلف﴾

( قال الشافعي ) أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن عجلان عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن  
ليبيد عن رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اسفروا بصلوة الفجر فإن ذلك  
أعظم للأجر وأعظم لأجوركم ( قال الشافعي ) أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عروة  
عن عائشة قالت كن نساء من المؤمنات يصلين مع النبي صلى الله عليه وسلم الصبح ثم ينصرفن  
وهن متلفعات برؤسهن وما يعرفهن أحد من العلس ( قال الشافعي ) وذكرنا ليس النبي  
صلى الله عليه وسلم بالفجر سهل بن سعد وزيد بن ثابت وغيرهما من أصحاب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم شبيهة بمعنى حديث عائشة ( قال الشافعي ) قال لي قائل نحن نرى أن نفسر  
بالفجر اعتمادا على حديث رافع بن خديج ونزعم أن الفضل في ذلك وأنت ترى أن جائز لنا إذا  
اختلف الحديث أن نأخذ بأحدهما ونحن نعد هذا مخالفا لحديث عائشة ( قال الشافعي )  
فقلت له إن كان مخالفا لحديث عائشة فكان الذي يلزمنا وإياك أن نصير إلى حديث عائشة  
دونه لأن أصل ما بنى نحن وأئمت عليه أن الأحاديث إذا اختلفت لم نذهب إلى واحد منها  
دون غيره إلا بسبب يدل على أن الذي ذهبنا إليه أقوى من الذي تركنا قال وما ذلك السبب  
( قلت ) أن يكون أحد الحديثين أشبه بكتاب الله فإذا أشبه كتاب الله كانت فيه الحجة  
( قال ) هكذا نقول ( قلنا ) فإن لم يكن فيه نص في كتاب الله كان أولاهما بنا لا ثبت  
منهما وذلك أن يكون من رواه أعرف اسنادا وأشهر بالعلم واحفظ له أو يكون  
روى الحديث الذي ذهبنا إليه من وجهين أو أكثر والذي تركنا من وجهه فيكون الأكثر  
أولى بالحفظ من الأقل أو يكون الذي ذهبنا إليه أشبه بمعنى كتاب الله أو أشبه بما  
سواه من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأولى بما يعرف أهل العلم وأوضح في  
القياس والذي عليه الأكثر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ( قال ) وهكذا  
نقول ويقول أهل العلم ( قلت ) فحديث عائشة أشبه بكتاب الله لأن الله عز وجل يقول  
حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فإذا دخل الوقت فأولى المصلين بالمحافظة المقدم  
للصلاة وهو أيضا أشهر رجالا بالفقه وأحفظ ومع حديث عائشة ثلاثة كلهم يروى عن النبي  
صلى الله عليه وسلم مثل معنى حديث عائشة زيد بن ثابت وسهل بن سعد وغيرهما والعدد



الاكثر اولى بالحفظ والنقل وهذا أشبه بسنن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث رافع بن خديج (قال) وأى سنن (قلت) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله وهو لا يؤثر على رضوان الله شياً والعفو لا يحتمل الامعنين عفو عن تقصير أو توسعة والتوسعة تشبهه أن يكون الفضل في غيرها اذ لم يؤمر بترك ذلك لغيره التي وسع في خلافها (قال) وما تريد بهذا (قلت) اذ لم يؤمر بترك الوقت الاول وكان جائز أن يصلى فيه وفي غيره قبله فالفضل في التقديم والتأخير تقصير موسع وقد أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما قلنا وسئل أى الاعمال أفضل فقال الصلاة في أول وقتها وهو لا يدع موضع الفضل ولا يأمر الناس الا به وهو الذى لا يجبه له عالم ان تقديم الصلاة في أول وقتها أولى بالفضل لما يعرض للآدميين من الاشغال والتسيان والعلل التي لا تجبه لها العقول وهذا أشبه بعنى كتاب الله (قال) وأين هو من الكتاب (قلت) قال الله جل ثناؤه حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ومن قدم الصلاة في أول وقتها كان أولى بالمحافظة عليها ممن أخرها عن أول الوقت وقد رأينا الناس فيما وجب عليهم وفيما تطوعوا به يؤمرون بتججيله اذا أمكن لما يعرض للآدميين من الاشغال والتسيان والعلل والذى لا تجبه له العقول وان تقديم صلاة الفجر في أول وقتها عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وأبي موسى الاشعري وأنس بن مالك وغيرهم رضى الله عنهم مثبت (قال الشافعي) فقال ان أبا بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم دخلوا في الصلاة مغلسين وخرجوا منها مسافرين باطالة القراءة (فقلت) له قد أطالوا القراءة وأوجزوها والوقت في الدخول لا في الخروج من الصلاة وكههم دخل مغلسا وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم منها مغلسا خالف الذى هو أولى بك أن تصير اليه مما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وخالفهم فقلت يدخل الداخل فيها مسفرا ويخرج مسفرا ويؤجز القراءة فخالفتهم في الدخول وما احتججت به من طول القراءة وفي الاحاديث عن بعضهم انه خرج منها مغلسا (قال الشافعي) فقال أفتعد خبر رافع بخالف خبر عائشة فقلت له لا فقال فبأى شئ يوافقهم فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حض الناس على تقديم الصلاة وأخبر بالفضل فيها احتمل أن يكون من الراغبين من يقدمها قبل الفجر الا آخر فقال اسفروا بالفجر يعنى حتى يثبت الفجر الا آخر معترضا (قال) أفيحتمل معنى غير ذلك (قلت) نعم يحتمل ما قلت وما بين ما قلنا وقت وكل معنى يقع عليه اسم الاسفار (قال) فاجعل معناكم أولى من معناها (قلت) بما وصفت لك من الدلائل وبان النبي صلى الله عليه



وسلم قال هما فجران فاما الذي كانه ذنب السرحان فلا يحل شيأ ولا يحرمه وأما الفجر  
المعترض فيعمل الصلاة ويحرم الطعام على من أراد الصيام

### ﴿ باب وجه آخر مما يعد مختلفا ﴾

( قال الشافعي ) أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عطاء بن زيد الليثي عن أبي أيوب  
الانصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بغائط ولا  
بول ولكن شرفوا أو غربوا قال أبو أيوب فقد دنا الشام في جدنا من احيض قد صنعت نحو  
القبلة فنحرف ونستغفر الله ( قال الشافعي ) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ثعلبة بن  
يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول ان أناسا يقولون اذا  
قعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس فقال عبد الله بن عمر لقد ارتقيت  
على ظهر بيت لنا ف رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنتين مستقبل لبيت المقدس  
لحاجته ( قال الشافعي ) أدب رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان بين ظهرانيه وهم  
عرب لا مغتسلات لهم أولا كثرهم في منازلهم فاحتمل أدبه لهم معنيين أحدهم ما انهم انما  
كأنوا يذهبون لحوائجهم في الصحراء فأمرهم أن لا يستقبلوا القبلة ولا يستدبروها والسعة  
الصحراء وخفة المؤنة عليهم لسعة مذاهبهم عن أن يستقبل القبلة أو يستدبرها الحاجة  
الانسان من غائط أو بول ولم يكن لهم مرفق في استقبال القبلة ولا استدبارها وأوسع عليهم  
من توقي ذلك وكثيرا ما يكون انذاهبون في تلك الحال في غير ستر عن مصل يرى عوراتهم  
مقبليين ومدبرين اذا استقبلوا القبلة فأمره بان يكر مواقبلة الله ويسترو العورات من  
مصل ان صلى حيث يراههم وهذا المعنى أشبهه معانيه والله أعلم ( قال الشافعي ) وقد  
يحتمل أن يكون نهاهم أن يستقبلوا ما جعل قبلة في صحراء الغائط أو بول لئلا ينغوط أو يبال  
في القبلة فتسكون قدره بذلك أو من ورائها فيكون من ورائها نذى للمصلين اليها ( قال  
الشافعي ) فسمع أبو أيوب ما حكى عن النبي صلى الله عليه وسلم جملة فقال به على المذهب  
في الصحراء والمنازل ولم يفرق في المذهب بين المنازل التي للناس مرافق في أن يضعوها في  
بعض الحالات مستقبل القبلة أو مستدبرتها والتي يكون فيها المذهب لحاجته مستترا  
فقال بالحديث جملة كما سمع جملة وكذلك ينبغي لمن سمع الحديث أن يقول به على عموميه  
وجملته حتى يجد دلالة يفرق بها فيه ( قال الشافعي ) ولما حكى ابن عمر أنه رأى النبي صلى  
الله عليه وسلم مستقبل لبيت المقدس لحاجته وهي إحدى القبلتين واذا استقبلها استدبر

الكعبة أنكر على من يقول لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها الحاجة ورأى أن لا ينبغي  
لأحد أن ينتهي عن أمر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسمع فيما روى ما أمر به  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصحراء فيفرق بين الصحراء والمنازل فيقول بالنتهي في  
الصحراء وبالرخصة في المنازل فيكون قد قال بما سمع ورأى وفرق بالدلالة عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم على ما فرق بينه على افتراق حال الصحراء والمنازل (قال الشافعي)  
وفي هذا بيان أن كل من سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً قبله عنه وقال به وإن  
لم يعرف حيث يتفرق ولم يفرق بين ما لا يعرف إلا بدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
على الفرق بانه ولهذا أشباه كثيرة في الحديث اكتب فيها ما ذكرنا منها ما لم نذكر

### وجه آخر من الاختلاف

(قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود  
عن ابن عباس قال أخبرني الصعب بن جثامة أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يسأل  
عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نسائهم وذرائعهم فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم هم منهم وزاد عمرو بن دينار عن الزهري هم من آبائهم (قال الشافعي)  
أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن عمه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما  
بعث إلى ابن أبي الحقيق نهى عن قتل النساء والولدان (قال الشافعي) فكان سفيان  
يذهب إلى أن قول النبي صلى الله عليه وسلم لم هم منهم أباحة لقتلهم وإن حدث ابن أبي  
الحقيق ناسخه قال وكان الزهري إذا حدث حديث الصعب بن جثامة أتبعه حديث ابن  
كعب (قال الشافعي) وحديث الصعب بن جثامة في عمرة النبي صلى الله عليه وسلم فإن كان  
في عمرته الأولى فقد قيل أمر ابن أبي الحقيق قبلها وقيل في سنتها وإن كان في عمرته الأخيرة  
فهو بعد أمر ابن أبي الحقيق غير شك والله أعلم (قال الشافعي) ولم نعلم صلى الله عليه وسلم  
رخص في قتل النساء والولدان ثم نهى عنه وانما معنى نهيه عندنا والله أعلم عن قتل النساء  
والولدان أن يقصد قتلهم بقتل وهم يعرفون متميزين عن أمر بقتلهم ومعنى قوله هم  
منهم أنهم يجمعون خصلتين إن ليس لهم حكم الإيمان الذي يمنع به الدم بكل حال ولا حكم  
دار الإيمان الذي يمنع به الاغارة على الدار وإذا باح رسول الله صلى الله عليه وسلم البيات  
والاغارة على الدار فأغار على بني المصطلق غارين فالعلم بحيطان البيات والاغارة إذا حل  
باحلال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمنع أحد بيت أو غار من أن يصيب النساء

والولدان فيسقط المأثم فيهم والكفارة والعقل والقود عن أصابهم - ثم إذا أبيع له أن يبيت  
ويغير وليست لهم حرمة الاسلام ولا يكون له قتلهم عامدا لهم متميزين عارفاهم فاعسانهم  
عن قتل الولدان لانهم لم يبلغوا كفا رافعوا به . وعن قتل النساء لانه لا معنى فيهن لقتال  
وانهن والولدان يقولون فيكونون قوة لاهل دين الله تعالى ( قال الشافعي ) فان قال قائل  
فاس هذا بغيره قيل فيه ما اكتفى العالم به من غيره فان قال أفجد ما تشد به غيره وبشبهه من  
كتاب الله قلت نعم قال الله وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا الا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ  
فقتل بر رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله الا ان يصمدوا فان كان من قوم عدوا لكم وهو  
مؤمن فقتل بر رقبة مؤمنة وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله  
وتحرير رقبة مؤمنة ( قال الشافعي ) فوجب الله بقتل المؤمن خطأ الدية وتحرير رقبة  
وفي قتل ذى الميثاق الدية وتحرير رقبة اذا كانا معا ممنوعى الدم بالايان والعهد والدار معا  
وكان المؤمن في الدار غير الممنوعة وهو ممنوع بالايان فجعلت فيه الكفارة بالتلافه ولم  
تجعل فيه الدية وهو ممنوع الدم بالايان فلما كان الولدان والنساء من المشركين لا ممنوعين  
بايان ولا دار لم يكن فيهم عقل ولا قود ولا دية ولا مأثم ان شاء الله ولا كفارة ( قال  
الشافعي ) فقال فاذا ذكر وجوها من الاحاديث المختلفة عن بعض الناس أيضا فقلت أخبرنا  
مالك عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم ( قال الشافعي ) أخبرنا ابن عيينة  
عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جاء منكم الى الجمعة  
فليغتسل ( قال الشافعي ) فكان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في غسل يوم الجمعة  
واجبا وأمره بالغسل يحتمل معنيين الظاهر منهما انه واجب فلا تجزئ الطهارة لصلاة الجمعة  
الا بالغسل كالايجزئ في طهارة الجنب غير الغسل ويحتمل انه واجب في الاختيار وكرم  
الاخلاق والنظافة ( قال الشافعي ) أخبرنا مالك عن الزهري عن سالم قال دخل رجل  
من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد يوم الجمعة وعمر بن الخطاب رضى الله عنه  
يخطب فقال عمر أبة ساعة هذه فقال يا أمير المؤمنين انقلبت من السوق فسمعت النداء فإ  
زدت على أن توضأت فقال عمر والوضوء أيضا وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كان يأمر بالغسل ( قال الشافعي ) أخبرنا الثقة عن معمر بن راشد عن الزهري عن سالم  
عن أبيه مثل معنى حديث مالك وسمى الداخل يوم الجمعة بغير غسل عثمان بن عفان رضى  
الله عنه ( قال الشافعي ) فلما حفظ عمر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

انه كان يأمر بالغسل وعلم ان عثمان قد علم من أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل ثم ذكر  
 عن راعثمان أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل وعلم عثمان ذلك فلو ذهب على متوهم ان  
 عثمان نسي فقد ذكره عمر قبل الصلاة بنسيانه فلما لم يترك عثمان الصلاة لترك الغسل ولم  
 يأمره عمر بالخروج للغسل دل ذلك على أنهم ما اتد علموا ان أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بالغسل على الاختيار لا على أنه لا يجزئ غيره لان عمر لم يكن ليدع أمره بالغسل ولا عثمان  
 إذ علمنا انه إذا كثر ترك الغسل وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل الا والغسل كما وصفنا  
 على الاختيار ( قال الشافعي ) وروى البصريون ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من  
 توضأ يوم الجمعة فيها وتمعث ومن اغتسل بالغسل أفضل أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى  
 ابن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت كان الناس عمال أنفسهم فكأنوا  
 يروحون بها أنفسهم فقيل لهم لو اغتسلتم

### باب النهي عن معنى دل عليه معنى من حديث غيره

( قال الشافعي ) أخبرنا مالك عن أبي الزناد ومحمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي  
 هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة  
 أخيه ( قال الشافعي ) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه  
 قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه ( قال الشافعي ) فلو لم يأت عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم دلالة على أن نهيه عن أن يخطب أحدكم على خطبة أخيه على معنى دون معنى  
 كان الظاهر أن حراماً أن يخطب المرء على خطبة غيره من حين يبتدئ الخطبة الى أن يدها  
 ( قال الشافعي ) وكان قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه  
 يحمّل أن يكون جواباً منه أراد به معنى في الحديث ولم يسمع من حديثه السبب الذي له قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا فأدبا بعضه دون بعض أو شكافى بعضه فسكت عما شكاه  
 فيه منه فيكون صلى الله عليه وسلم سئل عن رجل خطب امرأة فرفضته وأذنت في نكاحه  
 فخطبها أخرج عندها منه فرجعت عن الاول الذي أذنت في نكاحه فنهى عن خطبة المرأة  
 اذا كانت بهذه الحال وقد يكون أن ترجع عن أذنت في نكاحه فلا ينمكها من رجعت  
 له فيكون هذا فساداً عليها وعلى خطبها الذي أذنت له في نكاحها فان قال قائل لم صرت الى  
 أن تقول ان نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يخطب الرجل على خطبة أخيه على معنى  
 دون معنى قلت فبالدلالة عنه فان قال قائل هي قيل له ان شاء الله أخبرنا مالك عن عبد

الله بن زيد مولى الاسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقة فامرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم وقال اذا حلت فاذنني قالت فلما حلت ذكرت له ان معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم خطباني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما أبوجهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك لا مال له انكبي أسامة بن زيد قالت فككرهته فقال انكبي أسامة فنكحته فجعل الله فيه خيرا كثيرا واغتبطت به (قال الشافعي) فهذا قلنا ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطبته فاطمة على أسامة بعد اعلامها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن معاوية وأبا جهم خطباها على أمرين أحدهما ان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم أنهما لا يخطبانهما الا وخطبة أحدهما بعد خطبة الآخر فلما لم ينهها ولم يقل لهما ما كان لواحد أن يخطبك حتى يترك الآخر خطبتك وخطبها على أسامة بن زيد بعد خطبتهما فاستدل لنا على انها لم ترض ولورضيت واحدة منها ما أمرها ان تتزوج من رضيت وأن اخبارها اياه بمن خطبها انما كان اخبارا عن لم تأذن فيه ولعلمها استشارة له ولا يكون لها أن تستشيره وقد أذنت بأحدهما فلما خطبها على أسامة استد لنا على ان الحالة التي خطبها فيها غير الحال التي نهى عن خطبتها فيها ولم يكن حال تفرق بين خطبتها حتى يحل بعضها ويحرم بعضها الا اذا أذنت للولى أن يزوجهما فكان لزوجهما أن يزوجهما الا أن يلزمهما التزويج وكان عليه أن يلزمه وحلت له فلما قبل ذلك خالها واحدة وليس لوليها أن يزوجهما حتى تأذن فركونها وغير كونها سواء فان قال قائل فانها راكنة مخالفة لحالها غير راكنة فكذلك هي لو خطبت فشمت الخاطب وترغبت عنه ثم عاد عليها بالخطبة فلم تشمت ولم تظهر ترغبا عنه ولم تركن فكانت حالها التي تركت فيها شتمه مخالفة لحالها التي شتمت فيها وكانت في هذه الحال أقرب الى الرضا ثم تنقل حالها قبل الركون الى منازل بعضها أقرب الى الركون من بعض فلا يصلح فيه معنى بحال والله أعلم الا ما وصفت من انه نهى عن الخطبة بعد اذنها للولى بالتزويج حتى يصير أمر الولى جازا فاما ما لم يحرم أمر الولى فأول حالها وآخرها سواء والله أعلم

❦ النهي عن معنى أو ضح من معنى قبله ❦

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا الا بيع الخيار (قال الشافعي)



أخبرنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع أخيه ( قال الشافعي ) وهذا معنى يمين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا وإن نهي عن أن يبيع الرجل على بيع أخيه إنما هو إذا تبايعا قبل أن يتفرقا عن مقامهما الذي تبايعا فيه وذلك أنهما لا يكونان متبايعين حتى يعقدوا البيع معا فلو كان البيع إذا عقدها لزم كل واحد منهما ما مضى البائع أن يبيعه رجل ساعة كسلعته أو غيرهما وقد تم بيعه لسلعته ولكنه لما كان لهما الخيار كان الرجل لو اشترى من رجل ثوبا بعشرة دنانير فجاءه آخر فاعطاه مثله بنسعة دنانير أشبهه أن يفسخ البيع إذا كان الخيار له قبل أن يفارقه ولعله يفسخه ثم لا يتم البيع بينه وبين بيعه الآخر فيكون الآخر قد أفسد على البائع وعلى المشتري أو على أحدهما فهذا وجه النهي عن أن يبيع الرجل على بيع أخيه لوجهه لا غير ذلك ألا ترى أنه لو باعه ثوبا بعشرة دنانير فلهزمه البيع قبل أن يتفرقا من مقامهما ذلك ثم باعه آخر خير منه بدينار لم يضر البائع الأول لأنه قد لزمه عشرة دنانير لا يستطيع فسخها وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يسوم أحدكم على سوم أخيه فإن كان تابنا ولست أحفظه تابنا فهو مثل لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه لا يسوم على سوم أخيه إذا رضى البيع وأذن بان يباع قبل البيع حتى لو لم يبيع لزمه فإن قال قائل ما دل على ذلك قيل له فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم يبيع من يبيع من يزيدو يبيع من يزيد سوم رجل على سوم أخيه ولكن البائع لم يرض السوم الأول حتى طلب الزيادة

والنهي عن معني يشبه الذي قبله في شيء ويفارقه في شيء غيره

( قال الشافعي ) أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ( قال الشافعي ) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يعزى أحدكم بصلاته عند طلوع الشمس ولا عند غروبها أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الشمس تطلع ومعهما قرن الشيطان فإذا ارتفعت فارقهما إذا استوت قارنها فإذا زالت فارقهما إذا دنت للغروب قارنها فإذا غربت فارقهما ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في تلك الساعات فاحتل النهي من رسول الله صلى الله عليه وسلم



وسلم عن الصلاة في هذه الساعات معنيين أحدهما وهو أنهم ما أن تكون الصلوات  
 كلها واجبا الذي نسي ونسي عنه وما لزم بوجهه من الوجوه منها محرم ما في هذه الساعات  
 لا يكون لاحد أن يصلي فيها ولو صلى لم يؤذ ذلك عنه ما لزمه من الصلاة كما يكون من قدم صلاة  
 قبل دخول وقتها لم تجز عنه واحتمل أن يكون أراد به بعض الصلوات دون بعض فوجدنا  
 الصلاة تتفرق بوجهين أحدهما ما وجب منها فلم يكن لمسلم تركه في وقته ولو تركه كان عليه  
 قضاؤه والآخر ما تقرب إلى الله جل ثناؤه بالتفضل فيه وقد كان للتفضل تركه بلا قضاء عليه  
 ووجدنا الواجب منها يفارق التطوع في السفر إذا كان المرء أبا فيصلي المكتوبة  
 بالأرض ولا يجزئها غيرها والنافلة أبا متوجها حيث شاء ويتفرقان في الحضر والسفر  
 ولا يكون لمن أطاق القيام أن يصلي واجبا من الصلاة قاعدا أو يكون ذلك له في النافلة (قال  
 الشافعي) فلما احتمل المعنيين وجب على أهل العلم أن لا يجمعوا له على خاص دون عام  
 الإبدالة من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إجماع علماء المسلمين الذين لا يمكن أن  
 يجمعوا على خلاف سنة له صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وهكذا غيره هذا من  
 حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم هو على الظاهر من العام حتى تأتي الدلالة عنه كما  
 وصفت أو بإجماع المسلمين على أنه باطن دون ظاهر وخاص دون عام فيجعلونه لما جاءت عليه  
 الدلالة عنه وبطبيعته في الأمرين معا (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن  
 عطاء بن يسار وعن بشر بن سعيد وعن الأعرابي عن جندب بن عبد الله عن أبي هريرة أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح  
 ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر (قال الشافعي)  
 فالعلم بحيط أن المصلي ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس والمصلي ركعة من العصر قبل  
 غروب الشمس قد صلبا معافى وقتين يجمعان تحريم وقتين وذلك أنهما صلبا بعد الصبح  
 والعصر ومع بزوغ الشمس ومغيبها وهذه أربعة أوقات منهي عن الصلاة فيها فلما  
 جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم المصلين في هذه الاوقات مدركين لصلاة الصبح  
 والعصر استدل للنهي أن نهيه عن الصلاة في هذه الاوقات عن النوافل التي لا تلزم  
 وذلك أنه لا يكون أن يجعل المصلي ركعة الصلاة في وقت نهى فيه عن الصلاة (قال  
 الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها فان الله يقول أقم الصلاة لذكري (قال الشافعي)  
 وحديث أنس بن مالك وعمران بن الحصين عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معنى حديث

ابن المسيب وزاد أحدهما أو نام عنها (قال الشافعي) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فليصلها إذا ذكرها فجعل ذلك وقتا لها وأخبر به عن الله عز وجل ولم يستثن وقتا من  
 الاوقات يدعيها فيه بعد ذكرها (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي الزبير  
 المكي عن عبد الله بن باباه عن جبير بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يا بني عبد  
 مناف من ولي منكم من أمر الناس شيئا فلا يمنع أحدًا طاف بهذا البيت وصلى أي ساعة  
 شاء من ليل أو نهار (قال الشافعي) أخبرني عبد المجيد بن عبد العزيز بن جرير عن عطاء  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل معناه وزاد فيه يا بني عبد المطلب يا بني عبد مناف ثم  
 ساق الحديث (قال الشافعي) فأخبر جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بأباحة  
 الطواف بالبيت والصلاة في أي ساعة ماشاء الطائف والمصلّي وهذا يبين أنه انما نهى عن  
 المواقيت التي نهى عنها عن الصلاة التي لا تلزم بوجه من الوجوه فاما ما لم يلزم منه عنه بل  
 أباحه صلى الله عليه وسلم وصلى المسلمون على جنازتهم عامة بعد العصر والصبح لانها لازمة  
 (قال الشافعي) وقد ذهب بعض أصحابنا الى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه طاف بعد  
 الصبح ثم نظر فلم ير الشمس طلعت فركب حتى أتى ذا طوى وطلعت الشمس فاناخ فصلى  
 قنهي عن الصلاة للطواف بعد العصر وبعد الصبح كانهى عما لا يلزم من الصلاة (قال  
 الشافعي) فاذا كان لعمر أن يؤخر الصلاة للطواف فانما تركها لان ذلك له ولانه لو أراد منزلا  
 بذى طوى لحاجة الانسان كان واسعه انه ان شاء الله تعالى ولكنه سمع النهى جملة عن الصلاة  
 وضرب ابن المنكدر عليها بالمدينة بعد العصر ولم يسمع ما يدل على أنه انما نهى عنها للمعنى  
 الذى وصفنا فكان يجب عليه ما فعل ويجب على من علم المعنى الذى نهى عنه والمعنى  
 الذى أبيحت فيه أن أباحه بالمعنى الذى أباحه فيه خلاف المعنى الذى نهى فيه عنها كما  
 وصفت تمارى على بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم من النهى عن امساك لحوم  
 الخنايا بعد الثلاث اذ يسمع النهى ولم يسمع سبب النهى (قال الشافعي) فان قال قائل فقد  
 صنع أبو سعيد الخدرى كما صنع عمر بن الخطاب قلنا والجواب فيه كالجواب في غيره فان قال  
 قائل فهل من أحد صنع خلاف ما صنعنا قلنا نعم ابن عمر وابن عباس وعائشة والحسن  
 والحسين وغيرهم وقد سمع ابن عمر النهى من النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي)  
 أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال رأيت أنا وعطاء بن أبي رباح ابن عمر طافا بعد  
 الصبح وصلى ركعتين قبل أن تطلع الشمس (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمار الدهني  
 عن أبي سعيد ان الحسن والحسين طافا بعد العصر وصليا (قال الشافعي) أخبرنا مسلم

وعبد المجيد عن ابن جرير عن ابن أبي مليكة قال رأيت ابن عباس طاف بعد العصر وصلى  
 ( قال الشافعي ) وانما ذكرنا تفرق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا يستدل  
 من علمه على أن تفرقهم في مال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه سنة لا يكون الاعلى هذا  
 المعنى أو على أن لا تبلغ السنة من قال خلافتهم أو تأويل تحت ملة السنة أو ما شبه ذلك  
 مما قد يرى قائله فيه عذر ان شاء الله ( قال الشافعي ) واذا ثبت عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم الشيء فهو لازم لجميع من عرفه لا بقوة ولا يوهنه شيء غيره بل الفرض الذي  
 على الناس اتباعه ولم يجعل الله لاحد معه أمر يخالف أمره

### ( باب آخر مما يشبه هذا )

( قال الشافعي ) أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 نهى عن المزابنة والمزابنة بيع التمر بالتمر كيلا ويبيع الكرم بالزبيب كيلا ( قال  
 الشافعي ) أخبرنا مالك عن عبد الله بن زيد مولى الاسود بن سفيان أن زيدا أبا عياش  
 أخبره عن سعد بن أبي وقاص أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يسئل عن شراء التمر بالزبيب  
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم أينقص الرطب اذا يديس فقالوا نعم فنهى عن ذلك ( قال  
 الشافعي ) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم رخص لصاحب العربية أن يبيعها بخرصها ( قال الشافعي ) أخبرنا ابن عيينة عن  
 الزهري عن سالم عن أبيه عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في  
 العرايا ( قال الشافعي ) فكان يبيع الرطب بالتمر منهيا عنه نهى النبي صلى الله عليه وسلم  
 عنه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه انما نهى عنه لانه ينقص اذا يديس وقد نهى  
 عن التمر بالتمر الا مثلا بمثل فلما نظرنا في المتعقب من نقصان الرطب اذا يديس كان لا يكون  
 أبدا مثلا بمثل اذ كان النقصان مغيبا لا يعرف فكان يجمع معنيين أحدهما التفاضل في  
 الكيلة والاخر المزابنة وهي يبيع ما يعرف كيلة بما يجهل كيلة من جنسه فكان منهيا عنه  
 لمعنيين فلما رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيع العرايا بالتمر كيلا لم تعد العرايا  
 أن تكون رخصة من شيء قد نهى عنه أو لم يكن النهي عنه عن المزابنة والرطب بالتمر الا  
 مقصودا بهم الى غير العرايا فيكون هذا من الكلام العام الذي يراد به الخاص

## وجه آخر يشبه الذي قبله \*

( قال الشافعي ) أخبرنا سعيد بن ثابت القداح عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن موهب أنه أخبره عن عبد الله بن محمد بن صيفي عن حكيم بن حزام أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألم أنبأ أولم يبلغني أو كما شاء الله من ذلك أنك تبيع الطعام قال حكيم بن أبي يار رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبيعن طعاما حتى تستتر به وتستوفيه ( قال الشافعي ) أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال أخبرني عطاء بذلك أيضا عن عطاء بن عبد الله بن عصفه الجشمي عن حكيم بن حزام أنه سمعه منه عن النبي صلى الله عليه وسلم ( قال الشافعي ) أخبرنا الثقة عن أيوب بن أبي تيمة عن يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام قال نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عندى ( قال الشافعي ) يعني بيع ما ليس عندك وليس يضمون عليك ( قال الشافعي ) أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في التمر السنة والسنتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم ( قال الشافعي ) حفظى وأجل معلوم وقال غيرى قد قال ما قلت وقال أوالى أجل معلوم ( قال الشافعي ) فكان نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع المرء ما ليس عنده بمحتمل أن يبيع ما ليس بحضرته يراه المشتري كما يراه البائع عند تباعه ما فيه وبمحتمل أن يبيعه ما ليس عنده مما ليس عليك بعينه فلا يكون موصوفا مضمونا على البائع يؤخذ به ولا فى ما له فيلزمه أن يسلمه إليه بعينه وغيرهذين المعنيين فلما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من سلف أن يسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم وأوالى أجل معلوم دخل فى هذا يبيع ما ليس عند المرء حاضرا ولا مملوكا حين باعه ولما كان هذا مضمونا على البائع بصفة يؤخذ بها عند محل الاجل دل على انه انما نهى عن بيع عين الشئ الذى ليس فى ملك البائع والله أعلم وقد يحتمل أن يكون النهى عن بيع العين الغائبة كانت فى ملك الرجل أو فى غير ملكه لانها قد تم للثبوت وقص قبل أن يراها المشتري ( قال الشافعي ) وكل كلام كان عاما ظاهرا فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو على ظهوره وعمومه حتى يعلم حديث ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبى هو وأبى يدل على انه انما أراد بالجملة العامة فى الظاهر بعض الجملة دون بعض كما وصفت من هذا الكلام وما كان فى مثل معناه

ولزم أهل العلم أن يعضوا الخبرين على وجوههما ما وجدوا لامضانهما وجهها ولا يعدونهما  
مختلفين وهما مجتمعان أن يعضيا وذلك إذا أمكن فيهما أن يعضيا معا أو وجد السبيل  
إلى امضائهما ولم يكن واحدا منهما بأوجب من الآخر ولا ينسب الحديثان إلى الاختلاف  
ما كان لهما وجه يعضيان فيه معا انما المختلف ما لم يعض أحدهما إلا بسقوط غيره مثل أن  
يكون الحديثان في الشيء الواحد هذا يحلله وهذا يحرمه ( قال الشافعي ) فقال فصنف لي  
جماع نهى الله جل ثناؤه ثم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عما لا تبقى منه شيئا ( قال  
الشافعي ) فقلت له يجمع نهيه صلى الله عليه وسلم معنيين أحدهما أن يكون الشيء الذي  
نهى عنه محرما لا يحل إلا بوجه دل الله جل ثناؤه عليه في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله  
عليه وسلم فإذا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشيء من هذا فإلها نهى محرم لا وجه  
له غير التعريم إلا أن يكون على معنى كما وصفت قال فصنف لي هذا الوجه الذي بدأت بذكره  
من النهى بمثل يدل على ما كان بمثل معناه ( قال الشافعي ) فقلت له كل النساء محرمات  
الفروج إلا بواحد من المعنيين النكاح أو الوطء تلك اليمين وهما المعنيان اللذان أذن الله  
فيهما أو سن رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف النكاح الذي يحل به الفرج المحرم قبله  
فسن فيه وإيا وشهودا ورضا من المنكوحه الثيب وسنته في رضاها دليل على أن ذلك  
يكون برضا المتزوج لا فرق بينهما ( قال الشافعي ) فإذا جاع النكاح أربع أركان المراجعة  
الثيب والمزوج وان يزوج المرأة وليها بشهود وحل النكاح إلا في حالات سأذكرها إن  
شاء الله تعالى وإذا نقص واحد من هذا كان النكاح فاسدا لأنه لم يوفت به كما سن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم به الوجه الذي يحل به النكاح ولو سمى صداقا كان أحب إلى ولا يفسد  
النكاح بترك تسمية الصداق لأن الله جل ثناؤه أثبت النكاح في كتابه بغير مهر وهذا  
مكتوب في غير هذا الموضع ( قال الشافعي ) وسواء في هذا المرأة السريفة والديهة لأن  
كل واحدة منهما فيما تحل به وتحرم لها وعليهما من الحلال والحرام والحدود سواء  
( قال الشافعي ) والحالات التي لو أتى بالنكاح فيها على ما وصفت أنه يجوز النكاح فيها لم  
ينه عنه من النكاح فاما إذا عقد بغير هذه الأشياء كان النكاح مفسوا ونهى الله عز وجل  
عنه في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم عن النكاح بحالات نهى عنها فذلك  
مفسوخ وذلك أن ينكح الرجل أخت امرأته وقد نهى الله عز وجل عن الجمع بينهما وإن  
ينكح الخامسة وقد نهى الله به إلى أربع وبين النبي صلى الله عليه وسلم أن انتهاء الله به  
إلى أربع حظر عليه أن يجمع بين أكثر منهن أو ينكح المرأة على عمتها أو خالتها وقد نهى الله



جعل ثنائه عن ذلك أو أن تنكح المرأة في عدها ( قال الشافعي ) فكل نكاح كان  
 من هذا لم يصح وذلك أنه قد نهى عن عقده وهذا مما لا خلاف فيه بين أحد من أهل العلم  
 ( قال الشافعي ) ومثله والله أعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار وأن النبي  
 صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المنعة وأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى المحرم أن  
 ينكح أو ينكح ( قال الشافعي ) فمن نسخ هذا كله من النكاح في هذه الحالات التي نهى  
 عنها مثل ما قد مضى من نهى عنه مما ذكرنا قبله وقد يخالفنا في هذا غيرنا وهو مكتوب في  
 غير هذا الموضع ومثله أن ينكح الرجل المرأة بغير إذنها فتجوز بعد فلا يجوز لأن العقد  
 وقع منه بإذنه ( قال الشافعي ) ومثل هذا ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم من بيع  
 الغرر وبيع الرطب بالتمر إلا في العرايا وغير ذلك مما نهى عنه رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وذلك أن أصل مال كل امرئ محرم على غيره إلا بما أحل به وما أحل به من البيوع  
 ما لم ينه عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يكون ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم من البيوع محلا ما كان أصله محرما من مال الرجل لا خيه ولا تكون المعصية بالبيع  
 الممنهى عنه تحل محرما ولا تحل إلا بما لا يكون معصية وهذا يدخل في عامة العلم ( قال  
 الشافعي ) فإن قال قائل ما الوجه المباح الذي نهى المرء فيه عن شيء وهو يخالف النهى  
 الذي ذكرته قبله فهو أن شاء الله مثل نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشتمل الرجل  
 الصماء وأن يحتجب بثوب واحد مفضيا بفرجه إلى السماء وأنه أمر غلاما أن يأكل مما بين  
 يديه ونهاه عن أن يأكل من أعلى الحنفية وروى عنه صلى الله عليه وسلم وليس كموت  
 ما قبله مما ذكرنا أنه نهى عن أن يقرن الرجل إذا أكل بين التمرتين وأن تكشف التمرة عما  
 في جوفها وأن يعرس على ظهر الطريق ( قال الشافعي ) فلما كان الثوب مباحا لا بدسه  
 والطعام مباحا لا كاه حتى يأتي عليه كاهه إن شاء والارض مباحة له إذا كانت لله  
 لا لأدبى وكان الناس فيها شرافهم ونهى عنها فيها عن شيء أن يفعلها وأمر فيها بأن يفعل شيئا  
 غير الذي نهى عنه والنهى يدل على أنه انما نهى عن اشتغال الصماء والاحتباء مفضيا بفرجه  
 غير مستتران في ذلك كشف عورته قيل له يستترها بثوبه فلم يكن نهيه عن كشف عورته  
 نهيه عن لبس ثوبه فيحرم عليه لبسه بل أمره أن يلبسه كما يستتر عورته ولم يكن أمره أن يأكل  
 من بين يديه ولا يأكل من رأس الطعام إذا كان مباحا أن يأكل مما بين يديه وجميع الطعام  
 إلا أدبا في الأكل من بين يديه لأنه أوجب له به عند مؤاكلة وأبعد له من قبح الطعمة والنهم  
 وأمره أن لا يأكل من رأس الطعام لأن البركة تنزل منه على النظر له في أن يبارك



له بركة دائمة يدوم بدوام زولها به وهو يدعى له اذا كل ما حول رأس الطعام ان يأكل رأسه  
واذا اباح له الممر على ظهر الطريق فالممر عليه اذا كان مباحا فله التعريس عليها  
لانه لا مالك له يمنع الممر عليه فيحرم بغيره فانها لمعنى ثبتت نظرا له فانه قال فانها ماوى  
الهوام وطرق الحيات على وجه النظر له لاعلى ان التعريس محرم وقد ينهى عنه اذا كان  
الطريق متضايقا مسلو كالانه اذا عرس عليه في ذلك الوقت منع غيره حقه في الممر ( قال  
الشافعي ) فان قال قائل فما الفرق بين هذا والاول قيل له من قامت عليه الحجة يعلم ان النبي  
صلى الله عليه وسلم نهى عما وصفنا ومن فعل ما نهى عنه وهو عالم بنهيه فهو عاص بفعله  
ما نهى عنه فليس يستغفر الله ولا يعده فان قال فلهذا عام والذي ذكرت في الكتاب قبله في  
في النكاح والبيوع عام فكيف فرقت بين حالهما قلت اما في المعصية فلم افرق بينهما لاني  
قد جعلتهما عاصيين وبعض المعاصي اعظم من بعض فان قال فكيف لم تحرم على هذا  
لبسه واكله وعمره على الارض بمعصيته وحرمت على الاخر نكاحه وبيعه بمعصيته قيل  
هذا امر باهر في مباح حلال له فاحل له ما حل له وحرمت عليه ما حرم عليه وما حرم عليه غير  
ما احل له ومعصيته في النكاح المباح له لا تحرمه عليه بكل حال ولا يمكن تحريم عليه أن يفعل  
فيه المعصية فان قيل فبما مثل هذا قيل الرجل له الزوجة والجارية وقد نهى ان يطأهما  
حاضيتين وصائتين ولو فعل ذلك لم يحل ذلك الوطء له في حالته تلك ولم تحرم واحدة منهما عليه في  
حال غير تلك الحال اذا كان أصلهما مباحا حلالا ( قال الشافعي ) وأصل مال الرجل  
محرم على غيره الا بما أبيح له به عما يحل وفروج النساء محرمات الا بما أبيحت به من النكاح  
والمالك فاذا عقد عقدة البيع أو النكاح منهيان عما على محرم لا يحل الا بما أحل به لم يحل  
المحرم محرم وكان على أصل تحريره حتى يؤتى بالوجه الذي أحله الله جل ثناؤه به في كتابه  
أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم أو اجماع المسلمين أو ما هو في مثل معناه ( قال  
الشافعي ) وقد مثلت قبل هذا النهي الذي أريد به غير التعريم بالدلائل فاكتمت من  
ترديده واسأل الله تعالى العصمة والتوفيق

### باب العلم

( قال الشافعي ) قال قائل ما العلم وما يجب على الناس في العلم فقلت له العلم علمان علم  
عامه لا يبيع بالغا غير مغلوب على عقله جهله قال ومثل ماذا قلت مثل ان الصلوات خمس  
وان الله فرض على الناس صوم شهر رمضان و حج البيت ان استطاعوا اليه سبيلا وزكاة

في أموالهم وأنه حرم عليهم الربا والزنا والقتل والسرقة والخمر وما كان في معنى هذا ما  
 كف العباد أن يعقلوه ويعملوه ويعطوه من أنفسهم وأموالهم وأن يكفوا عنه بما حرم عليهم  
 منه (قال الشافعي) وهذا الصنف من العلم كله موجود نصافي كتاب الله جل ثناؤه  
 وموجود عاماً عند أهل الإسلام ينقله عوامهم عن مضي من عوامهم يحكونه عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ولا يتنازعون في حكايته ولا وجوبه عليهم وهذا العلم العام الذي  
 لا يمكن فيه الغلط من الخبر والتأويل ولا يجوز فيه التنازع (قال في الوجه الثاني)  
 قال فقلت له ما ينوب العباد من فروع الفرائض وما يخص به من الأحكام وغيرهما ليس  
 فيه نص كتاب ولا في أكثره نص سنة وإن كانت في شيء منه سنة فاعلم من أخبار الخاصة  
 لا من أخبار العامة وما كان منه يحتمل التأويل ويستدرك قياساً قال أفعدون هذا  
 أن يكون واجباً وجوب العلم الذي قبله أو موضوعاً عن الناس علمه حتى يكون من علمه  
 متنفلاً ومن ترك علمه غير آثم بتركه أو من وجه ثالث فوجدناه خبراً أو قياساً (قال  
 الشافعي) فقلت له بل هو من وجه ثالث قال فصفه لي وإذا كرر الحجة فيه وما يلزم منه ومن  
 يلزم ومن يستقط فقلت له هذه درجة من العلم ليس يبلغها العامة ولم يكفها كل الخاصة ومن  
 احتمل بلوغها من الخاصة فلا يسعهم كمالهم كافة أن يعطوا ما إذا قام بها من خاصتهم من  
 فيه الكفاية لم يخرج غيره من تركها إن شاء الله والفضل فيها لمن قام بها على من عطاها  
 (قال الشافعي) وقال فوجدت في هذا خبراً وسبباً في معناه ليكون هذا قياساً عليه فقلت  
 له فرض الله عز وجل الجهاد في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ثم أكد النفي  
 منه فقال جل ثناؤه إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون  
 في سبيل الله فيقتلون ويقتلون الآية وقال جل ثناؤه قاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم  
 كافة الآية وقال جل ثناؤه قاتلوا المشركين حيث وجدوهم وخذوهم واحصوهم  
 واقعدوا لهم كل مرصد وقال جل ثناؤه قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر  
 الآية (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن محمد بن عمرو بن علقمة  
 عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا زال أقاتل  
 الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوا لا إله إلا الله عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا  
 بحقهم واحسبهم على الله وقال الله جل ثناؤه ما لكم إذا قيل لكم أنفروا في سبيل الله  
 أن أقامتم إلى الأرض أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة إلى قديم قال جل ثناؤه أنفروا خفافاً  
 وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله الآية (قال الشافعي) فاحتملت الآيات

ان يكون الجهاد كله والنفي خاصة منه على كل مطبق له لا يسع أحد منهم التخلّف عنه كما  
 كانت الصلوات والحج والزكاة فلم يخرج أحد منهم وجب عليه فرض منها ان يؤدى غيره  
 الفرض عن نفسه لان عمل أحد في هذا لا يكتب لغيره واحتملت ان يكون معنى فرضها غير  
 معنى فرض الصلوات وذلك ان يكون قصد الفرض منها قصد الكفاية فيكون من قام  
 بالكفاية في جهاد من جوده من المشرّكين مدركا تأدية الفرض ونافلة الفضل ومخرجاً من  
 تخلف من المأثم ولم يسوّ الله بينهما فقال جل ثناؤه لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير  
 أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله باموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين باموالهم  
 وأنفسهم على القاعدین درجة الى رحيم ( قال الشافعي ) فقال أما الظاهر في الآيات  
 فالفرض على العامة فإن الدلالة بانه اذا قام بعض العامة بالكفاية أخرج المتخلفين من  
 المأثم ( قال الشافعي ) فقلت له في هذه الآية قال وأين هو منها قلت قال الله جل ثناؤه  
 وكاد وعد الله الحسنى فوعدا المتخلفين الحسنى عن الجهاد على الايمان وأبان فضيلة  
 المجاهدين على القاعدین ولو كانوا آمنين بالتخلّف اذا غزوا غيرهم كانت العقوبة بالاثم ان لم  
 يعف الله عنهم أولى بهم من الحسنى قال فهل تجد في هذا غير هذا قلت نعم قال الله جل ثناؤه  
 وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين  
 ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون وغزا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وغزاه معه من أصحابه جماعة وخلق أخرى حتى خلف على بن أبي طالب رضى الله عنه  
 في غزوة تبوك فأخبره الله جل ثناؤه ان المسلمين لم يكونوا لينفروا كافة قال فلولا نفر من  
 كل فرقة منهم طائفة فأخبر ان النفي على بعضهم دون بعض وان التفقه انما هو على بعضهم  
 دون بعض وكذلك ما عدا الفرض في عظم الفرائض التي لا يسع جهلها والله أعلم ( قال  
 الشافعي ) وهكذا كل ما كان الفرض فيه مقصودا به قصد الكفاية فيما ينوب فاذا قام به  
 من المسلمين من فيه الكفاية خرج من تخلف عنه من المأثم ولو ضيعوه معاخذت ان لا يخرج  
 واحد منهم مطبق فيه من المأثم بل لا أشك ان شاء الله لقوله ان لا تنفروا يعذبكم عذابا  
 أليما قال فامعناها قلت الدلالة عليه ان تخلفهم عن النفي كافة لا يسعهم ونفي بعضهم  
 اذا كانت في نفيهم كفاية يخرج من تخلف من المأثم ان شاء الله لانه اذا نفر بعضهم وقع  
 عليهم اسم النفي قال ومثل ما ذكره من الجهاد قلت الصلاة على الجنائز ودفعها لا يحل تركها  
 ولا يجب على كل من يحضرها كلها حضورها ويخرج من تخلف عنها من المأثم من قام  
 بكفايتها وهكذا رد السلام قال الله جل ثناؤه واذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو

ردوها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم القائم على القاعد وإذا سلم من القوم واحد  
أجزأ عنهم وإنما أريد به رد الرد فرد القليل جامع لاسم الرد والكفاية فيه مانع لئلا يكون  
الرد معطلا ولم يزل المسلمون على ما وصفت منذ بعث الله جل ثناؤه نبيه صلى الله عليه وسلم  
فيما بلغنا إلى اليوم بشفقة أهلهم ويشهد الجنائز بعضهم ويجهاد ويرد السلام بعضهم  
ويختلف عن ذلك غيرهم فيعرفون الفضل لمن قام بالفقه والجهاد وحضور الجنائز ورد  
السلام ولا يؤثرون من قصر عن ذلك إذا كان لهذا قوم قاعون بكفايته

### باب تثبيت خبر الحجة

( قال الشافعي ) قال لي قائل احدث لي أقل ما تقوم به الحجة على أهل العلم حتى يثبت عليهم  
خبر الخاصة فقلت خبر الواحد عن الواحد حتى ينتهي به إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو من  
انتهى به إليه دونه ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمور منها أن يكون من حدث به  
ثقة في دينه معروف بالصدق في حديثه عاقل بما يحدث به عالما بما يحيل معاني الحديث من  
اللفظ وأن يكون ممن يؤدى الحديث بحرفه كما سمعه لا يحدث به على المعنى لأنه إذا حدث  
به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه لم يدركه بحيل الخلال إلى الحرام والحرام إلى  
اللال وإذا أده بحر وفه فلم يبق وجه يخاف فيه إحالة الحديث حافظا أن حدث به من حفظه  
حافظا لكتابه أن حدث من كتابه إذا شرك أهل الخط في الحديث وافق حديثهم بريئا  
من أن يكون مدسا يحدث عن لقي مالم يسمع منه ويحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم بما  
يحدث الثقات خلافة عن النبي صلى الله عليه وسلم ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى  
ينتهي بالحديث موصولا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى من انتهى به إليه دونه لأن كل  
واحد منهم مثبت لمن حدثه ومثبت على من حدث عنه فلا يستغنى في كل واحد منهم عما  
وصفت قال فوضح لي هذا بشئ لعلني أن أكون به أعرف مني بهذا الخبر في به وقلة خبرتي بما  
وصفت في الحديث ( قال الشافعي ) فقلت له أترى أن أخبرك بشئ يكون هذا قياسا عليه  
قال نعم قلت هذا أصل في نفسه فلا يكون قياسا على غيره لأن القياس أضعف من الأصل  
قال فليست أريد أن تجعله قياسا ولكن مثله لي على شئ من الشهادات التي العلم بها عام قلت  
قد يخالف الشهادات في أشياء ويجامعها في غيرها قال وأين يخالفها قلت أقبل في  
الحديث الرجل الواحد والمرأة ولا أقبل واحدا منهما وحده في الشهادة وأقبل في الحديث  
حدثني فلان عن فلان إذا لم يكن مدلسا ولا أقبل في الشهادة إلا سمعت أو رأيت أو شهدني

وتختلف الاحاديث فاحذني بعضها استدلالا بكتاب أو سنة أو إجماع أو قياس وهذا لا يؤخذ به في الشهادات هكذا ولا يوجد فيها بحال ثم يكون بشر كثير كلهم تجاوز شهادته ولا أقبل حديثه من قبل ما يدخل في الحديث من كثرة الاحالة وازالة بعض ألفاظ المعاني ثم هو يجماع الشهادات في أشياء غير ما وصفت ( قال الشافعي ) فقال أما ما قلت من أن لا تقبل الحديث الا عن ثقة حافظ عالم بما يحيل معنى الحديث فكأقلت فلم تقبل هذا ~~هكذا~~ في الشهادات فقلت له ان احالة معنى الحديث أخفى من احالة معنى الشهادات وبهذا احتطت في الحديث أكثر مما احتطت به في الشهادات قال وهذا كما وصفت ولكني أنكرت اذا كان من يحدث عن نفسه ثقة فيحدث عن رجل لم تعرف أنت ثقته امتناعك من أن تقلد الثقة بحسن الظن به فلا تتركه يروي الا عن ثقة وان لم تعرفه أنت ( قال الشافعي ) فقلت له رأيت أربعة نفر عدول فقهاء شهدوا لك على شهادة شاهدين بحق لرجل على رجل أكنت قاضيا به ولم يقل لك الا أربعة ان الشاهدين عدلان قال لا ولا أقطع بشهادتهما شيئا حتى أعرف عدلهما اما بتعديل الاربعة لهما واما بتعديل غيرهم أو معرفة مني بعد لهما ( قال الشافعي ) فقلت له ولم تقبلهما على المعنى الذي أمرتني أن أقبل عليه الحديث فتقول لم يكونوا يشهدوا الا على من هو عدل عندهم ( قال الشافعي ) فقال قد يشهدون على من هو عدل عندهم ومن عرفوه ولم يعرفوا عدله فلما كان هذا موجودا في شهادتهم لم يكن لي قبول شهادة من شهدوا عليه حتى يعدلوه أو أعرف عدله وعدل من شهد عندي على عدل غيره فلا أقبل بتعديل شاهد على شاهد عدل الشاهد غيره ولم أعرف عدله ( قال الشافعي ) فقلت له فالجسة في هذا لك الحجة عليك في ان لا تقبل خبر الصادق عن جهلنا صدقه والناس من أن يشهدوا الا على شهادة من عرفوا عدله أشد تحفظا منهم من أن يقبلوا الاحديث من عرفوا صحته حديثه وذلك ان الرجل يليق الرجل يرى عليه سيما الخير فيحسن الظن به فيقل حديثه ويقبله وهو لا يعرف حاله فيذكر أن رجلا يقال له فلان حدثني كذا اما على وجه يرجو أن يجد علم ذلك الحديث عنده ثقة فيقبله عن الثقة واما على أن يحدث به على انكاره والتعجب منه واما يتغلبه في الحديث عنه ولا أعلم اني لقيت أحدا بريئا من أن يحدث عن ثقة حافظ وآخر بخالفه ثقة ففعلت في هذا ما يجب على من لم يكن طلب الدلائل على معرفة صدق من حدثني باوجب على من طلب ذلك على معرفة صدق من فوقه لاني أحتاج في كلهم الى ما أحتاج اليه فيمن لقيت منهم لان كلهم مثبت خبرا عن فوقه ولمن دونه ( قال الشافعي ) فقال فما بالك قبلت من لم تعرفه بالتدليس ان يقول عن وقد ~~يكون~~ فيه أن



يكون ليس معه فقلت له المسلمون العدل عدول أحماء الامر في أنفسهم وحالهم في أنفسهم  
 غير حالهم في غيرهم ألا ترى اني اذا عرفتهم بالعدل في أنفسهم قبلت شهادتهم فاذا شهدوا على  
 شهادة غيرهم لم اقبل شهادة غيرهم حتى اعرّف حالهم ولم تكن معرفتي عدلهم معرفتي عدل  
 من شهدوا على شهادته وقولهم عن خبر أنفسهم وتسميتهم على الحق حتى يستدل من فعلهم  
 بما يخالف ذلك فيجتريس منهم في الموضوع الذي خالف فعلهم فيه بما يجب عليهم ولم يعرف  
 بالتدليس بل لدنا فيمن مضى ولا من أدركنا من أحمائنا الا حديثا فان منهم من قبله عن لو  
 تركه عليه كان خيرا له وكان قول الرجل سمعت فلانا يقول سمعت فلانا وقوله حديثي  
 فلان عن فلان سواء عندهم لا يحدث واحد منهم عن لقي الامام مع منه فن عرفناه منهم بهذا  
 الطريق قبلنا منه حديثي فلان عن فلان اذا لم يكن مدلسا او من عرفناه دلس مرة فقد أبان  
 لنا عورته في روايته وليست تلك العورة بكذب فتريدها حديثه ولا النصيحة في الصدق  
 فنقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق فقلنا لا نقبل من مدلس حديثا حتى يقول  
 فيه حديثي أو سمعت فقال قد أراك تقبل شهادة من لا يقبل حديثه فقلت لكبر أمر  
 الحديث وموقعه من المسلمين ولمعني بين قال وما هو قلت تكون اللفظة تترك من الحديث  
 فقيل معناه أو ينطق بها بغير لفظ الحديث والناطق بها غير عامد لا حالة الحديث فيحمل معناه  
 فاذا كان انذمي يحمل الحديث يجهل هذا المعنى وكان غير عاقل للحديث فلم يقبل حديثه اذا  
 كان يحمل ما لا يعقل ان كان ممن لا يؤدى الحديث بحرفه وكان يلتبس تأديته على معانيه  
 وهو لا يعقل المعنى بحال قال أف يكون عدلا غير مقبول الحديث قلت نعم اذا كان كما وصفت  
 كان هذا موضع ظنة بينه يرد بها حديثه وقد يكون الرجل عدلا على غيره ظنينا في نفسه  
 وبعض أقربيه ولعله ان يخرج من بعد أهون عليه من أن يشهد بباطل ولكن الظنة لما  
 دخلت عليه تركت بها شهادته فالظنة فيمن لا يؤدى الحديث بحرفه ولا يعقل معانيه أبين  
 منها في الشاهد لمن ترد شهادته فيما هو ظنين فيه بحال قال وقد يعتبر على اليهود فيما  
 شهدوا فيه فان استدلالك عليه واجب فان استدلتنا على مسلم نستبينه أو حياطة بمجاوزة  
 قصد اليهود للشهود لم تقبل شهادتهم وان شهدوا في شيء مما يدق ويذهب فهمه عليهم  
 في مثل ما شهدوا عليه لم تقبل شهادتهم لانهم لا يعقلون عندنا معنى ما شهدوا عليه ( قال  
 الشافعي ) ومن كثر غلطه من الحديثين ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم يقبل حديثه كما يكون  
 من أكر الغلط في الشهادة لم يقبل شهادته وأهل الحديث متباينون فيهم المعروف بعلم  
 الحديث يطلبه بالثدين وسماعه من الاب والعم وذى الرحم والصديق وطول بحالة أهل

التمازع فيه وسن كان هكذا كان مقدما في الحديث ان خالفه من يقصر عنه فيه كان  
 أولى ان يقبل حديثه من يخالفه من أهل التقصير عنه (قال الشافعي) ويعبر على أهل  
 الحديث اذا اشتهر كوا في الحديث عن الرجل بان يستدل على حفظ أحدهم عوافقة أهل  
 الحفظ له وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظ أهل الحفظ له واذا اختلفت الرواية استدلالنا  
 على المحفوظ منها والغلط بهذا وجوه سواء تدل على الصدق والحفظ والغلط قديناها في  
 غير هذا الموضع واسأل الله التوفيق (قال الشافعي) فقال لما الحجة لك في قبول خبر الواحد  
 وأنت لا تجيز شهادة شاهد واحد وحده وما جئت في أن قسمته بالشهادة في أكثر أمره  
 وفرت بينه وبين الشهادة في بعض أمره (قال الشافعي) فقلت له أنت تعيد على ما قد  
 ظننت أنك فرغت منه ولم أقسه بالشهادة انما سألت ان أمثله للشيء تعرفه أنت به أخبر  
 منك بالحديث فقلت له لذلك الشيء لا اني احتجت الى أن يكون قيا عليه وتثبت خبر  
 الواحد أقوى من ان احتاج الى أن أمثله بغيره بل هو أصل في نفسه قال فكيف يكون  
 الحديث كالشهادة في شيء ثم يفارق بعض معانيه في غيره فقلت له هو مخالف للشهادة كما  
 وصفت لك في بعض أمره ولو جعلته كالشهادة في بعض أمره دون بعض كانت الحجة لي فيه  
 بينة ان شاء الله قال وكيف ذلك وسبيل الشهادات سبيل واحد (قال الشافعي) فقلت  
 له أنعمني في بعض أمرها دون بعض أو في كل أمرها قال بل في كل أمرها فقلت فكيف أقول  
 ما تقبل على الزنا قال أربعة قلت فان نقصوا واحدا جلدتهم قال نعم قلت فكيف تقبل على  
 القتل والكفر وقطع الطريق الذي تقتل به كاه قال شاهدين قلت له كم تقبل على المال  
 قال شاهدا وامرأتين قلت فكيف تقبل في عيوب النساء قال امرأة قلت ولولم يتموا شاهدين  
 وشاهدا وامرأتين لم تجلدتهم كما جلدت شهود الزنا قال نعم (قال الشافعي) فقلت له  
 أفترها بمجتمعة قال نعم في أن قبلها منفردة في عددها وفي أن لا تجلد الا شاهد الزنا فقلت  
 له فلو قلت لك هذا في خبر الواحد ومجامع للشهادة في أن قبله ومفارق لها في عدده هل كانت  
 للحجة الا كهي عليك قال فانما قلت بالخلاف بين عدد الشهادات خبرا واستدلالا قلت  
 وكذلك قلت في قبول خبر الواحد خبرا واستدلالا وقلت أ رأيت شهادة النساء في الولادة لم  
 أجزتها ولا تجيزها في درهم قال أبا عا قلت فان قيل للام يذكرك في القرآن أقل من شاهد  
 وامرأتين

سمع جميعه من الشيخ أبي الحسن علي بن محمد الكوفي رضي الله عنه وعن والديه حمزة بن أحمد  
ابن حمزة القلانسي وذلك في جمادى الآخرة من سنة ست عشرة وأربعمائة وصلى الله  
على سيد المرسلين سيدنا محمد وآله أجمعين

بعد القراءة والمعارضة بالأصل سمع جميعه من الشيخ أبي بكر محمد بن علي الحداد أئمه  
وهم عبد الله وعبد الرحمن ابنا الحسين بن محمد الحناني والرئيس أبو نصر علي بن هبة الله  
البغدادى بقراءة محمد بن أبي نصر بن عبد الله الحميدى وأبو محمد عبد الله بن الحسن بن طلحة  
القيسي وولداه محمد وطلحة ومعضا بن علي الدارمي وهو سمعاه من عبد الرحمن بن نصر  
وتمام بن محمد عن الحسن بن حبيب وذلك في جمادى الاولى من سنة تسع وخمسين  
وأربعمائة

قرأت جميع كتاب الرسالة للشافعي على الشيخ الامين أبي المكارم عبد الواحد بن محمد بن  
المسلم بن هلال بحق سمعاه من ابن الاكفاني فسمع ولده أبو البركات وحفيده أبو الفضل  
وكتب علي بن عقيل بن علي بن ضياء الدين الشافعي وذلك في مجالس آخرها يوم الاحد تاسع  
عشر جمادى الآخرة سنة ثلاث وستين وخمسمائة ونقلت سماعي الى هنا في رجب سنة  
ست وستين وخمسمائة

سمع جميع هذا الجزء على الشيخ أبي المعالي عبد الله بن عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن صابر  
السلمى بروايته عن الشيخ الامين أبي محمد هبة الله الاكفاني أبو عبد الله الحسن بن صاحب  
النسخة الشيخ الاجل الامين أبي الحسن علي بن عقيل بن علي الثعلبي جبره الله والشيخ أبو  
طاهر بركات بن ابراهيم الخشوعي وابناه ابراهيم وأبو الفضل وأبو محمد عبد الكريم بن  
محمد بن محلي الكفر طائى وأبو اسحق ابراهيم بن علي بن ابراهيم والشرىف ادريس بن حسن  
ابن علي الادريسي وعبد الخالق بن حسن بن هياح وأبو محمد عبد الرحيم بن أبي عبد الله بن  
المؤمل الخلاطى والشيخ أبو العباس أحمد بن علي بن يعلى السلمى وأحمد بن عساكر بن عبد  
الصمد وكتب السماع عبد القادر بن عبد الله الهاوى بقراءته وصح ذلك بجامع دمشق في  
العشر الاوسط من شهر رمضان سنة احدى وسبعين وخمسمائة والحمد لله رب العالمين  
وصلى الله على نبيه محمد وآله وصحبه وسلم

سمع جميع هذا الجزء وهو الثاني على الشيخ الامين أبي طاهر بركات بن ابراهيم بن طاهر  
القرشي الخشوعي بحق اجازته من ابن الاكفاني بقراءة الفقيه أبي محمد عبد القوي بن عبد  
الخالق بن وحشى أبو القاسم علي بن الامام الحافظ أبي محمد القاسم بن أبي القاسم علي بن

الحسن بن هبة الله الشافعي وأبو الحسن أحمد بن محمد وأبو الحسين إسماعيل بن الشيخ أبي  
جعفر أحمد بن علي بن أبي بكر إسماعيل القرطبي وأبو إسحق إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن  
محمد ومثبت السماع يدل بن أبي المعمر بن إسماعيل الديري وآخرون بقوات وذلك في  
مجالس آخرها في صفر سنة ثمان وثمانين وخمسة مائة بدمشق والحمد لله وحده وصلى الله على  
سيدنا محمد وآله وسلم

سمع جميع هذا الجزء الثاني من رسالة الشافعي رضي الله عنه على المشايخ الاجلة المتفاهة  
صاحب الكتب الامام العالم الحافظ تاج الدين أبي الحسن محمد بن أبي جعفر بن علي  
القرطبي والفقهاء الامام عز الدين أبي محمد عبد العزيز بن عثمان بن أبي طاهر الاربلي وزكي  
الدين أبي إسحق إبراهيم بن ركان بن إبراهيم الخشوعي بسماع الخشوعي فيه من والده ومن  
أبي صابر كايرو وبسماع الامام تاج الدين القرطبي وعز الدين الاربلي وأبي طاهر بركان  
الخشوعي فثبتت بقراءة الامام الحافظ زكي الدين أبي عبد الله محمد بن يوسف بن محمد البرزالي  
الوالد تقي الدين أبو بكر محمد بن الامام تاج الدين المسمع المبدوع بذكره والحاج أبو علي حسن  
ابن أبي عبد الله بن صدقة الصقلي وأبو المرحى سالم بن تمام بن عثمان العرضي وابنة عبيد  
الله وعبد الرحمن التونسي بن يونس بن إبراهيم وأبا عبد الله محمد بن يوسف بن أحمد النجاشي  
ومحمد بن علي بن محمد الغيني ومحمد بن صديق بن بهرام الصفار ومحمد بن يوسف بن يعقوب  
الاربلي وأبو الفضل يوسف بن محمد بن عبد الرحمن الناسخ وإبراهيم بن داود بن طاهر  
الفاضلي ومخلص بن المسلم بن عبد الرحمن التكروري والشمس أبو محمد عبد الواسع بن  
عبد الكافي بن عبد الواسع الابهرى وابن عمه كاتب السماع عبد الجليل بن عبد الجبار بن  
عبد الواسع الابهرى عمما الله عنه وسمع ربيبه إبراهيم بن عبيد الوهاب بن علي الهمداني  
والعماد أحمد بن يحيى بن عبد الرزاق جميعه سوى المجلس العاشر وهو معلم في الحاشية بخط  
الامام تاج الدين المسمع أوله باب انتهى عن معنى دل عليه معنى وسمع السري يوسف بن  
الحسين بن بدر النابلسي والضياء أبو الحسن علي بن محمد بن علي النابلسي ومحمد بن سعيد بن  
إبراهيم الخلاوي جميعه سوى من أول المجلس الثاني عشر الى آخر الجزء  
وفات الضياء النابلسي المجلس السابع أيضا وهو معلم أيضا بخط الامام تاج الدين وسمع وصح  
لهم ذلك في مجالس آخرها في جمادى الآخرة سنة خمس وثمانين وستمائة وصح

(تمت سماعات الجزء الثاني)

(الجزء الثالث من كتاب الرسالة) عن أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان الشافعي رواية الربيع بن سليمان المرادي عنه رواية أبي علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك الفقيه عنه رواية أبي القاسم تمام بن محمد بن عبد الله الرازي وعبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد الشيباني كليهما عنه رواية أبي بكر محمد بن علي بن محمد بن موسى السلمي الحداد عنهما رواية الأمين أبي محمد هبة الله بن أحمد الألفاني عنه أخبرنا به عنه الشيخ الأمين أبو المسكارم عبد الواحد بن محمد بن هلال والامام العالم الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن بن ضياء الدين الشافعي أبقاه الله آمين سماع منهما العلي بن عقيل بن علي الشافعي نفع به ولولده أبي عبد الله الحسن بن علي دفعه الله به من الشيخ أبي المعالي عبد الله بن عبد الرحمن بن صابر عن ابن الألفاني

(الجزء الثالث من الرسالة بخط الربيع صاحب الشافعي) عن أبي عبد الله محمد بن إدريس ابن العباس بن عثمان الشافعي رحمه الله عليه رواية أبي محمد الربيع بن سليمان المرادي المؤذن عنه رحمه الله مما أخبرنا به الشيخ أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن موسى السلمي الحداد عن أبي القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر الرازي الحافظ وعبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد الشيباني رضي الله عنهما كلاهما عن أبي علي الحسين بن حبيب بن عبد الملك الفقيه الحصري رحمه الله عن الربيع بن سليمان المرادي عن أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله سماع لهبة الله بن أحمد بن محمد بن هبة الله الألفاني دفعه الله بالعلم مما أخبرنا به عنه الشيخ الأمين أبو المسكارم عبد الواحد بن محمد بن المسلم بن هلال سماع منه لعل بن عقيل بن علي نفع به آمين سماع جميعه وهو الجزء الثالث من رسالة الشافعي على الشيخ أبي بكر محمد بن علي بن محمد السلمي الحداد حرسه الله صاحبه أبو محمد هبة الله بن أحمد ابن محمد الألفاني بقراءة أبي الفتيان عمر بن أبي الحسن الدهستاني الصوفي وأبو الكرم الخضر بن عبد الرحمن الفراء وعبد العزيز بن علي الكازروني وحيد بن عبد الرحمن الدربنسي وكاتب الاسماء طاهر بن بركات بن إبراهيم بن علي الخشوعي وذلك في شهر جمادى الاولى سنة ستين وأربع مائة وسمع مع الجماعة عبد الله بن أبي بكر السمرقندي بالتاريخ والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد النبي وآله وسلم تسليما وعبد الله بن أحمد السمرقندي سماع مع الجماعة في التاريخ وكتب هبة الله بن أحمد الألفاني وصح  
سمع جميع هذا الجزء على الشيخ الاجل الفقيه الأمين جمال الامناء أبي محمد هبة الله بن أحمد



ابن محمد الاكفاني صان الله قدره ورضى عنه بقراءة الشيخ أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد بن  
 علي بن تمام السلمي ابنه أبو المعالي عبد الله بن عبد الرحمن والشيخ أبو الفضل محمد وأبو  
 المكارم عبد الواحد ابنا محمد بن المسلم بن هلال وأبو إسحق إبراهيم بن طاهر بن بركات  
 الخشوعي وأبو البركات الخضر بن شبل الحارثي وأبو المعالي عبد الصمد بن الحسين بن أحمد  
 ابن عيم وأبو منصور عبد الباقي بن محمد التميمي وأبو محمد عبد الهادي بن عبد الله الانابكي  
 وأبو طاهر إبراهيم بن الحسن بن طاهر بن الحصني الحوي وأبو التمام كامل بن أحمد بن  
 محمد بن أبي جميل الدسي وسيدهم بن حيدرة الانصاري وأبو طالب بن محسن بن علي  
 الطازري وكاتب الاسماء أحمد بن راشد بن محمد بن عبد الله القرشي في جمادى الآخرة  
 سنة تسع وخمسمائة

سمع جميع هذا الجزء من أوله الى آخره على الشيخ الفقيه الاجل الامين جمال الامناء أبي  
 محمد هبة الله بن أحمد بن محمد الاكفاني رضي الله عنه الشيخ الفقيه الامام جمال الاسلام  
 أبو الحسن علي بن المسلم بن محمد بن الفتح السلمي وولده أبو بكر محمد بن علي والنجيب أبو  
 القاسم يحيى بن علي بن محمد بن زهير والفقيه أبو القسم علي بن الحسن بن الكلثري وأبو محمد  
 عبد الكريم بن الحسن بن طاهر بن الحصني الحميري وأبو العباس أحمد بن أبي القاسم بن  
 منصور وأبو عبد الله الحسين بن الخضر بن عبدان وأبو القاسم عبد الرحيم بن الحسن  
 الشيباني الضرير وأبو الثناء محمود بن معالي بن الحسن بن الخضر الانصاري النجار وأبو  
 القاسم علي بن الحسن وأبو عبد الله محمد وأبو الفضل أحمد بن والحسن بن هبة الله وأبو  
 القاسم علي بن محمد بن علي المصيصي وأبو طاهر إبراهيم بن طاهر الخشوعي واسم عبد بن  
 إبراهيم بن محمد بن أحمد القيسي وعبد الرحمن بن أحمد بن عبد الباقي القيسي وعيسى  
 ابن قحطان السرواني بقراءة كاتب السماع وهب بن سلمان بن أحمد السلمي وذلك في مدة  
 آخره شهر ربيع الآخر سنة تسع عشرة وخمسمائة وسمع الجزء جيعه الاخمس قوائم في  
 آخره أبو طاهر يونس بن سلمان مع الجماعة

( الجزء الثالث من كتاب الرسالة عن الشافعي رضي الله عنه ) سمع جميع هذا الجزء على  
 الشيخ أبي المعالي عبد الله بن عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن صابر السلمي بحق سماعه فيه  
 من الامين أبي محمد هبة الله الاكفاني في سنة تسع وخمسمائة وعلى الشيخ أبي طاهر بركات  
 ابن إبراهيم بن طاهر الخشوعي بحق سماعه فيه من الامين أبي محمد هبة الله سنة تسع عشرة  
 وخمسمائة أبو عبد الله الحسن بن صاحب النسخة الشيخ الاجل الامين أبي الحسن علي بن

عقيل بن علي الثعلبي جبره الله و ابراهيم وأبو الفضل ابنا بركات بن طاهر الخشوعي  
وعبد الكريم بن محمد بن محلي الكفرطاني و ابراهيم بن علي بن ابراهيم الاسكندراني  
والشريف ادريس بن حسن بن علي الادريسي وعبد الخالق بن حسن بن هيباج  
وجامع بن باقر بن عبد الله التميمي وأحمد بن علي بن يعلى السلمي وعبد الغني بن سليمان  
ابن عبد الله المغربي وأحمد بن عساكر بن عبد الصمد و كاتب السماع عبد القادر بن  
عبد الله الرهاوي بقراءته وصح ذلك بجامع دمشق في العشر الاوسط من شهر رمضان من  
سنة احدى وسبعين وخمسمائة

وكذلك سمع أبو عبد الله بن ضياء الدين أبي الحسن علي بن عقيل الجزائين اللذين قبل هذا  
وصح الاول بقراءة ابنه والثاني بقراءة الرهاوي في التاريخ المذكور  
قرأت جميع كتاب الرسالة للشافعي رحمه الله على الشيخ الامين أبي المكارم عبد الواحد بن  
محمد بن المسلم بن هلال بن يحيى سماعه لهامن ابن الاكفاني بن يحيى سماع ابن الاكفاني من أبي  
بكر الحداد عن تمام وعبد الرحمن بن نصر كليهما عن نصر وسمع ولده أبو البركات  
وحفيده أبو الفضل بن عبد الرحمن وكتب علي بن عقيل بن علي بن ضياء الدين بن الحسن  
الشافعي وذلك في مجالس آخرها يوم الاحد تاسع عشر جمادى الآخرة سنة ثلاث وستين  
 وخمسمائة في داره بدمشق ونقلت سماعي الى هنا في رجب سنة ستين وخمسمائة

سمع جميع هذا الجزء على سيدنا الشيخ الاجل الفقيه الامام العالم الحافظ الثقة نور الدين  
صدر الحفاظ ناصر السنة محمد بن الشام أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي أيده  
الله صاحبه الشيخ الفقيه الامام ضياء الدين أبو الحسن علي بن عقيل بن علي الثعلبي الشافعي  
نفعه الله بالعلم وابنا المسمع الشيخ الفقيه أبو محمد القاسم بقراءته لنصفه الآخر أخوه أبو  
الفتح الحسن وابنه أبو طاهر محمد بن القاسم وابنا أخيه أبو المظفر عبد الله وأبو منصور عبد  
الرحمن وابنا القاضي أبو عبد الله محمد بن الحسن والقاضيان بهاء الدين أبو المواهب الحسن  
بقراءته لنصفه الاول أخوه الشيخ الفقيه أبو القاسم الحسين ابنا القاضي أبي عبد الله محمد  
ابن الحسن أبي الغنائم هبة الله بن محفوظ بن مصري والشيخ الفقيه جمال الدين أبو محمد عبد  
الله بن محمد بن سعد الله الحنفي والامين أبو الحسن بن عبد الرحمن بن محمد بن مرشد بن منقذ  
الكناني وأبو عبد الله محمد بن شيخ الشيوخ أبي حفص عمر بن أبي الحسن الخوي وأبو المعالي  
محمد بن القاضي أبي الحسن علي بن محمد بن يحيى القرني وابن أخيه عبد العزيز بن أبي علي  
والشيخ الفقيه أبو الحسين عبد الله بن محمد بن هبة الله الشيرازي والفقيه أبو سليمان خالد بن

منصور بن اسحق الاشعري وعبد الرحمن بن عبد الله الحلبي وابو عبد الله الحسين بن عبد  
الرحمن بن الحسين بن عبدان وابو علي الحسين بن علي بن ابي نصر الهمداني وابو علي  
الحسن بن علي بن محمد بن عبد الله الباعساني وعبد الوهاب بن احمد بن عقيل السلمي الخطيب  
وابو المكارم عبد الواحد وابو بكر محمد ابنا الشيخ الامين ابي الفهم عبد الوهاب بن عبد الله  
الانصاري والوجيه ابو القاسم محمد بن معاذ الخرقاني واسماعيل بن عمر بن ابي القاسم  
الاسفنديادي وابو علي الحسن بن اسمعيل بن حسن وعيسى بن ابي بكر بن احمد العراقي  
وابو بكر بن طاهر بن محمد البروجردى وابو المكارم سعيد بن عمر بن احمد الموصل  
وحزرة بن ابراهيم بن عبد الله وابو الحسين بن علي بن خلدون وبركة سنة بن فرج اور بن  
افهور الديلمي وعثمان بن محمد بن ابي بكر الاسفرائيني وعبد الرحمن بن علي بن محمد  
الجويني وفنائيل بن طاهر بن حمزة وعبد الله بن يس بن عبد الله اليميني واسحق بن سليمان  
ابن علي واحمد بن ابي بكر بن الحسن البصري واحمد بن ناصر بن طعان البصري وابراهيم  
ابن مهدي بن علي الشاغوري وعبد القادر وعبد الرحمن ابنا عبد الله محمد بن الحسن  
البغدادى وعبد الرحمن بن ابي رشيد بن ابي نصر الهمداني وعبد الرحمن بن جعفر بن حازم  
الاموي وابو محمد بن علي وابنه عبد العزيز وكاتب الاسماء عبد الرحمن بن ابي منصور بن  
نسيم بن الحسين بن علي الشافعي وذلك في يومى الخميس والاثنين الثامن عشر والثاني  
والعشرين من صفر سنة سبع وستين وخمس مائة بالمسجد الجامع بمدينة مشق (٣)  
رضي الله عنه وعن والديه حمزة بن احمد بن حمزة القلانسي والحمد لله حق حمده وصلواته على  
سيدنا محمد عبده ورسوله وعلى ائمة الهدى من بعده

سمع هذا الجزء من اوله الى آخره على الشيخ ابي عبد الله محمد بن علي بن موسى السلمي الحداد  
بقراءة الشيخ ابي عبد الله محمد بن ابي نصر الجدي الشيعان ابو الحسين عبد الرحمن وابو  
الحسن عبد الله والشيخ الرئيس ابو نصر علي بن هبة الله البغدادي وذلك في شهر ربيع  
الاول سنة سبع وخمسين وأربعمائة وهو رواية الشيخ ابي عبد الله محمد بن علي بن موسى  
السلمي الحداد عن ابي القاسم غام بن محمد الرازي وابي القاسم عبد الرحمن بن عمر بن نصر  
جميعا عن الحسن بن حبيب عن الربيع بن سليمان عن الشافعي

سمع مني هذا الجزء وما قبله من الاجزاء وهي رسالة ابي عبد الله الشافعي رحمة الله عليه  
وهي روايتي عن الشيخين المذكورين المسميين امام خطي هذا وعارض صاحباه ابو  
الحسن عبد الله وابو الحسين عبد الرحمن ابنا محمد الحناني والشيخ الرئيس بن ابي نصر بن

عـلى بن هبة الله بن على بقرأة الشيخ أبي عبد الله محمد بن أبي نصر الحيمى وذلك في شهر  
ربيع الاول سنة سبع وخمسين وأربعمائة حامداً لله ومصلحاً على رسوله

سمع جميع هذا الجزء من أوله الى آخره على الشيخ الفقيه الامين أبي محمد هبة الله بن أحمد بن  
محمد الاكفاني رضى الله عنه والشيخ الفقيه الامام أبي الفتح نصر الله بن محمد بن عبد القوى  
المصيصى بقرأة أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد بن على بن صابر السلمى أبو المعالى سعيد بن  
الحسن بن محسن الشهرستانى وأبو الفضل محمد وأبو المكارم عبد الواحد بن أحمد بن المسلم  
ابن هلال وأبو منصور عبد الباقي بن محمد بن عبد الباقي التميمى وأبو القاسم عبد الرحمن بن  
أحمد بن الحسن بن زرعة ومحمد بن رعيدين منصور الملالى وسمع جميعه كآب الاسماء على  
الحسن بن أحمد بن عبد الوهاب المرى وذلك في شهر ربيع الآخر وفي العشر الاولى من  
جادى الاولى سنة تسع وتسعين \* وسمع البعض الاخير أبو الحسن أحمد بن عبد الباقي بن  
الحسين القيسى مع الجماعة في التاريخ المذكور \* وسمع الجزء مع الجماعة القاضي أبو  
الحسن محمد بن الحسين بن الحسن الشهرستانى وعارض بنسخته

سمع هذا الكتاب من اوله الى آخره بقرائتى ومعارض كتابى بهذا الكتاب أبو على الحسن  
ابن على بن ابراهيم الاهوازى حفظه الله وعلى بن محمد بن ابراهيم الحناني نفعه الله بالعلم  
ومحمد بن على النصيبى كلاه الله والحمد لله كثير والصلاة على نبى محمد وآله وسلم كثيرا  
وحسبنا الله وحده

وكتب عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد بخطه وسمع هذا الكتاب من اوله الى آخره أبو  
عبد الله أحمد بن على الشراى وعبد الله بن أحمد النيسابورى الحفافي وأحمد بن ابراهيم  
النيسابورى وأبو اسحق ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحناني بقرأة الشيخ أبي بكر محمد بن محمد  
ابن عبد الله الشاشى في شهر رمضان من سنة احدى وأربعمائة وحسبنا الله وحده

سمع جميعه وعارض بنسخته محمد بن على بن المسلم السلمى  
فرغ من جميعه نسخاوهما معا وعرضا عبد الرحمن بن أحمد بن على بن صابر وسمع ظفر بن  
المظفر الناصرى هذا الكتاب من أوله الى آخره

سمع جميعه وعارض بنسخته محمد بن محمد بن المسلم بن هلال ( الجزء الثالث من الرسالة )  
رواية الربيع بن سليمان عن محمد بن ادريس الشافعى رواية أبي القاسم عبد الرحمن بن عمر  
الحنفى عن أبي على الحسن بن حبيب عنه سمع اعلى وابراهيم ابني محمد بن ابراهيم الحناني  
نفعهما الله بالعلم

معهم وما قبله محمد بن يوسف بن محمد النوفلي القرنبي المعروف بالكعبة في حديثنا أبو القاسم  
ابن نصر قال حدثنا أبو علي الحسن بن حبيب قال حدثنا ابن أبي سفيان بقرينة قال  
حدثنا الفرابي قال حدثنا إسرائيل عن عمار بن حرب عن عبد الرحمن بن عبد الله  
ابن مسعود عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نضر الله وجه امرئ مع منا  
حدثنا قبله كذا معه فرب مبلغ أوعى من سامع وقال أخبرنا عبد الرحمن بن حبيب بن  
شيخ الفرغانى قال حدثنا زكريا بن يحيى السجزي قال حدثنا وهب بن جرير بن حازم  
قال حدثنا شعبة قال الشيخ حدثني أبو يوسف يعقوب ابن المبارك قال حدثنا عبد الرحمن  
ابن اسحق المكي قال حدثنا وهب بن جرير قال حدثنا شعبة عن علي بن مدرك قال سمعت  
أبا زرعة يتحدث عن خرشة عن أبي ذر الغفاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة  
لا ينظر الله اليهم يوم القيامة قلت من هم يا رسول الله خابوا وخسروا قال المسبل أزاره  
والمدان والمخمال

وقرئ على الشيخ حديثكم أبو اسحق إبراهيم بن أبي ثابت قال حدثنا الحسن بن عرفة  
قال حدثنا أبو بكر بن عياش عن عاصم عن ذر بن حبيب عن ابن مسعود قال كنت أرى  
غلاما عقبه س أبي معيط فربى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر فقال يا غلام هل من لبن  
قال نعم وإني مودع فقال هل من شاة لم ينزع عليها فحل فأتته به بها ففسخ بيده فزرعها  
فتزل اللبن فشرب وسقاها بكر ثم قال للضرع اقلص فقلص فأتته بعد هذا فقالت له يا رسول  
الله علمني من هذا القول ففسخ بيده على رأسي وقال يرحمك الله أنك لعليم معلم قرئ على  
الشيخ جميعه وسمع من بلغه بخطه في الثاني  
سماع لهبة الله بن أحمد بن محمد الاكفاني من الشيخ أبي بكر محمد بن علي الحداد رضي الله عنه  
أنبا نا أبو القاسم عبد الرحمن بن نصر قال أنبا نا أبو علي الحسن بن حبيب قال أنبا نا الربيع بن  
سليمان قال أنبا نا الشافعي



( الجزء الثالث من الرسالة رواية الربيع بن سليمان )

( عن محمد بن ادريس الشافعي )

## بسم الله الرحمن الرحيم

قال ولم يحظر أن يجوز أقل من ذلك فاجزأنا ما أجاز المسلمون ولم يكن هذا خلافا للقرآن  
فلنا فيه كذا قلنا في تثبيت خبر الواحد استدلنا بأشياء كلها أقوى من اجازة شهادة النساء  
فقال فهل من حجة تفرق بين الخبر والشهادة سوى الاتباع قلت نعم ما أعلم من أهل  
الحديث فيه مخالفا قال وما هو قلت العدل يكون جازا الشهادة في أمور مردودها في أمور  
قال فإين هو مردودها في أمور قلت اذا شهد في موضع يجزئه الى نفسه زيادة من أي  
وجه ما كان الجزأ ويدفع بها عن نفسه غرما أو الى ولده أو والده أو يدفع بها عنهما  
ومواضع الظن سواها وفيه في الشهادة ان الشاهد انما يشهد بها على واحد يلزمه غرما  
أو عقوبة والرجل ليؤخذ له غرم أو عقوبة وهو خلى مما لزم غيره من غرم غير داخل في  
غرمه ولا عقوبته ولا العار الذي لزمه ولعله يجزئ ذلك الى من لعله ان يكون أشد تحذرا لاله  
منه لولده أو والده فتقبل شهادته فانه لا ظنة ظاهرة ~~تكتنفه~~ في نفسه وولده والده وغير  
ذلك مما بين منه مواضع الظن والمحدث بما يحل ويحرم لا يجزئ الى نفسه ولا الى غيره ولا  
يدفع عنها ولا عن غيره شيئا مما يتحمل الناس ولا مما فيه عقوبة عليهم ولا لهم وهو ومن حدثه  
ذلك الحديث من المسلمين سواء ان كان بأمر يحل أو يحرم فهو شريك العامة فيه لا تختلف  
حالته فيه فيكون ظنيها مرة مردود الخبر وغير ظنين أخرى مقبول الخبر كما تختلف حالات  
الشاهد لعوام المسلمين وخواصهم وللناس حالات ~~تكون~~ أخبارهم فيها أصح وأخرى  
أن تحضرها التقوى منها في أخرى ونيات ذوى النيات فيها أصح وفكرهم فيها أدوم وغفلتهم  
فيها أقل وتلك عند خوف الموت بالمرض والسفر وعند ذكره وغير تلكا الحالات من  
الحالات المنبهة عن الغفلة (قال الشافعي) وقالت له قد يكون غير ذى الصدق من المسلمين  
صادق في هذه الحالات وفي أن يؤتمن على خبر فيرى انه يعتمد على خبره فيه فيصدق غاية  
الصدق ان لم يكن تقوى فحياء من أن ينصب لامانة في خبر لا يدفع به عن نفسه ولا يجزئ اليها  
ثم يكذب بعده أو يدع التحفظ في بعض الصدق فيه فاذا كان موجودا في العامة وفي أهل  
الكذب الحالات يصدقون فيها الصدق الذي تطيب به انفس المحدثين كان أهل التقوى  
والصدق في كل حالهم أولى أن يحفظوا عند أولى الامور بهم ان يحفظوا عند ما في

انهم وضعوا موضع الامانة ونصبوا اعلاما للدين وكانوا عالما بما انزله الله من الصدق  
 في كل امر وان الحديث في الحلال والحرام اعلى الامور وابعدها من ان يكون فيه موضع  
 ظنة وقد تقدم اليهم في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بشئ لم يتقدم عليهم  
 في غيره فوعده على الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم النار (قال الشافعي)  
 اخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن محمد بن عجلان عن عبد الوهاب بن نخت عن عبد  
 الواحد البصري عن واثلة بن الاسقع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان اقرى الفراء  
 من قولني ما لم اقل ومن ارى عينيه في المنام ما لم يريا ومن ادعى الى غير ابيه (قال الشافعي)  
 اخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي  
 هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال على ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار  
 (قال الشافعي) اخبرنا يحيى بن سليم الطائفي عن عبيد الله بن عمر عن أبي بكر بن سالم عن  
 سالم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الذي يكذب على يدي له بيت في النار  
 (قال الشافعي) حدثنا عمرو بن أبي سلمة التميمي عن عبد العزيز بن محمد بن أبي سعيد بن أبي  
 أسيد عن أمه قالت قلت لاني فتادة مالك لا تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما  
 يحدث عنه الناس قالت فقال أبو قتادة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من  
 كذب على فليتمس جنبه مضجعا من النار فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك  
 ويسمى الارض بيسه (قال الشافعي) اخبرنا سفيان عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي  
 سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حدثوا عن بني اسرائيل  
 ولا حرج وحدثوا عني ولا تكذبوا عني (قال الشافعي) وهذا أشد حديث روى عن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم في هذا وعليه اعتمادنا مع غيره في أن لا نقبل حديثا الا عن ثقة ونعرف  
 صدق من حمل الحديث من حين ابتهد الى أن يبلغه منتهاه \* فان قال قائل وما في هذا  
 الحديث من الدلالة على ما وصفت \* قيل له قد أحاط العلم أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 لا يأمر أحدا بحال أن يكذب على بني اسرائيل ولا على غيره هم فاذا أباح الحديث عن بني  
 اسرائيل فليس أن يقبلوا الكذب على بني اسرائيل أباح وانما أباح قبول ذلك عن حدث به  
 ممن يجمل صدقه وكذبه ولم يجهأ بضامن يعرف كذبه لانه يروى عنه انه قال من حدث  
 بحديث وهو يراه كذبا فهو أحد الكاذبين ومن حدث عن كذاب لم يدرأ من الكذب لانه  
 يرى الكذاب في حديثه كاذبا ولانه لا يستدل على كثر صدق الحديث وكذبه الا  
 بصدق المخبر وكذبه الا في الخاص القليل من الحديث وذلك أن يستدل على الصدق

والكذب فيه بان يحدث المحدث بما لا يجوز ان يكون مثله أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دالات بالصدق منه واذ فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الحديث عنه والحديث عن بني اسرائيل فقال حدثوا عن بني اسرائيل ولا حرج وحدثوا عني ولا تكذبوا علي قالوا لعلم ان شاء الله يحيط أن الكذب الذي نهاهم عنه هو الكذب الخفي وذلك الحديث عن لا يعرف صدقه لان الكذب اذا كان منهيا عنه على كل حال فلا كذب أعظم من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم

### باب الحجفة في تثبيت خبر الواحد

(قال الشافعي) قال لي قائل اذكر الحجفة في تثبيت خبر الواحد بنص خبر أو دلالة فيه أو اجماع فقلت له اخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الله عن عبد الملك بن عير عن عبد الرحمن بن عبد الله ابن مسعود عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نضر الله عبدا سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها فرب حامل فقهه الى غير فقيه ورب حامل فقهه الى من هو أفقه منه ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم خلاص العمل لله والنصيحة للمسلمين ولزوم جماعتهم فان دعوتهم تحيط من ورائهم (قال الشافعي) فلما نذب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى استماع مقالته وحفظها وأداها أمر أن يؤذيها والامر واحد دل على انه لا يأمر أن يؤذى عنه الا ما تقوم به الحجفة على من أدى اليه لانه اغا يؤذى عنه حلال يؤتى وحرام يحتنب وحديث يقام ومال يؤخذو يعطى ونصيحة في دين ودنيا ودل على أنه قد يحمل الفقه غير الفقيه يكون له حافظ ولا يكون فيه فقيها وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلزوم جماعة المسلمين مما يحتاج به في أن اجماع المسلمين ان شاء الله لازم (قال الشافعي) اخبرنا سفيان قال اخبرني سالم أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله أنه سمع عبيد الله بن أبي رافع يخبر عن أبيه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما نهيت عنه أو أمرت به فيقول لا ندرى ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه قال سفيان بن عيينة وأخبرني محمد بن المنكدر عن النبي صلى الله عليه وسلم عثله من سلا (قال الشافعي) وفي هذا تثبيت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واعلامهم أنه لازم لهم وان لم يجدوا له نص حكيم في كتاب الله وهو موضوع في غير هذا الموضع (قال الشافعي) اخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رجلا قبل امرأته وهو صائم فوجد من ذلك وجدا شديدا فإرسال امرأته تسأل عن ذلك فدخلت على أم سلمة أم المؤمنين فاخبرتها فقالت أم سلمة ان رسول الله صلى

الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم فرجعت المرأة الى زوجها فاخبرته فزاده ذلك شرا وقال  
 لسنا مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحل الله لرسوله ما شاء ثم رجعت المرأة الى أم سلمة  
 فوجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم عندها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال  
 هذه المرأة فاخبرته أم سلمة فقال ألا أخبرتيها أني أفعل ذلك فقالت أم سلمة قد أخبرتها فذهبت  
 الى زوجها فاخبرته فزاده ذلك شرا وقال لسنا مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحل الله  
 لرسوله ما شاء فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال اني والله اتقاكم لله وأعلمكم  
 بحمدوده ( قال الشافعي ) وقد سمعت من يصل هذا الحديث ولا يحضرني ذكر من سمعه  
 ووصله ( قال الشافعي ) وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم لأم سلمة ألا أخبرتيها اني أفعل  
 ذلك دلالة على أن خبر أم سلمة عنه مما يجوز قبوله لانه لا يأمرها بان تخبر عنه الا وفي خبرها  
 ما تكون به الحجة لمن أخبرته وهكذا خبر امرأته ان كانت من أهل الصدق عنده ( أخبرنا )  
 مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال بينما الناس بقعاء في صلاة الصبح اذا أتاهم آت فقال  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة  
 فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستمداروا الى الكعبة ( قال الشافعي ) وأهل  
 قباء أهل سابقة من الانصار وفقه وقد كانوا على قبلة فرض الله عليهم استقبالها ولم يكن  
 لهم أن يدعوا فرض الله في القبلة الا بما تقوم عليهم به الحجة ولم يلقوا رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ولم يسمعوا ما أنزل الله عليه في تحويل القبلة فيكونون مستقبليين بكتاب الله أو  
 سنة نبيه صلى الله عليه وسلم سمعنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخبر عامة وانقلوا  
 بخبر واحد اذ كان عندهم من أهل الصدق عن فرض كان عليهم فتركوه الى ما أخبرهم  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أحدث عليهم من تحويل القبلة ( قال الشافعي ) ولم  
 يكونوا ليفعلوا ان شاء الله بخبر واحد الا عن علم بان الحجة تثبت بمثله اذ كان من أهل  
 الصدق ولا يجحدوا أيضا مثل هذا الحديث العظيم في دينهم الا عن علم بان لهم احداؤه ولا  
 يدعون أن يخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما صنعوا منه ولو كان ما قبلوا من خبر  
 الواحد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تحويل القبلة وهو فرض مما لا يجوز لهم  
 لقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شاء الله قد كنتم على قبلة ولم يكن لكم تركها الا بعد  
 علم تقوم به عليكم حجة من سمعكم مني أو خبر عامة أو أكثر من خبر واحد عنى ( قال  
 الشافعي ) أخبرنا مالك عن ابي حنيفة عن عبد الله بن أبي طحمة عن أنس بن مالك قال كنت أسقى  
 أبا عبيدة بن الجراح وأبا طحمة وأبي بن كعب شرا بامن فضخ وعرجاءهم آت فقال ان الخمر

قد حرمت فقال أبو طحمة قم يا أنس إلى هذه الجرار فاكسرها فقامت إلى مهراس لما فضر بها  
 بأسفله حتى تكسرت (قال الشافعي) فهو لا في العلم والمكان من رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وتقدم محبته بالموضع الذي لا ينكره عالم وقد كان الشراب عندهم حلالا  
 بشرطه فبأنهم آتوا فآخبرهم بتعريم الجرار فأمروا أبو طحمة وهو مالك الجرار أن يكسر الجرار  
 فلم يقبل هو ولا هم ولا واحد منهم نحن على تحليلها حتى نلقى رسول الله عليه الصلاة  
 والسلام مع قريبه منا أو يأتينا فآخبر عامة وذلك أنهم لا يهريقون حلالا هراقه سرف وليسوا  
 من أهلها والحال في أنهم لا يدعون أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فعلوا ولا يدعوا  
 كان ما قبلوا من خبر الواحد ليس لهم أن ينهاتهم عن قبول مثله (قال الشافعي) وأمر رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم أنيس أن يغدو على امرأه رجل ذكر أنها زنت فأن اعترفت فارجعها  
 فاعترفت فارجعها (قال الشافعي) أخبرنا بذلك مالك بن أنس وسفيان بن عيينة عن الزهري  
 عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني وساقاه عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم وزاد سفيان مع أبي هريرة وزيد بن خالد شيئا (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز  
 الدراوردي عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن عبد الله بن أبي سلمة عن عمرو بن سليم الدورقي  
 عن أمه قال قالت بينما نحن بنى إذا على بن أبي طالب رضى الله عنه على جل يقول ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان هذه أيام طعام وشراب فلا يصوم من أحد فأتبع  
 الناس وهو على جملته يصرخ فيهم بذلك (قال الشافعي) ورسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا يبعث بنبيه واحدا صادقا الا لزم خبره عن النبي صلى الله عليه وسلم بصدقه عند المنهين عما  
 أخبرهم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم نه عنه ومع رسول الله صلى الله عليه وسلم الحاج وقد  
 كان قادرا على أن يسير اليهم فيشأفهم أو يبعث اليهم عدد فبعث واحد يعرفونه بالصدق  
 وهو لا يبعث ان شاء الله بامر الله الا والحة للبعوث اليهم عليهم فأتته بقبول خبره عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فاذا كان هذا هكذا مع ما وصفت من مقدرة النبي صلى الله عليه وسلم على  
 بعثه جماعة اليهم كن ذلك ان شاء الله فيمن بعدهم ممن لا يمكنه ما أمكنهم وأمكن فيهم أولى  
 أن يثبت فيه خبر الواحد الصادق (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار  
 عن عمرو بن عبد الله بن صفوان عن خاله ان شاء الله بقال له زيد بن شيبان قال كنفاني  
 موقف لنا بعرفة يبعده عمرو بن موقف الامام جدها فأتانا ابن مريع الانصاري فقال لنا  
 أنا رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم اليكم بأمركم ان تقفوا على مشاعركم هذه فانكم  
 على ارث من ارث أبيكم ابراهيم صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وبعث رسول الله صلى



الله عليه وسلم أبابكر رضي الله عنه والبايع على الحج في سنة تسع وحضره الحج من أهل بلدان  
 مختلفة وشعوب متفرقة فقام لهم مناسكهم وأخبرهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بمآلهم وما عليهم وبعث علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في تلك السنة فقرأ عليهم في  
 تجمعهم يوم النحر آيات من سورة براءة ونبذ إلى قوم على سواء وجعل لقوم مددا ونهاهم  
 عن أمور فكان أبو بكر وعلي رضي الله عنهما معروفين عند أهل مكة بالفضل والدين  
 والصدق وكان من جعلهما ما واحد هما من الحاج وجد من يخبره عن صدقهما وفضلهما ولم  
 يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعث واحد الا والجمعة فأتته بخبره على من بعثه اليه ان  
 شاء الله (قال الشافعي) وقد فرق النبي صلى الله عليه وسلم جماعة على نواح عرفنا أسماءهم  
 والمواضع التي فرقهم عليهم فبعث قيس بن عاصم والزيبرقان بن بدر وابن فزيرة الى عشائرهم  
 ليعلمهم بصدقهم عندهم وقسم عليهم وقد البحر بن فعر فوا من معه فبعث معهم ابن سعيد بن  
 العاص وبعث معاذ بن جبل الى اليمن وأمره أن يقاتل بمن أطاعه من عصاه ويعلمهم  
 ما فرض الله عليهم وبأخذ منهم ما وجب عليهم لمعرفتهم بما عاينوا من مكانة منهم ومنه وصدقهم  
 وكل من ولاه فقد أمره بأخذ ما أوجب الله على من ولاه عليه ولم يكن لاحد عندنا في أحد  
 ممن قدم عليه من أهل الصدق أن يقول أنت واحد وليس لك أن تأخذ منا ما لم نسمع رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يقول انه علينا ولا أحسبه عنهم مشهورين في النواحي التي بعثهم  
 اليها بالصدق الا لما وصفت من أن تقوم عليهم الجماعة على من بعثه اليهم (قال الشافعي)  
 وفي شبيهه بهذا المعنى امرأه سرايا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بعث بجيش مؤتة فولاها  
 زيد بن حارثة وقال فان أصيب فجعفر فان أصيب فابن رواحة وبعث ابن أبيس سرية وحده  
 وبعث امرأه سرايا وكلهم حاكم فيما بعثه فيه لان عليهم أن يدعوا من لم يبلغه الدعوة  
 ويقاوموا من حل قتاله وكذلك كل والبعثه أو صاحب سرية ولم يزل يمكنه أن يبعث واليمن  
 وثلاثة وأربعين (قال الشافعي) وبعث في دهر واحد اثني عشر رسولا الى اثني  
 عشر ملكا يدعوهم الى الاسلام ولم يبعثهم الا الى من قد بلغته الدعوة وقامت عليه الجماعة  
 وان لا يكتب منه فيها دلائل لمن بعثهم اليه على انها كتبه وقد تحرى فيهم ما تحرى في  
 أمرائه من ان يكونوا معروفين فبعث دحية الكلبي الى الناحية التي هو فيها معروفا  
 (قال الشافعي) ولو ان المبعوث اليه جهل الرسول كان عليه طلب علم ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم بعثه ليس تبرئ شكه في خبر الرسول وكان على الرسول الوقوف حتى يستبرئه  
 المبعوث اليه (قال الشافعي) ولم تزل كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم تنفذ الى ولاته

بالامر والهي ولم يكن لاحد من ولاته ترك انفاذا امره ولم يكن ليعت رسول الا صادقا عند  
 من بعثه اليه واذا طلب المبعوث اليه علم صدقه ووجه حيث هو ولو شك في كتابه بتغيير  
 في الكتاب او حال يدل على تهمة من غفلة رسول حل الكتاب كان عليه ان يطلب علم  
 ما شك فيه حتى ينفذ ما ثبت عنده من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ( قال الشافعي )  
 وهكذا كانت كتب خلفائه بعده وعما لهم وما اجمع المسلمون عليه من ان يكون الخليفة  
 واحدا والقاضي واحدا والامام واحدا والامير واحدا فاستخلفوا بابكر رضى الله عنه  
 ثم استخلف ابي بكر رضى الله عنه ثم استخلف عمر اهل السورى ليختاروا واحدا  
 فاختاروا عبد الرحمن واختار عبد الرحمن بن عوف عثمان بن عفان رضى الله عنهم ( قال  
 الشافعي ) والولاة من القضاة وغيرهم يتصون وتنفذ احكامهم ويقومون الحسد ودو ينفذ من  
 بعدهم احكامهم واحكامهم اخبار عنهم ( قال الشافعي ) فقيموا وصفت من سنة رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ثم فيما اجمع المسلمون عليه منه دلالة على فرق بين الشهادة والخبر والحكم  
 الا ترى ان قضاء القاضي على الرجل للرجل انما هو خبر يخبر به عن بينة ثبتت عنده او اقرار  
 من خصم اقر به عنده فانفذ الحكم فيه فلما كان يلزمه بخبره ان ينفذه بعلمه كان في معنى  
 الخبر بحلال او حرام وقد لزمه ان يحمله او يحرمه بما شهد منه ولو كان القاضي المخبر عن  
 شهود شهدوا عنده على رجل لم يحاكم اليه او اقرار من خصم لا يلزمه ان يحكم به لمعنى  
 ان لم يخصم اليه او انه ممن يخصم الى غيره فحكم بينه وبين خصمه بما يلزم شاهد اشهد على  
 رجل ان يأخذ منه ما شهد به عليه لمن يشهد له به كان في معنى شاهد عند غيره فلم يقبل  
 قاضيا كان او غيره الا بشاهد معه كالوشهد عند غيره لم يقبله الا بشاهد وطالب معه غيره ولم  
 يكن لغيره اذا كان شاهدا ان ينفذ شهادته وحده ( قال الشافعي ) اخبرنا سفيان بن عيينة  
 وعبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب رضى الله  
 عنه قضى في الابهام بخمس عشرة وفي التي تليها بعشر وفي الوسطى بعشر وفي التي تلي  
 الخمس بتسع وفي الخمس بست ( قال الشافعي ) لما كان معروفا والله أعلم عند عمر ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في اليد بخمسين وكانت اليد خمسة اطراف مختلفة الجلال  
 والمنافع زلها امانا زلها حكم لكل واحد من الاطراف بقدره من دية الكف فلهذا قياس  
 على الخبر ( قال الشافعي ) فلما وجد كتاب آل عمرو بن حزم فيه ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال وفي كل اصبع ما هنالك عشر من الابل صاروا اليه ولم يقبلوا كتاب آل  
 عمرو بن حزم والله اعلم حتى ثبت لهم انه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ففي هذا

الحديث دلائل ان احدهما قبول الخبر والاخرى ان يقبل الخبر في الوقت الذي ثبت فيه وان لم يرض عمل من احد من الائمة بعمل الخبر الذي قبلوا ودلالة على انه لو مضى ايضا عمل من احد من الائمة ثم وجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر يخالف عمله لترك عمله لخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ودلالة على ان حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يثبت بنفسه لا بعمل غيره بعده ( قال الشافعي ) ولم يقبل المسلمون قد عمل فيما عر بخلاف هذا من المهاجرين والانصار ولم تذكروا انتم ان عندكم خلافة ولا غيركم بل صاروا الى ماوجب عليهم من قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وترك كل عمل خالفه ولو بلغ عمر هذا صار اليه ان شاء الله كما صار الى غيره مما بلغه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بتقواه الله وتأديته الواجب عليه من اتباع امر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمه بان ليس لاحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم امر وان طاعة الله في اتباع امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ( قال الشافعي ) فان قال لي قائل فداني على ان عر عمل شيئا ثم صار الى غيره لخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ( قلت ) فان اوجدتكم قال في ايجادك اياي ذلك دليل على امرين أحدهما انه قد يعمل من جهة الراي اذا لم يجد سنة والاخر ان السنة اذا وجدت وجب عليه ترك عمل نفسه ووجب على الناس ترك كل عمل وجدت السنة بخلافه وابطال ان السنة لا تثبت الا بخبر قد علم انه لا يوهنها شيء خالفها ( قال الشافعي ) أخبرنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول الدية للعاقلة ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئا حتى أخبره النخاع بن سفيان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب اليه ان يورث امرأة أشيم الضبابي من ديةه فرجع اليه عمر ( قال الشافعي ) وقد فسرنا هذا قبل هذا الموضع ( قال الشافعي ) أخبرنا سفيان عن عمرو ابن دينار وابن طاوس عن طاوس ان عمر قال اذكر الله امرأ سمع من النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين شيئا فقام حمل س مالمال بن النابغة فقال كنت بين جارينين لي يعني ضربتين فضربت احدهما الاخرى بسلم فالت جنينا ميتا فمضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة فقال عمر رضي الله عنه لو لم يسمع هذا القضية فاني به غير هذا وقال غيره ان كدنا ان نقضى في مثل هذا برأينا ( قال الشافعي ) فقد رجع عمر عما كان يقضى به الحديث النخاع الى ان خالف فيه حكم نفسه وأخبر في الجنين انه لو لم يسمع هذا القضي فيه غيره وقال ان كدنا ان نقضى في مثل هذا برأينا ( قال الشافعي ) يخبر والله أعلم ان السنة اذا كانت موجودة بان في النفس مائة من الابل فلا يعدو الجنين أن يكون حيا فتكون فيه

مائة من الابل أو مئتا فلاح في فيه فلما أخبر بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه سلم له ولم يجعل لنفسه الا اتباعه فيما مضى حكمه بخلافه وفيما كان رايامته لم يبلغه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيء فلما أخبر بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلغه خلاف فعله صار الى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وترك حكم نفسه وكذلك كان في كل أمره وكذلك يلزم الناس أن يكونوا (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عمر بن الخطاب أمارجع بالناس عن خبر عبد الرحمن بن عوف (قال الشافعي) يعني حين خرج الى الشام فبلغه وقوع الطاعون بها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر رضي الله عنه ذكر الجوس فقال ما أدري كيف أصنع في أمرهم فقال له عبد الرحمن بن عوف أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سمعناهم سنة أهل الكتاب (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار أنه سمع بحالة يقول ولم يكن عمر أخذ الجزية من الجوس حتى أخبره عبد الرحمن بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس هجر (قال الشافعي) وكل حديث كتمته منقطعا فقد سمعته متصلا ومشهورا عن روى عنه بنقل عامة من أهل العلم بعرفونه عن عامة ولاكني كرهت وضع حديث لا أنفعه حفظا خوف طول الكتاب وغاب عني بعض كتيبي وتحقق بما يعرفه أهل العلم ما حفظت فاخصرته خوف طول الكتاب فأتيت ببعض ما فيه الكفاية دون تقصص العلم في كل أمره (قال الشافعي) فقبل عمر خبر عبد الرحمن بن عوف في الجوس فاخذ منهم وهو يتلو القرآن من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاعرون ويقرأ القرآن بقتال الكافرين حتى يسلموا وهو لا يعرف فيهم عن النبي صلى الله عليه وسلم شيأ وهم عنده من الكافرين غير أهل الكتاب فقبل خبر عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم فاتبعه وحديث بحالة موصول قد أدرك عمر بن الخطاب رجلا وكان كاتب البعض ولاته (قال الشافعي) فان قال قائل قد طلب عمر مع رجل أخبره خبرا آخر قيل له لا يطلب عمر مع رجل أخبره خبرا آخر الا على احدى ثلاث معان اما أن يحتاط فيكون وان كانت الحجة تثبت بخبر الواحد فخير اثنين أكثر وهو لا يزيد بها الا ثبوتا وقد رأيت من أثبت خبر الواحد من يطلب معه خبرا ثانيا ويكون في يده السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم من خمسة وجوه فيحدث بسادس فيكتبه لان الاخبار كلها تواترت وتظاهرت كان أثبت للحجة وأطيب لنفس السامع وقد رأيت من الحكماء من يثبت عنده الشاهدان العدلان والثلاثة فيقول للشهود له زني

شهودا وانما يريد بذلك أن يكون أطيب لنفسه ولو لم يزد المتشبهون له على شاهد من الحكماء  
 بهما ( قال الشافعي ) ويحتمل أن يكون لم يعرف الخبر فيقف عن خبره حتى يأتي بخبر  
 يعرفه وهكذا من أخبر عن لا يعرف لم يقبل خبره ولا يقبل الخبر إلا عن معروف بالاستئصال  
 لأن يقبل خبره ويحتمل أن يكون الخبر له غير مقبول القول عنده فيرد خبره حتى يجد غيره  
 ممن يقبل قوله ( فان قال قائل ) فإلى أي المعاني ذهب عمر عندكم ( قلنا ) أما في خبر أبي  
 موسى فإلى الاحتياط لأن أبا موسى ثقة أمين عنده ان شاء الله ( فان قال قائل ) ما دل على  
 ذلك ( قلنا ) قد روى مالك بن أنس عن ربيعة عن غير واحد من علماءهم حديث أبي موسى  
 وأن عمر قال لأبي موسى أما إنني لم أكن في خشيت أن يقول الناس على رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ( قال الشافعي ) فان قال قائل هذا منقطع فالجواب فيه ثابتة لأنه لا يجوز على  
 إمام في الدين عمر ولا غيره أن يقبل خبر الواحد من غير موافقة ولا يكون الإجماع غوم به الجمة  
 عنده ثم يرد مثله أخرى ولا يجوز هذا على عالم عاقل أبدا ولا يجوز على حاكم أن يقضي  
 بشاهد من مرة ويمنع بهما أخرى إلا من جهة جرحهما أو الجهالة بعد انهما وعمر غاية في العلم  
 والعقل والامانة والفضل ( قال الشافعي ) وفي كتاب الله دليل على ما وصفت قال الله جل  
 ثناؤه أنا أرسلنا نوحا إلى قومه وقال ولقد أرسلنا نوحا إلى قومه وقال وأوحينا إلى إبراهيم  
 وإسماعيل وقال وإلى عاد أناسهم هودا وقال وإلى عاد أناسهم صالحا وقال وإلى مدين أناسهم  
 شعيبا وقال كذبت قوم لوط المرسلين الآية وقال لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم أنا وأوحينا  
 إليك كما أوحينا إلى نوح وقال وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ( قال الشافعي )  
 فاتمام جل ثناؤه جنته على خلقه في أنبيائه بالاعلام التي باينوا بها خلقه وسواهم وكانت الجمة  
 بها نائبة على من شاهد أمورا الانبياء ودلائلهم التي باينوا بها غيرهم ومن بعدهم وكان  
 الواحد في ذلك وأكثر منه سواء اذ تقوم الجمة بالواحد منهم قيامها بالأكثر وقال تعالى  
 واضرب لهم مثلا أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون ( قال الشافعي ) فظاهر الجمع  
 عليهم باثنين ثم ثالث وكذا أقام الجمع على الامم بواحد وليست الزيادة في التأكيد ما نعمة أن  
 تقوم الجمة بواحد اذا عطاها الله ما يبين به الخلق غير القبيين ( قال الشافعي ) أخبرنا مالك عن  
 سعد بن اسحق بن كعب بن عجرة عن عمته زينب بنت كعب ان الفريضة بنت مالك بن سنان  
 أخبرتها انها جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم تسأله أن يرجع إلى أهلها في بني خديجة فان  
 زوجها خرج في طلب أعبله حتى اذا كان في طرف القلوم لحقهم فقتلوه فسلات رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ان أرجع إلى أهلي فان زوجي لم يتركني في مسكن يملكه قالت فقال رسول



الله صلى الله عليه وسلم نعم فأنصرفت حتى اذا كنت في الحجرة أو في المسجد دعاني أو أمرني  
 فدعيت له فقال كيف قلت فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن زوجي فقال  
 امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتمدت فيه أربعة أشهر وعشرا فلما كان  
 عثمان أرسلني الى فسا أني عن ذلك فاخبرته فأتبعه وقضى به (قال الشافعي) وعثمان في  
 امامته وفضله وعلمه بقضى بخبر امرأته بين المهاجرين والانصار (قال الشافعي) أخبرنا مسلم  
 ابن خالد عن ابن جريج قال أخبرني الحسن بن مسلم عن طاوس قال كنت مع ابن عباس اذا قال  
 له زيد بن ثابت أتعتني أن تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت فقال له ابن عباس  
 اما لا فسل فلانة الانصارية هل أمرها بذلك النبي صلى الله عليه وسلم فرجع زيد بن ثابت  
 فحك ويقول ما أراك الا قد صدقت (قال الشافعي) سمع زيدا النهي أن يصدر أحد  
 من الحاج حتى يكون آخر عهده بالبيت وكانت الحائض عنده من الحاج الداخلين في ذلك  
 النهي فلما أفتاها ابن عباس بالصبر اذا كانت قد زارت البيت بعد النحر أنكر عليه  
 زيد فلما أخبره ابن عباس عن المرأة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها بذلك فسا لها  
 فاخبرته فصديق المرأة ورأى ان حقا عليه أن يرجع عن خلاف ابن عباس وما لابن عباس حجة  
 غير خبر المرأة (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير قال  
 قلت لابن عباس ان فوفا البكالي يزعم ان موسى صاحب الخضر ليس موسى بنى اسرائيل  
 فقال ابن عباس كذب عدو الله أخبرني أبي بن كعب قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ثم ذكر حديث موسى والخضر بشئ يدل على ان موسى عليه السلام هو موسى بنى  
 اسرائيل صاحب الخضر (قال الشافعي) فابن عباس مع فقهه وفهمه ورعه ثبت خبر أبي  
 ابن كعب وحده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يكذب به امرأ من المسلمين اذا  
 حدثه أبي بن كعب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما فيه دلالة على أن موسى بنى  
 اسرائيل صاحب الخضر (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد عن ابن جريج قال  
 أخبرني عامر بن مصعب ان طاوسا أخبره أنه سأل ابن عباس عن الركنين بعد العصر فنهاه  
 عنهما قال طاوس فقامت ما أدهما فقال ابن عباس وما كان لمؤمس ولا مؤمنة اذا قضى الله  
 ورسوله أمر أن يكون لهم الخيرة من أمرهم الآية (قال الشافعي) فرأى ابن عباس الحجة فأتته  
 على طاوس بخبره عن النبي صلى الله عليه وسلم ودله بتلاوة كتاب الله على ان فرضا عليه أن  
 لا تكون له الخيرة اذا قضى الله ورسوله أمر او طاوس حينئذ انما يعلم قضاء رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم بخبر ابن عباس وحده ولم يدعه طاوس بان يقول هذا خبرك وحده فلا أتبعه

عن النبي صلى الله عليه وسلم لانه قد يمكن أن تنسى (فان قال قائل) كره ان يقول هذا ابن عباس فابن عباس أفضل من ان يتوفى أحد أن يقول له حقا قد رآه وقد نهاه عن الركنين بعد العصر فاخبره أنه لا يدعهما قبل أن يعلمه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنهما ( قال الشافعي ) أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قال كنا نختار ولا ترى بذلك بأسا حتى زعم رافع ابن خديج ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنهما فتر كناهما من اجل ذلك ( قال الشافعي ) فابن عمر قد كان ينفع بالخبرة ويراها حلالا ولا يتوسع اذا أخبر واحد لا يتهمه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عنهما ان يخبر بعد خبره ولا يستعمل رأيه مع ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عنها ولا يقول ما عاب هذا علينا احد ونحن نعمل به الى اليوم وفي هذا ما يبين ان العمل بالنهي بعد النبي صلى الله عليه وسلم اذ لم يكن يخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوهن الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم ( قال الشافعي ) أخبرنا مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان معاوية بن أبي سفيان باع سقاية من ذهب او ورق باكثر من وزنها فقال له ابو الدرداء سمعت النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن مثل هذا فقال معاوية ما ارى بهذا بأسا فقال ابو الدرداء من بعد زني من معاوية اخبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخبرني عن رأيه لا أساسا كنتك بأرض ( قال الشافعي ) فرأى ابو الدرداء الجلة تقوم على معاوية يخبره ولما لم يرد ذلك معاوية فارق ابو الدرداء الارض التي هو بها اعظاما لان ترك خبر ثقة عن النبي صلى الله عليه وسلم ( قال الشافعي ) واخبرنا ان أبا سعيد الخدري لقي رجلا فاخبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا فذكر الرجل خبرا يخالفه فقال ابو سعيد الخدري والله لا آوئى واياك سعة بيت أبدا ( قال الشافعي ) كان يرى ضيقا على الخبر الا ان يقبل خبره وقد ذكر خبرا يخالف خبرا بنى سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولكن في خبره وجهان احدهما يحتمله به خلاف خبرا بنى سعيد والاخر لا يحتمله ( قال الشافعي ) اخبرني من لا أتهم عن ابن ابي ذئب قال اخبرني مخلد بن خفاف قال اتبعت غلاما فاستغلمته ثم ظهرت منه على عيب فخاصمت فيه الى عرب بن عبد العزيز ففضى لي برده وقضى على برد غلمته فأثبت عروبة بن الزبير فاخبرته فقال ارواح اليه العشي فاخبره ان عائشة اخبرني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في مثل هذا بان الخراج بالضمان فجاءت الى عمر فأخبرته بما اخبرني عروبة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال عمر بن عبد العزيز فإيسر علي من قضاء قضيته الله يعلم اني لم ارد فيه الا الحق فبلغني فيه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فارد قضاء عمر وأثقت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم

فراح اليه عروة فقضى الى ان آخذ الخراج من الذي قضى به على له (قال) اخبرني من  
لاهم من اهل المدينة عن ابن ابي ذئب قال قضى سعد بن ابراهيم على رجل بقضية برأى  
ربيعه بن أبي عبد الرحمن فاخبرته عن النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف ما قضى به فقال سعد  
لربيعه هذا ابن أبي ذئب وهو عندى ثقة يخبرني عن النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف ما قضيت  
به فقال له ربيعة قد اجتهدت ومضى حكمك فقال سعد وايجبا انفذ قضاء سعد بن أم سعد وأرد  
قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بل أرد قضاء سعد بن أم سعد وأنفذ قضاء رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فدعا سعد بكاب القضية فشقه وقضى للقضى عليه (قال الشافعي) أخبرني  
أبو حنيفة بن سمال بن الفضل الشهاني قال أخبرني ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي سريح  
الكعبي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح من قتل له قتيل فهو بخير النظرين ان  
أحب أخذ العقل وان أحب فله القود قال أبو حنيفة فقلت لابن أبي ذئب أنا خذ هذا يا أبا  
الحارث فضرب صدرى وصاح على صياحا كثيرا ونال منى وقال أحدك عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وتقول أنا خذ به نعم آخذ به وذلك الفرض على وعلى من سمعه ان الله تبارك  
وتعالى اختار محمد أصلي الله عليه وسلم من الناس فهذا هم به وعلى يديه واختار لهم ما اختار  
له وعلى لسانه فعلى الخلق أن يتبعوه طائعين أو دافرين لا يخرج لمسلم من ذلك قال وما سكنت  
حتى تذب أن يسكت (قال الشافعي) وفي ثبت خبر الواحد أحاديث يكفي بعض هذا منها  
ولم يزل سبيل سلفنا والقرون بعدهم الى من شاهدنا هذه السبيل وكذلك حكى لنا عن حكى  
لنا عنه من أهل العلم بالبلدان (قال الشافعي) ووجدنا سعيدا بالمدينة يقول أخبرني أبو  
سعيد الخدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصرف فيثبت حديثه سنة ويقول حدثني  
أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصرف فيثبت حديثه سنة وروى عن الواحد  
غيره ما فيثبت حديثه سنة ووجدنا عروة يقول حدثني عائشة أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قضى أن الخراج بالضمان فيثبت سنة وروى عنهما عن النبي صلى الله عليه  
وسلم شيئا كثيرا فيثبت سنةنا بل بها ويحرم وكذلك وجدنا يقول حدثني أسامة بن زيد  
عن النبي صلى الله عليه وسلم ويقول حدثني عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وغيرهما فيثبت خبر كل واحد منهما على الانفراد سنة ثم وجدنا أيضا يصير الى أن يقول  
حدثني عبد الرحمن بن عبد القارى عن عمر ويقول حدثني يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب  
عن أبيه عن عمر ويثبت كل واحد من هذا خبرا عن عمر ووجدنا القاسم بن محمد يقول  
حدثني عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ويقول في حديث غيره وحدثني ابن عمر عن

النبي صلى الله عليه وسلم وثبت خبر كل واحد منهم على الانفراد سنة و يقول حدثني عبد  
الرحمن وجميع ابن زيد بن حارثة عن خنساء بنت خزام عن النبي صلى الله عليه وسلم فيثبت  
خبر هاشمة وهو خبر امرأاة واحدة و وجدنا على بن حسين يقول أخبرني عمرو بن دينار  
عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر  
ولا الكافر المسلم فيثبت هاشمة ويثبتها الناس بخبر هاشمة و وجدنا كذلك محمد بن علي بن  
حسين يخبر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة عن  
النبي صلى الله عليه وسلم فنثبت كل ذلك سنة (قال الشافعي) و وجدنا محمد بن جبير بن مطعم  
ونافع بن جبير بن مطعم ويزيد بن طلحة بن ركانة ومحمد بن طلحة بن ركانة ونافع بن جبير بن  
عبد يزيد وأباسمة بن عبد الرحمن بن عوف وحميد بن عبد الرحمن وطلحة بن عبيد الله بن  
عوف ومصعب بن سعد بن أبي وقاص وإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف وخارجة بن زيد  
ابن ثابت وعبد الرحمن بن كعب بن مالك وعبد الله بن أبي قتادة وسليمان بن يسار  
وعطاء بن يسار وغيرهم من محدثي أهل المدينة كلهم يقول حدثني فلان لرجل من أصحاب  
النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أو من التابعين عن رجل من  
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم فنثبت ذلك سنة و وجدنا  
عطاء وطاوسا ومجاهدا وابن أبي مليكة وعكرمة بن خالد وعبيد الله بن أبي يزيد وعبد الله  
ابن باباه ومحمد بن المنكدر وابن أبي عمار ومحدثي المكيين و وجدنا وهب بن منبه باليمن  
هكذا ومكحول بالسام وعبد الرحمن بن غنيم والحسن وابن سيرين بالبصرة والاسود  
وعلقمة والشعبي بالكوفة ومحدثي الناس وأعلامهم بالامصار كلهم يحفظ عنه  
تثبت خبر الواحد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والانهاء اليه والافتاء به وقبله كل  
واحد منهم عن فوقه وقبله عنه من تحته (قال الشافعي) ولو جاز لاحد من الناس أن  
يقول في علم الخاصة اجمع اجمع المسلمون قديما وحديثا على تثبيت خبر الواحد والانهاء اليه  
بأنه لم يعلم من فقهاء المسلمين أحدا الا وقد ثبتته جازي وليكن أقول لم أحفظ عن فقهاء  
المسلمين انهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد فيما وصفت من أن ذلك موجود على كلهم  
(قال الشافعي) فان شبهه على رجل بأن يقول قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
حديث كذا وحديث كذا وكان فلان يقول قولا يخالف ذلك الحديث فلا يجوز زعدي  
على عالم أن يثبت خبر واحد في كثير أو بجل به أو يحرم ويرد مثله الا من جهة أن يكون  
عنده حديث يخالفه أو يكون ما سمع ومن سمع منه أو وثق عنده من حديثه خلافاً أو

يكون من حديثه ليس بحافظ أو يكون منهما عنده أو يترجم من فوقه ممن حديثه أو يكون  
الحديث محتملا لمعنيين فيه أول ويذهب إلى أحدهما دون الآخر وأما أن يتوهم متوهم أن  
فقيهها عاقل لا يثبت سنة بخبر واحد مرة أو مراراً ثم يدعيها بخبر مثله أو وثق بلا واحد من هذه  
الوجوه التي تشبه بالثبوت بل فيها كاشبه على المتأولين في القرآن أو تهمة المخبر أو علم بخبر  
بخلافه فلا يجوز أن شاء الله فان قال قائل قل فقيه في بلد أو قد روى كثير ياخذ به وقليل لا  
يتركه فلا يجوز عليه إلا من الوجوه التي وصفت أو من أن يروى عن رجل من التابعين أو  
من دونهم قولاً لا يلزمه الأخذ به فيكون انما رواه لمعرفة قوله لا لأنه حجة عليه وفاقه أو  
خافه فان لم يسلك واحداً من هذه السبل فيعذر به بعضها فقد أخطأ خطأ عظيماً لا عذر له فيه  
عندنا والله أعلم (قال الشافعي) فان قال قائل هل يفرق معنى قولك حجة قيل له ان شاء الله  
نعم فان قال فإن ذلك قلنا أما ما كان نص كتاب بين أو سنة مجمعة عليها فالعذر فيه  
مقطوع ولا يسمع الشك في واحد منهما ومن امتنع من قبوله استتيب فاما ما كان من سنة  
من خبر الخاصة الذي قد يختلف الخبر فيه فيكون الخبر محتملاً للتأويل وجاء الخبر فيه من  
طريق الانفراد فالجدة فيه عندي أن يلزم العالمين حتى لا يكون لهم رد ما كان متصوفاً منه  
كما يلزمهم أن يقبلوا شهادة العدول لان ذلك احاطة كما يكون نص الكتاب وخبر  
العامية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولولشك في هذا شك لم نقل له تب وقلنا ليس لك ان  
كنت عالماً أن تشك كإليس لك الآن نقضي بشهادة الشهود العدول وان أمكن فيهم الغلط  
ولكن نقضي بذلك على الظاهر من صدقهم والله ولي ما غاب عنك منهم (قال الشافعي) فقال  
فهو يقوم بالحديث المنقطع حجة على من علمه وهل يختلف المنقطع أو هو وغيره سواء  
(قال الشافعي) فقلت له المنقطع مختلف فن شاهد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
التابعين حدث حديثاً منقطعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر عليه بامور منها أن ينظر  
إلى ما أرسل من الحديث فان شاركه فيه الحفاظ المؤمنون فأسندوه إلى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عئل معنى ما روى كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه وان انفرد  
بإرسال حديث لم يشاركه فيه من يسند قبل ما ينفرده من ذلك ويعتبر عليه بان ينظر هل  
يوافقه من سئل غيره من قبل العلم عنه من غير رجاله الذين قبل عنهم فان وجد ذلك كانت  
دلالة تقوية له من سئل وهو أضعف من الأولى وان لم يوجد ذلك نظر إلى بعض ما يروى عن  
بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قولاً له فان وجد يوافق ما روى عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم كانت في هذا دلالة على أنه لم يأخذ من سئل إلا عن أصل يصح ان شاء الله تعالى



( قال الشافعي ) وكذلك ان وجد عوام من أهل العلم يفتون بنسب معنى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ( قال الشافعي ) ثم يعتبر عليه بان يكون اذا سمى من روى عنه لم يسم مجهولا ولا مرغوبا عن الرواية عنه فيستدل بذلك على صحته فيما روى عنه ويكون اذا شارك أحدا من الحفاظ في حديث لم يخالفه فان خالفه ووجد حديثه ناقصا كانت في هذه دلالة على صحة مخرج حديثه ومتى خالف ما وصفت أضر بحديثه حتى لا يسع أحدا منهم قبول مرسله واذا وجدت الدلائل لصحة حديثه بما وصفت أحيينا أن نقبل مرسله ولا نستطيع أن نزع أن الجملة تثبت به نبوتها بالمتمصل وذلك أن معنى المنقطع متعيب يحتمل أن يكون حمل عن يرغب عن الرواية عنه اذا سمى وان بعض المنقطعات وان وافقه مرسل مثله فقد يحتمل أن يكون مخرجهما واحدا من حديث من لو سمى لم يقبل وان قول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اذا قال برأيه لو وافقه لم يدل على صحة مخرج الحديث دلالة قوية اذا نظر فيها ويمكن أن يكون انما غلط به حين سمع قول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بوافقه ويحتمل مثل هذا فيمن وافقه من بعض الفقهاء ( قال الشافعي ) فاما من بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فلا أعلم منهم واحدا يقبل مرسله لامور أحدها أنهم أشد تجورا فيمن يروون عنه والاخر أنهم يوجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا بضعف مخرجه والاخر كثرة الاحالة في الاخبار فاذا كثرت الاحالة كان أمكن لاوهم وضعف من يقبل عنه ( قال الشافعي ) وقد خبرت بعض من خبرت من أهل العلم فرأيتهم أتوا من خصلة وضدها رأيت الرجل يفتن بيسير العلم أو يريد أن لا يكون مستفيد الا من جهة قد يتركه من مثلها أو أريح فيكون من أهل التقصير في العلم ورأيت ممن عاب هذا السبيل ورغب في التوسع في العلم من دعاه ذلك الى القبول عن لو أمسك عن القبول عنه كان خيرا له ورأيت الغفلة قد تدخل على أكثرهم فيقبل عن يرد مثله وخيرا منه ويدخل عليه فيقبل عن يعرف ضعفه اذا وافق قول لا يقوله ويرد حديث الثقة اذا خالف قول لا يقوله ويدخل على بعضهم من جهات ومن نظري العلم بخبرة وقلة غفلة استوحش من مرسل كل من دون كبار التابعين بدلائل ظاهرة فيها قال فلم فرقت بين التابعين المتقدمين الذين شاهدوا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين من شاهد بعضهم دون بعض ( قال الشافعي ) فقلت لبعدها حالة من لم يشاهد أكثرهم قال فلم لا تقبل المرسل منهم ومن كل فقيه دونهم قلت لما وصفت قال فهل تجد حديثا تبلغ به رسول الله صلى الله عليه وسلم مرسل عن ثقة لم يقل أحد من أهل الفقه به قلت نعم أخبرنا سفيان

ابن عيينة عن محمد بن المنكدر أن رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان لي مالا وعيالا وان لابي مالا وعيالا وانه يريد ان يأخذ مالي فيطعمه عياله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت وما لك لا يبيك فقال أما نحن فلأنا أخذنا هذا ولكن من أصحابك من يأخذ به قلت لا لأن من أخذ به هذا جعل للاب الموسر أن يأخذ مال ابنه قال أجل وما يقول هذا أحد فلم يخافه الناس قلت لأنه لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم وان الله جل ثناؤه لم يفرض للاب ميراثه من ابنه فجعله كوارث غيره وقد يكون أقل حظا من كثير من الورثة دل ذلك على أن ابنه مائل للمال دونه قال فحمد بن المنكدر عندهم كناية في الثقة قلت أجل والفضل في الدين والورع ولكن لا اندري عن قبل هذا الحديث وقد وصفت لك ان الشاهدين العدلين يشهدان على الرجلين فلا تقبل شهادتهما حتى يعدلاهما أو يعدل لهما غيرهما قال فتذكر من حديثكم مثل هذا قلت نعم أخبرنا الثقة عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلا فدخل في الصلاة أن يعيد الوضوء والصلاة فلم يقبل هذا لأنه مرسل ثم أخبرنا الثقة عن معمر عن ابن شهاب عن سليمان بن أرقم عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث وابن شهاب عندنا امام في الحديث والتخيير وثقة الرجال انما يسمى بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ثم خيار التابعين ولا نعلم محمدا يسمى أفضل ولا أشهر من يحدث عنه ابن شهاب قال فانما زاهأني في قبوله عن سليمان بن أرقم قلت رآه رجلا من أهل العلم والمروءة والعقل فقبل عنه وأحسن الظن به فسكت عن اسمه اما لأنه أصغر منه واما لغير ذلك وسأله معمر عن حديثه عنه فأسنده له فلما أمكن في ابن شهاب أن يروي عن سليمان بن أرقم مع ما وصفت به ابن شهاب لم يؤمن مثل هذا على غيره قال فهل تجد لرسول الله صلى الله عليه وسلم سنة ثابتة من جهة الاتصال خالفها الناس كلهم قلت لا ولكن قد أجدها الناس مختلفين فيها منهم من يقول بها ومنهم من يقول بخلافها فاما سنة ثابتة يكونون مجمعين على القول بخلافها فلم أجدها قط كما وجدت المرسل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وقلت له أنت تسأل عن الحجة في رد المرسل وترده ثم تجاوزت رد المسند الذي يلزمك عندنا ألا تأخذ به

### ﴿ باب الإجماع ﴾

(قال الشافعي) فقال لي قائل قد فهمت مذهبي في أحكام الله ثم أحكام رسوله صلى الله عليه وسلم وان من قبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعن الله قبل لأن الله جل ثناؤه

افترض طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقامت الحجة بما قلت بان لا يجعل لمسلم علم كتابا ولا سنة أن يقول بخلاف واحد منهما وعلمت ان هذا فرض الله فما جئت في أن تتبع ما أجمع الناس عليه مما ليس فيه نص حكم الله ولم يحكم به عن النبي صلى الله عليه وسلم أنزع ما يقول غيرك ان اجماعهم لا يكون أبدا الا على سنة ثابتة وان لم يحكموها ( قال الشافعي ) أما ما اجتمعوا عليه فذكر وان الله حكاية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكما قالوا ان شاء الله وأما ما لم يحكموه فاحتمل ان يكون قالوه حكاية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحتمل غيره فلا يجوز ان نعهده حكاية لانه لا يجوز أن يحكى الا سمعوا ولا يجوز ان يحكى أحد شيئا بتوهم يمكن فيه غير ما قال فكما نقول بما قالوا به اتباعا لهم ونعلم انهم اذا كانت سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تعزب عن عامتهم وقد تعزب عن بعضهم ونعلم أن عامتهم لا تجتمع على خلاف السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا على خطأ ان شاء الله فان قال قائل فهل من شيء يدل على ذلك ونشده به قلت أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نضر الله عبدا سمع مقالتي فحفظها وعملها وأداها فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقهه الى من هو أفقه منه ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم خلاص العمل لله والنصيحة للمسلمين ولزوم جماعة المسلمين فان دعوتهم تحيط من ورائهم ( قال الشافعي ) وأخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن أبي ليبد عن سليمان بن يسار عن أبيه ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قام بالجابية خطيبا فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فينا كقياحي فيكم فقال اكرموا أصحابي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يظهر الكذب حتى ان الرجل ليحلف ولا يستحلف ويشهد ولا يستشهد الا فخره بحجة الجنة فليلزم الجماعة فان الشيطان مع الفساد وهو من الاثنين أبعد ولا يخلون رجل بامرأة فان الشيطان نالهما ومن سرته حسنة وساءته سيفة فهو مؤمن قال فامعنى أمر النبي صلى الله عليه وسلم بلزوم جماعتهم قلت لا معنى له الا واحد قال فكيف لا يحتمل الا واحدا قلت اذا كانت جماعتهم متفرقة في البلدان فلا يقدّر أحد أن يلزم جماعة أبدا ان قوم متفرقين وقد وجدت الابدان تكون مجمعة من المسلمين والكافرين والأتقياء والفجار فلم يكن في لزوم الابدان معنى لانه لا يمكن ولان اجتماع الابدان لا يصنع شيئا فلم يكن لازم جماعتهم معنى الا ما عليه جماعتهم من التحليل والتعريم والطاعة فيهما ومن قال بما نقول به جماعة المسلمين فقد لزم جماعتهم ومن خالف ما نقول به جماعة المسلمين فقد خالف جماعتهم التي أمر بلزومها وانما تكون الغفلة في الفرقة فاما

الجماعة فلا يمكن فيها كافة غفلة عن معنى كتاب ولا سنة ولا قياس ان شاء الله (قال الشافعي) فقال فن أين قلت فقال بالقياس فيما لا كتاب فيه ولا سنة ولا اجماع اذ القياس نص خبر لازم قلت لو كان القياس نص كتاب أو سنة قيل في كل ما كان فيه نص كتاب هذا حكم الله في كتابه وفي كل ما كان فيه نص سنة قيل هذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل له قياس قال فما القياس أهو الاجتهاد أم هما فترقان قلت هما اسمان بمعنى واحد قال فاجاعهما قلت كل ما نزل بعلم ففيه حكم لازم أو على سبيل الحق فيه دلالة موجودة وعليه اذا كان فيه بعينه حكم وجب اتباعه واذا لم يكن فيه بعينه طلبت الدلالة على سبيل الحق فيه بالا جهاد والاجتهاد القياس قال أفرأت العالمين اذا قاسوا على احاطة منهم من أنهم أصابوا الحق عند الله قلت وهل يسعهم أن يختلفوا في القياس وهل كفوا كل أمر من سبيل واحدة أو من سبيل متفرقة وما الحجة في ان لهم أن يقيسوا على الظاهر دون الباطن وانه يسعهم أن يتفرقوا وهل يختلف ما كفوا في أنفسهم وما كفوا في غيرهم ومن الذي له أن يجتهد فيقيس في نفسه دون غيره والذي له أن يقيس في نفسه وغيره (قال الشافعي) فقلت له العلم من وجوه منه احاطة في الظاهر والباطن ومنه حق في الظاهر فالاحاطة منه ما كان نص حكم لله أو سنة لرسوله صلى الله عليه وسلم نقلتها العامة عن العامة فهذان السبيلان اللذان شهد بهما فيما أحل أنه حلال وفيما حرم أنه حرام وهذا الذي لا يسع أحدا عندنا جهله ولا الشك فيه وعلم الخاصة سنة من خبر الخاصة يعرفها العلماء ولا يكفها غيرهم وهي موجودة فيهم أو في بعضهم بصدق الخاص المخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بها وهذا اللازم لاهل العلم أن يصيروا اليه وهو الحق في الظاهر كما تقبل يشاهدون وذلك حق في الظاهر وقد يمكن في الشاهدين الغلط وعلم اجماع وعلم اجتهاد بقياس على طلب اصابة الحق فذلك حق في الظاهر عند قايسه لا عند العامة من العلماء ولا يعلم الغيب فيه الا الله قال واذا طلب العلم فيه بالقياس فقيس بجمعة أئمة في القاييسون في أكثره وقد تجددهم يختلفون والقياس من وجهين أحدهما أن يكون الشيء في معنى الاصل فلا يختلف القياس فيه وان يكون الشيء له في الاصول أشباه فذلك الحق بأولاهيه وأكثرها شبها فيه وقد يختلف القاييسون في هذا قال فاجدني ما أعرف به ان العلم من وجهين أحدهما احاطة بالحق في الظاهر والباطن والاخر احاطة بحق في الظاهر دون الباطن مما أعرف فقلت له أرايت اذا كنا في المسجد الحرام نرى الكعبة أكلفنا أن نسمة بلها باحاطة قال نعم قلت وفرضت علينا الصلاة والزكاة والحج وغير ذلك أكلفنا

الاحاطة في أن تأتي فيما علينا باحاطة قال نعم قلت وحين فرض علينا أن نجعل الزاني مائة  
ونجعل القاذف ثمانين ونقتل من كفر بعد اسلامه ونقطع من سرق أكلفنا أن نفعل هذا  
عن ثبت عليه باحاطة حتى نعلم أنا قد أخذنا منه قال نعم قلت واستوى ما كلفنا في أنفسنا  
وغيرنا إذا كنا ندركه في أنفسنا بأننا نعلم منها ما لا يعلم غيرنا ومن غيرنا ما لا يدركه علمنا عما  
كادرا كنا العلم في أنفسنا قال نعم قلت وكلفنا في أنفسنا أنما كنا أن نتوجه الى البيت  
بالقبلة قال نعم قلت اقتجدنا على احاطة من أننا قد أصبنا البيت بتوجهنا قال أما كوجودكم  
حين كنتم ترون البيت فلا وأما أنتم فقد أدبتم ما كلفتم قلت والذي كلفنا في طلب العين  
المغيب غير الذي كلفنا في طلب العين المشاهد قال نعم قلت وكذلك كلفنا أن نقبل عدل  
الرجل على ما ظهر لنا منه ونناكحه ونؤارنه على ما يظهر لنا من اسلامه قال نعم قلت وقد  
يكون غير عدل في الباطن قال قد يمكن هذا فيه ولكن لم تكلف فيه الا الظاهر قلت وحلال  
لنا أن نناكحه ونؤارنه ونجيز شهادته ونحرم علمنا دمه بالظاهر وحرام على غيرنا أن علم منه  
انه كافر الا قتله ومنعه المناكحة والموارنة وما أعطيناه قال نعم قلت ونجسد الفرض علمنا في  
رجل واحد مختلفا على مبلغ علمنا وعلم غيرنا قال نعم وكلفكم يؤدى ما عليه على قدر عمله قلت  
فهكذا قلنا لك فيما ليس لك فيه نص حكم لازم وانما نطلب باجتهاده بقياس وانما كلفنا فيه  
الحق عندنا قال أفجد لك تحكم بامر واحد من وجوه مختلفة قلت نعم إذا اختلفت أسبابه  
قال فاذا كرم منه شيئا قلت قد يقر الرجل عندى على نفسه بالحق لله وألبعض الأدميين  
فأخذه باقراره ولا يقر فأخذه ببيعة تقوم عليه ولا تقوم عليه بيعة فيدعى عليه فأمره  
بأن يحلف ويبرأ فيمتنع فأمر خصمه بأن يحلف وأخذه بما حلف عليه خصمه إذا أبى اليمين  
التي تبرئه ونحن نعلم أن اقراره على نفسه لشبهة على ماله وأنه يخاف ظلمه بالشع عليه أصدق  
عليه من شهادة غيره لان غيره قد يغلط ويكذب عليه وشهادة العدول عليه أقرب من  
الصدق من امتناعه من اليمين ويمين خصمه وهو غير عدل فأعطى منه بأسباب بعضها أقوى  
من بعض قال وهذا كله هكذا غيرنا إذا نكل عن اليمين أعطينا منه بالتكول قلت فقد  
أعطيت منه بأضعف مما أعطينا منه قال أجل ولكني أظنك في الاصل قلت وأقوى  
ما أعطيت به منه اقراره قال وقد يمكن أن يقر بحق لمسلم ناسيا أو غلطا فأخذه به قال أجل  
ولكنك لم تكلف الا هذا قلت أفلمست تراني كلف الحق من وجهين أحدهما حق باحاطة  
في الظاهر والباطن والاخر حق بالظاهر دون الباطن قال بلى ولكن هل تجد في هذا اقوة  
بكتاب أو سنة قلت نعم ما وصفت لك مما كلف في القبلة وفي نفسه وفي غيري قال الله جل



تناؤه ولا يحيطون بشئ من علمه الا بما شاء فاذا هم من علمه بما شاء وكما شاء لا معقب لحكمه  
وهو سريع الحساب وقال جل ثناؤه لنبيه صلى الله عليه وسلم يسألونك عن الساعة ايان  
مرساها فيم أنت من ذكرها الى ربك منتهاها ( قال الشافعي ) أخبرنا سفيان بن عيينة  
عن الزهري عن عروة قال لم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يسأل عن الساعة حتى أنزل الله  
عليه فيم أنت من ذكرها فانتهى وقال الله جل ثناؤه قل لا يعلم من في السموات والارض  
الغيب الا الله وقال الله تبارك وتعالى ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في  
الارحام وما تدرى نفس ماذا تكسب غدا وما تدرى نفس باى أرض تموت ان الله عليم خبير  
( قال الشافعي ) فالتاس متعبدون بان يقولوا ويفعلوا ما أمر واياه وينتهوا اليه لا يجاوزونه  
لانهم لم يعطون أنفسهم شيئا عما هو عطاء الله جل ثناؤه فنسأل الله عطاء مؤديا لحقه موجبا  
لمزيد

### باب الاجتهاد

( قال الشافعي ) قال أفجد تجوز ما قلت من الاجتهاد مع ما وصفت فقد ذكره قلت نعم  
استدلا لا يقول الله جل ثناؤه ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما  
كنتم فقولوا وجوهكم شطره قال فاشطره قلت تلقاؤه قال الشاعر

ان العسيب بهاء مخامرها \* فشطرها بصر العيين من مجبور ( ٣ )

( قال الشافعي ) فالعلم يحيط ان من توجه لقاء المسجد الحرام من نأت داره عنه على صواب  
بالاجتهاد للتوجه الى البيت بالدلائل عليه لان الذي كان العباد التوجه اليه وهو لا يدرى  
أصاب بتوجهه قصد المسجد الحرام أم أخطأه وقد يرى دلائل يعرفها فيتوجه بقدر  
ما يعرف ويعرف غيره دلائل غير ما فيتوجه بقدر ما يعرف وان اختلف توجههما قال فان  
أجزت لك هذا أجزت لك في بعض الحالات الاختلاف قلت فقل فيه ما شئت قال أقول لا يجوز  
قلت فهل أنا وأنت ونحن بالطريق عالمان قلت هذه القبلة وزعت خلافي على أئمتنا يتبع  
صاحبه قال ما على كل واحد من أن يتبع صاحبه قلت فليجب عليهما قال ان قلت لا يجب  
عليهما ان يصليا حتى يعلما باحاطة فهم الا يعلمان أبد المغيب باحاطة وهما اذا يدان الصلاة  
أو يرتفع عنهما فرض القبلة فيصليان حيث شأنا أو لا أقول واحدا من هذين وما أجديدا من  
أن أقول يصلى كل واحد منهما كما يرى ولم يكفنا غير هذا أو أقول كفا الصواب في الظاهر  
والباطن ووضع عنهما الخطأ في الباطن دون الظاهر قلت فافهم ما قلت فهو وجه عليك لآنك

( ٣ ) الذي في اسان العرب في مادة عسر وحسر

ان العسيب بهاء مخامرها \* فشطرها بصر العيين من مجبور

اه مخمجة

فرق بين حكم الباطن والظاهر وذلك الذي أنكرت علينا وأنت تقول إذا اختلفت قلت  
ولا بد من أن يكون أحدهما مخطئا قال أجل قلت فقد أجزت الصلاة وأنت تعلم أن أحدهما  
مخطئ ( قال الشافعي ) وقد يمكن أن يكونا معا مخطئين ( قال الشافعي ) وقالت له وهذا  
يلزمك في الشهادات وفي القياس قال ما أجده من هذا ولا أكني أقول هو مخطئ موضوع  
( قال الشافعي ) فقلت له قال جل ثناؤه لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم إلى بالغ الكعبة فأمرهم  
بالمثل وجعل المثل إلى عدلين يحكمان فيه فلما حرم ما كول الصيد عاما كانت لذوات الصيد  
أمثال على الأبدان فحكم من حكم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فقصي  
في الضبع بكبس وفي الغزال بمنز وفي الأرنب بعناق وفي اليربوع بجفرة والعلم يحيط أنهم  
أرادوا في هذا المثل شيئا بالبدن لا بالقيم ولو حكموا على القيم اختلفت أحكامهم لاختلاف  
أثمان الصيد في البلدان وفي الأزمان وأحكامهم فيها واحدة والعلم يحيط أن اليربوع ليس  
مثل الجفرة في البدن ولكنها كانت أقرب الأشياء منه شيئا فجعلت مثله وهذا من القياس  
يتقارب تقارب العزم من الطبي ويبعد قليلا بعد الجفرة من اليربوع ( قال الشافعي ) ولما  
كان المثل في الجبدان في الدواب من الصيد دون الطائر لم يجز فيه إلا ما قال عمر والله أعلم من  
أن ينظر إلى المقتول من الصيد فيجزى بأقرب الأشياء شيئا منه في البدن فإذا فات منها  
شيء رفع إلى أقرب الأشياء شيئا كقائت الضبع العنز فرفعت إلى الكبش وصغر  
اليربوع عن العناق فقص إلى الجفرة ( قال الشافعي ) وكان طائر الصيد لا مثل له في  
النعم لاختلاف خلقته وخلقه فجوزى القيمة خبرا وقياسا على ما كان ممنوعا على الإنسان فالتفه  
إنسان فعليه قيمته لما لكان ( قال الشافعي ) والحكم بالقيمة يجتمع في أنه يقوم بقيمة يومه  
وبلده ويختلف في الأزمان والبلدان حتى يكون الطائر يلدن درهم وفي البلد الآخر  
ثمان بعض درهم وأمرنا بأجزة شهادة العدل وإذا شرط علينا أن نقبل العدل ففيه دلالة على  
أن نرد ما خلفه وليس للعدل علامة تفرق بينه وبين غير العدل في بدنه ولا لفظه وإنما علامة  
صدقه بما يجتبر من حاله في نفسه فإذا كان الأغلب من أمره ظاهرا الخبر قبل وإن كان فيسه  
تقصير عن بعض أمره لانه لا يعرى أحدهما رأينا من الذئب وإذا خلط الذئب والعمل  
الصالح فليس فيه إلا الاجتهاد على الأغلب من أمره بالتمييز بين حسنة وقبيحة وإذا كان  
هكذا فلا بد من أن يختلف المجتهدون فيه وإذا ظهر حسنة فقبلنا بشهادة فجاءكم غيرنا فعلم  
منه ظهور الشيء كان عليه رده وقد حكم الحما كان في أمر واحد ورد قبول وهذا اختلاف  
وليس هذا اختلافا ولكن كل قد فعل ما عليه قال أفنته كرحمته في تجوز الاجتهاد قلت

نعم أخبرنا عبد العزيز بن محمد النراوردي عن يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد عن محمد  
 ابن ابراهيم بن الحارث التيمي عن بشر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن  
 عمرو بن العاص انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا حكم الحاكم فاجتهد  
 فاصاب فيه أجران واذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن  
 محمد عن يزيد بن الهاد قال حدثت بهذا الحديث أبابكر بن محمد بن عمرو بن حزم فقال هكذا  
 حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة (قال الشافعي) فقال هذه رواية منفردة  
 بردها على رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره وغيره عليك فيها موضع مطالبة قلت نعم نحن وأنت ممن  
 يثبتها قال نعم قلت فالذين يردونها اتكلموا بما وصفنا من ثبوتها وغيره قلت وأين موضع  
 المطالبة فيها فقال قد سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رويت من الاجتهاد خطأ  
 وصوابا (قال الشافعي) فقلت له فذلك الجدة عليك فقال وكيف فقلت اذ كر رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم انه يثاب على أحدهما أكثر مما يثاب على الآخر ولا يكون الثواب فيما  
 لا يسع ولا الثواب في الخطأ الموضوع لانه لو كان اذا قيل له اجتهد على الظاهر فاجتهد كما أمر  
 على الظاهر كان مخطئاً خطأ مرفوعاً كما قلت كانت العقوبة في الخطأ فيما يرى والله أعلم  
 أولى به وكان أكثر أمره أن يغفر له ولم يشبه أن يكون له ثواب على خطأ لا يسعه وفي هذا دليل  
 على ما قلناه انما كاف في الحكم الاجتهاد على الظاهر دون الغيب والله أعلم قال ان هذا  
 ليحتمل ان يكون كما قلت ولكن ما معنى صواب وخطأ قلت له مثل معنى استقبال السكبة  
 بصيها من رآها باحاطة ويحراها من غابت عنه بعد أو قرب منها فيصيدها بعض ويخطئها  
 بعض فنفس التوجه يحتمل صوابا وخطأ اذا قصدت الاخبار عن الصواب والخطأ قصده  
 أن يقول فلان أصاب قصده ما طلب فلم يخطئه وفلان أخطأ قصده ما طلب وقد جهد في طلبه  
 فقال هذا هكذا أفرايت الاجتهاد يقال له صواب على غير هذا المعنى قلت نعم على انه انما  
 كاف فيما غاب عنه الاجتهاد فاذا فعل فقد أصاب بالاثبات بما كاف وهو صواب عنده على  
 الظاهر ولا يعلم الباطن الا الله جل ثناؤه ونحن نعلم ان المختلفين في القبلة وان أصابا  
 بالاجتهاد اذا اختلفا يريدان عينة الم يكونا مصيبين للعين أبدا ومصيبان في الاجتهاد فهكذا  
 ما وصفنا في الشهود وغيرهم قال أفيجوز أن يقال صواب على هذا المعنى خطأ على الآخر  
 قلت نعم في كل ما كان مغيبا قال أفوجدني مثل هذا قلت ما أحسب هذا يوضح بأقوى من  
 هذا قال فاذكر غيره قلت أحل الله جل ثناؤه لنا أن نسكن من النساء منى وثلاث وربع  
 ومما لم يكن أعياننا وحرمانها والبنات والاخوات قال نعم قلت فتوأن رجلا اشتري

جارية فاستبرأها أن يحل له إصابتها قال نعم قلت فإصابها أو ولدت له دهر أثم علم أنها أخته كيف  
 القول فيه قال قد كان ذلك حلالا له حتى علم بها فلم يحل له أن يعود إليها قلت فيقال للثقي  
 امرأه واحدة حلال له وحرام عليه بغير أحداث شئ أحدثه هو ولا أحدثته هي قال أما في  
 المغيب فلم يزل أخته أولا وآخرا وأما في الظاهر فكانت له حلالا ما لم يعلم وعليه حرام حين علم  
 وقال إن غيرنا يقول لم يزل أنما بإصابتها ولكنه مأثم مرفوع عنه (قال الشافعي) فقلت له  
 والله أعلم وأيهما كان فقد فرقوا فيه بين حكم الظاهر والباطن وألغوا المأثم عن المجتهد على  
 الظاهر وإن أخطأ عندهم ولم بلغوه عن العامد قال أجل وقلت له مثل هذا الرجل ينسكح  
 ذات محرم منه ولا يعلم وخامسة وقد بلغته وفاة رابعة وكانت زوجته وأشباهه لهذا قال نعم  
 أشباه هذا كثير (قال الشافعي) فقال إنه ليبين عند من ثبت الرواية منك أنه لا يكون  
 الاجتهاد أبدا على طلب عين فائمة معينة بدلالة وإنه قد يسع الاختلاف من له الاجتهاد قال  
 وكيف الاجتهاد قلت إن الله جل ثناؤه من على العباد بعقول فدلهم بها على الفرق بين  
 المختلف وهداهم السبيل إلى الحق نضاد دلالة قال قتل من ذلك شيا قلت نصب الله لهم  
 البيت الحرام وأمرهم بالتوجه إليه إذا رآوه وتأخيه إذا غابوا عنه وخلق لهم سماء وأرضا  
 ونهارا وقرا ونجومًا وبحارًا وجبالا ورياحا فقال جل ثناؤه وهو الذي جعل لكم النجوم  
 لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر وقال جل ثناؤه وعلامات وبالنجم هم يهتدون فأخبرهم  
 أنهم يهتدون بالنجوم والعلامات فكأنوا يعرفون عنه جهة البيت بعونته لهم وتوفيقه إياهم  
 بأن قد رآه من قدر آه منهم في مكانه وأخبر من رآه منهم من لم يره وأبصر ما يهتدون به إليه من  
 جبل يقصد قصده أو نجم يؤتم به وشمال وجنوب وشمس يعرف مطلعها ومغربها وأين  
 تكون من المصلى بالعشى ويجوز كذلك فكان عليهم تكلف الدلالات بما خلق لهم من  
 العقول التي ركبها فيهم ليقصدوا وقصد التوجه للعين التي فرض عليهم استقبالها فإذا  
 طلبوها مجتهدين بعقولهم وعلمهم بالدلائل بعد استعانة الله والرغبة إليه في توفيقه فقد أدوا ما  
 عليهم وأبأن لهم أن فرضه عليهم التوجه شطرا لمسجد الحرام والتوجه شطرا لإصابته  
 البيت بعينه بكل حال

### ﴿ باب الاستحسان ﴾

(قال الشافعي) ولم يكن لهم إذا كان لا يمكنهم الاطاعة في الصواب أمكان من عاب البيت أن  
 يقولوا أنتوجه حيث رأيت بالادلة قال هذا كما قلت والاجتهاد لا يكون الا على مطلوب

والمطلوب لا يكون أبداً الا على عين قائمة بطلب بدلالة قصد بها اليه أو تشبيهه على عين قائمة  
وهذا يبين ان حراما على أحد أن يقول بالاستحسان اذا خالف الاستحسان الخبر والخبر من  
الكتاب والسنة عيني يتأخى معناها المجتهد ليصديه كالبيت يتأخاه من غاب عنه ليصديه أو  
قصده بالقياس وان ليس لاحد ان يقول الامن جهة الاجتهاد والاجتهاد ما وصفت من  
طلب الحق قال فهل تجيز أن تقول الرجل استحسن بغير قياس قلت لا يجوز هذا عندى  
والله أعلم لاحد وانما كان لاهل العلم ان يقولوا دون غيرهم لان يقولوا فى الخبر باتباعه وفيما  
ليس فيه الخبر بالقياس على الخبر ولو جاز تعطيل القياس جاز لاهل العقول من غير أهل  
العلم أن يقولوا فيما ليس فيه خبر بما يحضرهم من الاستحسان وان القول بغير خبر ولا قياس  
لغير جائز بما ذكر من كتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ولا فى القياس فقال  
أما الكتاب والسنة فيدلان على ذلك لانه اذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاجتهاد  
فلا جهاد أبداً لا يكون الا على طلب شئ وطلب الشئ لا يكون الا بدلائل فالدلائل هي  
القياس قال فابن القياس مع الدلائل على ما وصفت قلت ألا ترى ان أهل العلم اذا أصاب  
رجل لرجل عبد لم يقولوا الرجل أقم عبداً ولا أمة الا وهو خاير بالسوق ليقم بمعنيين بما  
يخبركم عن مثله فى يومه ولا يكون فى ذلك الا بأن يعتبر غلته بغيره فيقيسه عليه ولا يقال  
لصاحب سلعة أقم الا وهو خاير بالقيم ( قال الشافعى ) ولا يجوز أن يقال لفقير عبد  
غير عالم بقيم الرقيق أقم هذا العبد ولا هذه الامة ولا اجارة هذا العامل لانه اذا قام على غير  
مثال يدل على قيمته كان متعسفاً فاذا كان هذا هكذا اقيم ما نقل قيمته من المال ويسر الخطأ  
فيه على المقام له والمقام عليه كان حلال الله وحرامه أولى ان لا يقال فيه بالتعسف ولا  
الاستحسان أبداً وانما الاستحسان تلذذ ولا يقول فيه الا عالم بالاخبار عاقل للتشبيه عليها  
واذا كان هذا هكذا كان على العالم أن لا يقول الامن جهة العلم وجهه العلم الخبر لازم  
والقياس بالدلائل على الصواب حتى يكون صاحب العلم أبداً متبعاً خبراً وطالب الخبر  
بالقياس كما يكون متبع البيت بالعيان وطالب ما قصده بالاستدلال بالاعلام مجتهداً ولو قال  
بالاخبار لازم ولا قياس كان أقرب من الاثم من الذى قال وهو غير عالم وان كان القول لغير  
أهل العلم جائزاً ولم يجعل الله لاحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول الامن جهة  
علم مضى قبله وجهه العلم بعد الكتاب والسنة والاجماع والا نأثر ما وصفت من  
القياس عليه ولا يقيس الامن جمع الآلة التى له القياس هو اوهى العلم باحكام كتاب الله  
تعالى فرضه وأدبه وناسخه ومنسوخه وعامه وخاصه وارشاده ويستدل على ما احتمل



التأويل منه بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا لم يجد سنة فباجماع المسلمين فإن لم  
 يكن اجماع فبالقياس ولا يكون لاحد أن يقيس حتى يكون عالم بما مضى قبله من السنن  
 وأقارب السلف واجماع الناس واختلافهم ولسان العرب ولا يكون له أن يقيس حتى  
 يكون صحيح العقل وحتى يفرق بين المشبهة ولا يجعل بالقول به دون الثبوت ولا يتمتع من  
 الاستماع عن مخالفه لانه قد يتغيب بالاستماع لترك الغفلة ويزداد به تبعية فيما اعتقد من  
 الصواب وعليه في ذلك بلوغ غاية جهده والانصاف من نفسه حتى يعرف من أين قال  
 ما يقول ويترك ما يترك ولا يكون بما قال أعنى منه بما خالفه حتى يعرف فضل ما يصير اليه  
 على ما يترك ان شاء الله (قال الشافعي) فاما من تم عقله ولم يكن عالما وصفنا فلا يجعل له أن  
 يقول بقياس وذلك انه لا يعرف ما يقيس عليه كالأجل للفقير عاقل ان يقول في ثمن درهم ولا  
 خبره له بسوقه ومن كان عالما وصفنا بالحفظ لا بحقيقة المعرفة فلا يس له ان يقول أيضا  
 بقياس لانه قد يذهب عليه عقل المعاني وكذلك لو كان حافظا مقصر العقل أو مقصرا عن علم  
 لسان العرب لم يكن له أن يقيس من قبل تصغير عقله عن الآلة التي يجوز بها القياس فلا  
 تقول يسع هذا والله أعلم أن يقول أبد الا اتباعا لقياسا (قال الشافعي) فان قال قائل فاذا كرر  
 من الاخبار التي تقيس عليها وكيف تقيس (قال الشافعي) قبل له ان شاء الله كل حكم  
 لله أو لرسوله وجدت عليه دلالة فيه أو في غيره من أحكام الله أو رسوله بانه حكم به لمعنى من  
 المعاني فنزلت نازلة ليس فيها نص حكم حكم فيه احكم المنازلة المحكوم فيها اذا كانت في  
 معناها وللقياس وجوه يجمعها اسم القياس ويتفرق فيها ابتداء قياس كل واحد منهما أو  
 مصدره أو هما أو بعضهما أو وضع من بعض فاقوى القياس أن يحرم الله تعالى في كتابه أو  
 يحرم رسوله القليل من الشيء فيعلم ان قليله اذا حرم كان كثيره مثل قليله في التحريم أو أكثر  
 لفضل الكثرة على القلة وكذلك اذا جحد على يسير من الطاعة كان ما هو أكثر منها أولى أن  
 يحمد عليه وكذلك اذا أباح كثير من شيء كان الأقل منه أولى أن يكون مباحا فان قال فاذا كررنا  
 من كل واحد من هذين شيئا يبين لنا ما في مثل معناه قلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان  
 الله جل ثناؤه حرم من المؤمن دمه وماله وأن يظن به الاخير فاذا حرم ان يظن به ظنا مخالفا  
 للخير يظهره كان ما هو أكثر من الظن المظهر ظنا من التصريح بقوله غير الحق أولى أن  
 يحرم ثم كيفما ز يد في ذلك كان أحرم وقال الله جل ثناؤه فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره  
 ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره فكان ما هو أكثر من مثقال ذرة من الخير أجد وما هو أكثر  
 من مثقال ذرة من الشر أعظم في المأثم وأباح لنادماء أهل الكفر المقاتلين غير المعاهد

وأموالهم ولم يحظر علينا ما أذكركه فكان ما قلنا من أبدانهم دون الدماء ومن  
أموالهم دون كاهن أو لى أن يكون مباحا (قال الشافعي) وقد يمنع بعض أهل العلم من أن  
يسمى هذا قياسا ويقول هذا معنى ما أحل الله وحرم وحده ودم لانه داخل في جملة فهو هو  
بعينه لا قياسا على غيره ونقول مثل هذا القول في غير هذا عما كان في معنى الحلال فاحل  
والحرام فحرم (قال الشافعي) وينبغي أن يسمى القياس الاما كان يحتمل أن يشبه ما احتمل  
أن يكون فيه شبهة من معنيين مختلفين فصرفه الى أن يقيسه على أحدهما دون الآخر  
ويقول غيرهم من أهل العلم ما عدا النص من الكتاب أو السنة وكان في معناه فهو قياس  
والله أعلم (قال الشافعي) فان قال قائل فاذا كرم من وجوه القياس ما يدل على اختلافه في  
البيان والاسباب والحجة فيه سوى هذا الاول الذي تدرك العامة علمه قيل له ان شاء الله قال  
الله جل ثناؤه والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين الى بالمعروف وقال وان أردتم  
أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم اذا سلمتم ما آتيتكم بالمعروف فامر رسول الله صلى الله  
عليه وسلم هذه ابنة عتبة أن تأخذ من مال زوجها أبي سفيان ما يكفيها ولدها وهم ولده  
بالمعروف بغير أمره فدل كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم على أن على  
الوالد الرضاع ولده ونفقة صغارا (قال الشافعي) فكان الولد من الوالد فجبر على اصلاحه  
في الحال التي لا يغني الولد فيها نفسه فقلنا اذا بلغ الاب أن لا يغني نفسه بكسب ولا مال  
فعلى ولده صلاحه في نفقته وكسوته قياسا على الولد وذلك أن الولد من الوالد فلا يضيع شيئا  
هو منه كالم يكن للوالد أن يضيع شيئا من ولده اذ كان الولد منه وكذلك الوالدون وان  
بعدوا والولدون سفلوا في هذا المعنى والله أعلم فقلت ينفق على كل محتاج منهم غير محترف  
وله النفقة على الغني المحترف وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد دلس للبتاع  
فيه بعيب فظهر عليه بعد ما استغله ان للبتاع رده بالعيب وله حبس الغلة بضمانه العبد  
فاستد للنا اذا كانت الغلة لم يقع عليه اصفقة البيع فيكون لها حصة من الثمن وكانت في ملك  
المشتري في الوقت الذي لومات فيه العبد مات من مال المشتري أنه انما جعلها له لانها حادثة  
في ملكه وضمانه فقلنا كذلك في غم الخلل ولبن الماشية وصوفها وأولادها وولدا الجارية  
وكل ما حدث في ملك المشتري وضمانه وكذلك وطء الامة الثيب وخدمتها (قال الشافعي)  
ففرق علينا بعض أصحابنا وغيرهم في هذا فقال بعض الناس الخراج والخدمة والمنافع غير  
الوطء من المملوك والمملوكه ما لكها الذي اشتراها وله ردها بالعيب وقال لا يكون له أن يرد  
الامة بعد أن يطأها وان كانت ثيبا ولا يكون له غم الخلل ولبن الغنم ولا صوفها ولا ولد

الجارية لان كل هذا من الماشية والجارية والتخل والحراج ليس بشئ من العبد  
والثمر من الشجر والولد من الجارية ( قال الشافعي ) فقلت لبعض من يقول هذا  
القول أرايت ذلك الحراج ليس من العبد والثمر من الشجرة والولد من الجارية  
أليس يجتمعان في أن كل واحد منهما ما كان حادثا في ملك المشتري لم يقع عليه صفقة  
البيع قال بلى ولكن يفرقان في أن ما وصل الى السيد منهما ما مفرق وثمر التخل  
منها وولد الجارية والماشية منها وكسب الغلام ليس منه انما هو شئ تحترف فيه  
فاكتسبه ( قال الشافعي ) فقلت له أرايت ان عارضك معارض بمثل جنة لك فقال قضى  
النبي صلى الله عليه وسلم أن الحراج بالضممان والحراج لا يبيكون الا بما وصفت من  
التحرف وذلك يشغله عن خدمة مولاه فيؤخذ له بالحراج العوض من الخدمة ومن  
نققه على مملوكه فان وهبت له هبة فالهبة لا تشغله عن شئ لم يكن للمالك الا خروا  
الى الاول قال لا بل تكون لآخر الذي وهبت له وهو في ملكه \* قلت هذا ليس بخراج  
هذا من وجه غير الحراج قال وان كان فليس من العبد \* قلت له ولكنه يفارق معنى  
الخراج لانه من غير وجه الحراج قال وان كان من غير وجه الحراج فهو حادث في ملك  
المشتري \* قلت وكذلك الثمرة والنتاج فهو حادث في ملك المشتري والثمر اذا باينت التخل  
فليست من التخل قد تباع الثمرة ولا تتبعها التخل والتخل ولا تتبعها الثمرة وكذلك نتاج  
الماشية والخراج أولى أن يرد مع العبد لانه قد يشكف فيه ما يتبعه من ثمر التخل لوجاز أن  
يرد واحد منهما ( قال الشافعي ) وقال بعض أصحابنا بقولنا في الحراج ووطء الثيب وثمر  
التخل وخالفنا في ولد الجارية ( قال الشافعي ) وسواء ذلك كله لانه حادث في ملك المشتري  
لا يستقيم فيه الا هذا ولا يكون للمالك العبد المشتري في شئ الا الحراج والخدمة ولا يكون له  
ما وهب للعبد ولا ما التقط ولا غير ذلك من شئ أفاده من كثر ولا غيره الا الحراج  
والخدمة ولا ثمر التخل ولا لبن الشاة ولا غير ذلك لان هذا ليس بخراج ( قال الشافعي )  
ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الذهب بالذهب والفضة بالفضة والتمر بالتمر والبر  
بالبر والشعير بالشعير الا مثلا بمثل يدايد فلما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه  
الاصناف المأكولة التي شبع الناس عليها حتى ياعوها كيلا يمعنين أحدهما أن يباع منها  
شئ بمثله أحدهما نقد والاخر دين والثاني أن يزداد في واحد منهما شئ على مثله يدايد  
كان ما كان في معناها محرم ما قيسا عليها وذلك كل ما كل مما يبيع موزونا لاني وجدت  
محنة المعاني في أنهما مأكولة ومشروبة والمشروب في معنى الماء كقول لانه كله للناس اما

قوت واما غداء واما هما ووجدت الناس شعوا عليها حتى باعوهما وزنا والوزن أقرب من  
الاحاطة من الكيل أو في مثل معنى الكيل وذلك مثل العسل والسمن والزيت والسكر  
وغيره مما يؤكل ويشرب ويباع موزونا (قال الشافعي) فان قال قائل أفيتحمل ما يبيع  
موزونا أن يقاس على الوزن من الذهب والورق فيكون الوزن بالوزن أولى بأن يقاس من  
الوزن بالكيل قيل له ان شاء الله ان الذي منعنا ما وصفت من قياس الوزن بالوزن أن يخرج  
القياس اذا قست الشيء بالشيء أن يحكم له بحكمه فلو قست العسل والسمن بالدنانير  
والدراهم فكنت اغامر الفضل في بعضها على بعض اذا كانت جنسا واحدا قياسا على  
الدنانير والدراهم لكن يجوز أن يشتري بالدنانير والدراهم نقدا عسلا وسمنًا الى أجل  
فان قال نجيزه بما أجازه به المسلمون قيل له ان شاء الله فاجازه المسلم له دلتنى على انه غير  
قياس عليه ولو كان قياسا عليه كان حكمه حكمه فلم يحل أن يتباع الا يدايد كما  
لا تحل له الدنانير بالدراهم الا يدايد (فان قال قائل) أفبيدك حين قسته على الكيل  
حكمت له حكمه (قلت) نعم لا أفرق بينه في شيء بحال (فان قال) أفلا يجوز أن تشتري  
بدرحطة نقد ثلاثة أرطال زبنا الى أجل (قلت) لا يجوز أن تشتري ولا شيء من  
المأكول والمشروب بشئ من غير صنفه الى أجل حكمه كالمأكول المكيل حكمه كالمأكول  
الموزون (فان قال) فإنا نقول في الدنانير والدراهم (قلت) محرمات في أنفسها  
لا يقاس شيء من المأكول عليها لانه ليس في معناها والمأكول المكيل محرم في نفسه  
ويقاس به ما في معناه من المكيل والموزون عليه لانه في معناه (قال الشافعي) فان  
قال فافرق بين الدنانير والدراهم (قلت) لا أعلم مخالفا من أهل العلم في اجازة أن  
يشتري بالدنانير والدراهم الطعام المكيل والموزون الى أجل وذلك لا يحل في الدنانير  
بالدراهم وان لم أعلم منهم مخالفا في أنى لو علمت معدنا فأدبت الحق فيما خرج منه ثم أقامت  
فضته أو ذهبه عندي دهرًا كان على في كل سنة أداء زكاتها ولو حصدت طعام أرضي  
فاخرجت عشره ثم أقام عندي دهره لم يكن على فيه زكاة وفي انى لو استهلكته لرجل شياً  
قوم على دنانير أو دراهم لانها الاثمان في كل مال مسلم الا الديات (فان قال) هذا هكذا  
(قلت) فلا شياً تتفرق بأقل مما وصفت لك (قال الشافعي) ووجدنا عامي أهل العلم  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في جنابة الحر المسلم على الحر خطاً بمائة من الابل  
على عاقلة الجاني وعاماً فيهم انها في مضي ثلاث سنين في كل سنة ثلثها وبأسنان معلومة (قال  
الشافعي) فدل على معان من القياس سأذكر منها ان شاء الله بعض ما يحضرني منها انا وجدنا

عامافي أهل العلم ان ماجنى الحر المسلم من جنابة عمد أو فساد مال لا حسد على نفس أو غيره  
 ففي ماله دون عاقلة له وما كان من جنابة في نفس خطأ فعلى عاقلة له ( قال الشافعي ) ثم  
 وجدناهم مجمعين على أن تعقل العاقلة ما يبلغ ثلث الدية من جنابته في الجراح فصاعدا ثم  
 افرقوا فيما دون الثلث فقال بعض أصحابنا لا تعقل العاقلة ما دون الثلث وقال غيرهم  
 تعقل العاقلة الموضحة وهي نصف العشر فصاعدا ولا تعقل ما دونها ( قال الشافعي ) فقلت  
 لبعض من قال تعقل نصف العشر ولا تعقل ما دونه هل يستقيم القياس على السنة إلا باحد  
 وجهين قال وما هما قلت أن نقول لما وجدت النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على  
 العاقلة قلت به اتبعا عاقبا كان دون الدية ففي مال الجاني ولا تقديس على الدية غير هالان  
 الاصل أن الجاني أولى أن يغرم جنابته من غيره كباغرمها في غير الخطأ في الجراح وقد  
 أوجب الله على القاتل خطأ دية و رقبة فزعمت أن الرقبة في ماله لانها من جنابته وأخرجت  
 الدية من هذا المعنى اتبعا وكذلك اتبع في الدية وأصرف بما دونها الى أن تكون في ماله لانه  
 أولى أن يغرم ماجنى من غيره وكما أقول في المسح على الخفين رخصة بالخبر عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ولا أقيس عليه غيره أو يكون القياس من وجه ثان فقال وما هو قلت  
 إذا خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الجنابة خطأ على النفس بما جنى الجاني على غير  
 النفس وبما جنى على نفس عمد اجعل عاقلة يضمنونها وهي الاكثر جعلت عاقلة يضمنون  
 الاقل من جنابة الخطأ لان الاقل أولى أن يضمنوه عنه من الاكثر وفي مثل معناه قال هذا  
 أولى المعنيين أن يقاس عليه ولا يشبه هذا المسح على الخفين فقلت له هذا كما قلت ان شاء  
 الله وأهل العلم مجمعون على أن تغرم العاقلة الثلث وأكثر واجماعهم دليل على أنهم قد  
 قاسوا بعض ما هو أقل من الدية بالدية قال أجل ( قال الشافعي ) فقلت له فقد قال صاحبنا  
 أحسن ما سمعت أن تغرم العاقلة ثلث الدية فصاعدا وحكي أنه الامر عندهم أفرأيت ان  
 احتج له محتج بحجتين قال وما هما قلت أنا وأنت مجمعان على أن تغرم العاقلة ثلث الدية  
 فأكثروا مختلفان فيما هو أقل منه وانما قامت الحجة باجماعى واجماعك على الثلث ولا خبر  
 عندك فيما أقل منه ما تقول له قال أقول ان اجماعى من غير الوجه الذى ذهب اليه اجماعى  
 انما هو قياس على أن العاقلة اذا غرمت الاكثر ضمنمت ما هو أقل منه فن حشدك الثلث  
 أ رأيت ان قال لك غيرك بل تغرم تسعة أعشار ولا تغرم ما دونه قلت فان قال للثالث  
 يفتح من غرمه فاعلم قلت يغرم معه أو عنه لانه فادح ولا يغرم ما دونه لانه غـير فادح قال  
 أفرأيت من لا مال له الا درهمين ما يفتح حسه أن يغرم الثلث فيغرم الدرهمين فيبقى



لا مال له أو رأيت من له دنيا عظيمة هل يفدحه الثلث (قال الشافعي) فقلت له رأيت لو  
قال لك هولا نقول الامر عندنا والا الامر مجتمع عليه بالمدينة قال والامر مجتمع عليه  
بالمدينة أقوى من الاخبار المفردة قال فكيف تكلف ان حكى لنا الاضعف من الاخبار  
المفردة وامتنع من ان يحكى لنا الاقوى للارز من الامر المجتمع عليه فلنا فان قال لك قائل  
لقلة الخبر وكثرة الاجماع عن أن يحكى وأنت قد تصنع مثل هذا فنقول هذا أمر مجتمع عليه  
قال لست أقول ولا أحد من أهل العلم هذا مجتمع عليه الا لا نتلق عالما أبدا الا قاله لك  
وحكاة عن قبله كالظاهر أربع وكثير من الجرم وما أشبه هذا وقد أجده يقول المجتمع عليه  
وأجد بالمدينة من أهل العلم كثيرا يقولون بخلافه وأجد عامة أهل البلدان على خلاف  
ما يقول المجتمع عليه (قال الشافعي) فقلت له فقد يلزمك في قولك لا يعقل مادون الموضحة  
مثل ما لزمه في الثلث فقال ان لي فيه علة بان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقض فيما دون  
الموضحة بشئ فقلت له أفرأيت ان عارضك معارض فقال لا أقض فيما دون الموضحة بشئ لان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقض فيه بشئ قال ليس ذلك له هو اذا لم يقض فيما دونها  
بشئ فلم يهدر مادونها من الجراح قال قلت فكذلك يقول لك وهو اذا لم يقبل لا تعقل العاقلة  
مادون الموضحة فلم يحرم أن تعقل العاقلة مادونها ولو قضى في الموضحة ولم يقض فيما دونها  
على العاقلة ما منع ذلك العاقلة أن تغرم مادونها اذا غرمت الا كثر غرمت الاقل كما قلنا نحن  
وأنت واحتجبت على صاحبنا ولو جاز لك هذا جاز عليك ولو قضى النبي صلى الله عليه وسلم  
بنصف العشر على العاقلة أن يقول قائل يغرم نصف العشر والدية ولا يغرم ما بينهما ويكون  
ذلك في مال الجاني ولكن هذا غير جائز لاحد والقول فيه ان جميع ما كان خطأ فعلى العاقلة  
وان كان درهما (قال الشافعي) وقلت له قد قال بعض أصحابنا اذا جنى الحر على العبد  
جناية فأتى على نفسه أو مادونها خطأ فهي في ماله دون عاقلته ولا تعقل العاقلة عبدا فقلنا  
هي جناية حر واذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عاقلة الحر تحتمل جنايته في حر اذا  
كانت غرما لا حقا بجنايته خطأ فكذلك جنايته في العبد اذا كانت غرما من خطأ والله أعلم  
وقلت بقولنا فيه وقلت من قال لا تعقل العاقلة عبدا يحتمل قوله لا تعقل جناية عبده لانها في  
عنه دون مال سيده وسيده غيره فقلت بقولنا ورأيت ما احتججنا به من هذه الحجة الصحيحة  
داخلة في معنى السنة قال أجل (قال الشافعي) وقلت له وقال صاحبك وغيره من أصحابنا  
جراح العبد في ثمنه كجراح الحر في دينه ففي عينه نصف ثمنه وفي موضحة نصف عشر ثمنه  
وخالقة فيه فقلت في جراح العبد ما نقص من ثمنه قال فانا أبدا فأساأ لك عن حجتك في قولك

جراحة العبد في ثمنه بجراح الحرف في دينه أخبرنا قلته أم قيسا قالت أما الخبر فيه فعن  
سعيد بن المسيب قال فاذا ذكره فقلت أخبرنا سيفان بن عيينة عن الزهري  
عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه فسمعت منه هكذا  
كثيرا ورعا قال بجراح الحرف في دينه (قال الشافعي) أخبرنا الثقة يعني يحيى بن حسان  
عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال جراح العبد في ثمنه بجراح الحرف  
في دينه قال ابن شهاب وإن ناسا يقولون يقوم سلعة (قال الشافعي) فقال انما سألتك  
خبرا تقوم به حجتك فقلت فقد أخبرتك أني لأعرف فيه خبرا عن أحد أئمة من سعيد بن  
المسيب قال فليس في قوله حجة قلت وما ادعيت ذلك فترده علي قال فاذا كررنا الحجة فيه  
قلت قلته قيسا على الجناية على الحر قال قد يفارق الحرف في أن دية الحر موقوفة ودينه ثمنه  
فيكون بالسلع من الابل والدواب وغير ذلك أشبه لأن في كل واحد منهما ثمنه فقلت فهذا  
حجة لمن قال لا تعقل العاقلة عن العبد عليك قال ومن أين قلت يقول لك قلت تعقل العاقلة  
عن العبد اذا جنى عليه الحر قيمته وهو عندك بمنزلة الثمن ولو جنى على بعير جناية ضمنها في  
ماله قال هو نفس محرمة قلت والبعير نفس محرمة على قائله قال ليست كحرمة المؤمن  
قلت ويقول لك ولا العبد كحرمة الحرف في كل أمره (قال الشافعي) فقلت له هو عندك  
مجامع الحرف في هذا المعنى فتعقله العاقلة قال نعم قلت وحكم الله في المؤمن يقتل خطأ  
بدية وتحرير رقيقته قال نعم قلت وزعمت أن في العبد تحرير رقيقة كهى في الحر وثن وان  
الثمن كالدية قال نعم قلت وزعمت أنك تقتل الحر بالعبد قال نعم قلت وزعمنا أن تقتل  
العبد بالعبد قال وأنا أقوله قلت فقد جامع الحرف في هذه المعاني عندنا وعنده في أن يدينه  
وبين المملوك مثله قصاصا في كل جرح وجامع البعير في معنى أن دينه ثمنه فكيف اخترت في  
جراحته أن تجعلها بجراحة بعير فتجعل فيه ما قصصه ولم تجعل جراحته في ثمنه بجراح الحرف في  
دينه وهو يجامع الحرف في خمسة معان ويفارق في معنى واحد أليس أن تقيسه على ما يجامعه  
في خمسة معان أولى بك من أن تقيسه على ما يجامعه في معنى واحد مع أنه يجامع الحرف أكثر  
من هذا أن ما حرم على الحر يحرم عليه وإن عليه الحدود والصلاة والصوم وغيرهما من  
الفرائض وإن ليس من البهائم بسبيل قال قد رأيت دينه ثمنه قلت وقد رأيت دية المرأة  
نصف دية الرجل فاصنع ذلك جراحها أن تكون في دينها كما كانت جراح الرجل في دينه  
وقلت له إذا كانت الدية في ثلاث سنين ابلا ثلاثا فليس قد زعمت أن الابل تكون بصفة دينا  
فكيف أسكرت أن تشتري الابل بصفة إلى أجل فلم تقسه على الدية ولا على الكتابة ولا على

المهر وأنت تجيز في هذا كما أنه أن تكون الابل بصفة ديننا خالفت فيه القياس وخالفت الحديث نصاعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه استسلف بعير أتم أمر بقضائه بعد قال كرهه ابن مسعود قلت أوفى أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة قال لا إن ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت هو ثابت باستسلافه بعير أو قضائه خير أمه وثابت في الديات عندنا وعندك وهذا في معنى السنة قال فالخبر الذي يقاس عليه قلت أخبرنا مالك عن زيد ابن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بعير فجاءته أبل قال فامرني أن أقضيه إياه فقلت لأجد في الابل الاجلا خيارا فقال اعطه إياه فان خيار الناس أحسنهم قضاء قال فالخبر الذي لا يقاس عليه قلت له ما كان لله فيه حكم منصوص ثم كانت لرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم سنة بتخفيف في بعض الفرض دون بعض عمل بالرخصة فيما رخص فيه رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم دون ما سواه ولم ينس ما سواه عليه وهكذا ما كان لرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم من حكم عام بشئ ثم سن فيه سنة تفارق حكم العام قال وفي مثل ماذا قلت فرض الله تعالى الوضوء على من قام إلى الصلاة من يومه فقال إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين الآية فقصده قصد الرجلين بالفرض كما قصد قصد ما سواه من أعضاء الوضوء فلما مسح رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم على الخفين لم يكن لنا والله أعلم أن نسمح على عمامة ولا برقع ولا على قفازين قياسا عليهما وأثبتنا الفرض في أعضاء الوضوء كلها وأرخصنا مسح النبي صلى الله عليه وسلم في المسح على الخفين دون ما سواه ما فقال أقعدت هذا خلافا للقرآن (قلت) لا تخالف سنة رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كتاب الله بحال (قال) فإمعن هذا عندك (قلت) معناه أن يكون قصد بفرض أساس القدمين الماء من لا خفين عليه لبسهما كامل الطهارة (قال) أو يجوز هذا في اللسان (قلت) نعم كما جاز أن يقوم إلى الصلاة من هو على وضوء فلا يكون المراد بالوضوء استدلالا بأن رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم صلى صلاتين وصلوات بوضوء واحد (قال الشافعي) وقال الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما الآية فدللت السنة على أن الله لم يرد بالتطوع كل السارقين فكذلك دللت سنة رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بالمسح أنه قصد بالفرض في غسل القدمين من لا خفين عليه لبسهما كامل الطهارة (قال) فما مثل هذا في السنة (قلت) نهى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر بالتمر إلا مثلا بمثل ومثلا عن الرطب بالتمر فقال أينقص الرطب إذا ييس فقيل نعم فنهى عنه ونهى

عن المزابنة وهي كل ما عرف كبيله مما فيه الربا من الجنس الواحد بجزاف لا يعرف كبيله  
منه وهذا كله مجتمع المعاني ورخص أن تباع العرايا بخمرها غمراً بأكلاها أهلها رطباً فخرصة  
في العرايا بارخاصه وهي بيع الرطب بالتمر وداخله في المزابنة بارخاصه فانتبتنا التمر  
محرماً ما في كل ثي من صنف واحد ما كول بعضه جزاف وبعضه بكيل للمزابنة وأحللنا  
العرايا خاصة بإحلاله من الجملة التي حرم ولم ينطل أحد الخبرين بالآخر ولم نجعله قياساً  
عليه قال فواجهه هذا قلت يحتمل وجهين أولاهما به عندي والله أعلم أن يكون ما نهى  
عنه جملة أراد به ما سوى العرايا ويحتمل أن يكون رخص فيه ابعاد دخولها في جملة النهي  
وأيهما كان فعلياً طاعته بإحلال ما حل وتحريم ما حرم (قال الشافعي) وقضى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بالدية في الحر المسلم بقتل خطأ مائة من الابل وقضى به على العاقلة  
(قال الشافعي) وكان العمدة بخالف الخطأ في القود والمأثم ويوافقه في أنه قد نكس فيه  
دية فلما كان قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل امرئ فيما لزمه انما هو في ماله  
دون مال غيره الا في الحر المسلم بقتل خطأ قضيه على العاقلة في الحر بقتل خطأ بما قضى به  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعلنا الحر يقتل عمداً اذا كانت فيه دية في مال الجاني كما  
كان كل ما جنى في ماله غير الخطأ ولم ينكس ما لزمه من غرم بغير جراح خطأ على ما لزمه بقتل  
الخطأ (قال الشافعي) فان قال قائل وما الذي يغرم الرجل من جنايته وما لزمه غير الخطأ  
قلت قال الله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وقال تعالى وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة  
وقال تعالى فان أحصرتم فاستمسر من الهدى وقال تعالى والذين يظاهرون من  
نساءهم الاية وقال تعالى ومن قتله منكم متعمداً جزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل  
منكم هـ دى بالغ الكعبة الى قوله ذوات مقام وقال تعالى في كفارته اطعام عشرة مساكين  
من أوسط ما تطعمون أهليكم الاية وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن على أهل  
الاموال حفظها بالنهار وما أفسدت المواشي بالليل فهو ضمان على أهلها فدل الكتاب  
والسنة ولم يختلف المسلمون فيه أن هذا كله في مال الرجل بحق وجب عليه الله تعالى أو  
أوجبه الله عليه لادّمين بوجوده لزمته وانه لا يكف أحد غرمه عنه ولا يجوز أن يجني  
رجل ويغرم غير الجاني الا في الموضع الذي سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه خاصة من  
قتل الخطأ وجنايته على الادميين خطأ والقياس فيما جنى على بهيمة أو متاع أو غيره على  
ما وصفت ان ذلك في ماله لان الاكثر المعروف ان ما جنى في ماله فلا يقاس على الأقل  
ويترك الاكثر المعروف ويخص الرجل الحر بقتل الحر خطأ فتعقله العاقلة وما كان من

جنايته خطأ على نفس أو جرح خبر أو قياسا ( قال الشافعي ) وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين بغرة عبد أو أمة وقوم أهل العلم الغرة خمساً من الإبل فلما لم يحل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل عن الجنين أذكراً أم أنثى إذا قضى فيه فسوى بين الذكر والأنثى إذا سقط ميتاً ولو سقط حياً فأتوا في الرجل مائة من الإبل وفي المرأة خمسين ( قال الشافعي ) فلم يجز أن يقاس على الجنين نثى من قبل أن الجنائيات على من عرفت حياته موقوفات مفرقة وفيها بين الذكر والأنثى وأن لا يختلف الناس في أن لو سقط الجنين حياته ماتت فيه دية كاملة إن كان ذكراً فمائة من الإبل وإن كان أنثى نفسمون من الإبل وإن المسلمين فيما علمت لا يختلفون أن رجلاً لو قطع المرفق لم يكن في واحد منهم دية ولا إرش والجنين لا يعد وأن يكون حياً أو ميتاً ( قال الشافعي ) فلما حكم فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بحكمكم فارق حكم الأحياء والأموات وكان مغيب الأمر كان الحكم بحكمكم به على الناس اتباعاً لمرسول الله صلى الله عليه وسلم قال فهل تعرف له وجهها ( قلت ) وجهها واحد والله أعلم قال وما هو ( قلت ) يقال إذا لم تعرف له حياة وكان لا يصلى عليه ولا يرث فالحكم فيه أنه اجناية على أمه وقت فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً قومه المسلمون كوقت في الموشحة قال فهذا وجهه ( قلت ) وجهه لا يمين الحديث أنه حكمكم به له فلا يصلح أن يقال أنه حكمكم به له ومن قال أنه حكمكم به له لهذا المعنى قال هو المرأة دون الرجل وهو لا ثم دون أبيه لأنه عليه واجتي ولا حكم للجنين يكون به موروثاً ولا يورث من لا يرث قال فهذا أقول صحيح ( قلت ) الله أعلم قال فإن لم يكن هذا وجهه ما يقال لهذا الحكم قلنا يقال له سنة تعبد العباد بأن يحكموا بها قال وما يقال لغيره مما يدل الخبر على المعنى الذي له حكمكم به قيل حكمكم سنة تعبدوا بها الأمر عرفوا المعنى الذي تعبدوا له في السنة فقا سوا عليه ما كان في مثل معناه قال فاذا كرم منه وجهها غير هذا إن حضر لجمع فيه ما يقاس عليه ولا يقاس عليه فقلت له قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المصراة من الإبل والغنم إذا حلبها مشترتها أن أحب أمسكها وإن أحب ردّها وصاعاً من تمر وقضى أن الجراح بالضممان فكان معقولا في الجراح بالضممان أنى إذا ابتعت عبداً فاخذت له خراجاً ثم ظهرت منه على عيب يكون لى رده به فما أخذت من الخراج والعبد في ملكي فغنيمة خصلتان أحدهما أنه لم يكن في ملك البائع ولم يكن له حصصة من الثمن والاخرى أنها في ملكي في الوقت الذي خرج فيه العبد من ضمانه إلى ضمانى فكان المبدول مات من مالى وفى ملكي فلو شئت حبسته بعبيه فكذلك الخراج قلنا بالقياس



على حديث الخراج بالضممان فقلنا كل ما خرج من غر حائط اشترى به أو ولد ماشية أو جارية  
 اشترى بها فهو مثل الخراج لانه حدث في ملك مستنريه لافي ملك بانه وقاما في المصرية اتباعا  
 لامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينفس عليه وذلك أن الصفقة وقعت على شاة بعينها  
 فيها لبن محبوس مغيب المعنى والقيمة ونحن نحيط ان لبن الابل والعنم يختلف وألبان كل  
 واحد منهم ما يختلف فلما قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بشئ موقت وهو صاع من  
 تمر قلنا به اتباعا لامر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلو اشترى رجل شاة مصراة  
 فلبها ثم رضيهابا بعد العلم بعيب التصرية فامسكها شهرا يحتملها ثم ظهر منها على عيب دلالة  
 البائع غير التصرية كان له ردها وكان له اللبن بغير ثمن بمنزلة الخراج لانه لم يقع عليه صفقة  
 البيع وانما هو حادث في ملك المشتري وكان عليه أن يرد فيما أخذ من لبن التصرية صاعا  
 من تمر كما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فنسكون قد قلنا في ابن التصرية خبرا وفي  
 اللبن بعد التصرية قياسا على الخراج بالضممان ولبن التصرية مفارق للبن الحادث بعده لانه  
 وقعت عليه صفقة البيع واللبن بعده حادث في ملك المشتري لم تقع عليه صفقة البيع ( قال  
 الشافعي فان قال قائل ويكون أمر واحد يؤخذ من وجهين قيل له نعم اذا جرح أمرين مختلفين  
 أو أمورا مختلفة ( فان قال ) فسل لي من ذلك شيئا غير هذا ( قلت ) المرأة ببلغها وفاة  
 زوجها فمعتد ثم تزوج ويدخل بها الزوج لها الصداق وعليها العدة والولد لاحق  
 ولاخذ على واحد منهما ما يفرق بينهما ولا يتوارثان وتكون الفرقة فسخا بلا طلاق فحكم  
 له اذا كان ظاهره حلالا لحكم الحلال في ثبوت الصداق والعدة ولحق الولد ودرء الحد  
 وحكم عليه اذا كان حراما في الباطن حكم الحرام في أن لا يقر عليه ولا تحل له اصابها بذلك  
 النكاح اذا علم به ولا يتوارثان ولا يكون الفسخ طلاقا لانه اليست بوجه ولهذا أشباه  
 مثل المرأة تمسك في عدتها قال فاني أجد أهل العلم قديما وحديثا مختلفين في بعض أمورهم  
 فهل يسميهم ذلك ( قال الشافعي ) فقلت له الاختلاف من وجهين أحدهما محرم ولا نقول  
 ذلك في الآخر قال فما الاختلاف المحرم ( قلت ) كل ما أقام الله به الحجة في كتابه أو على  
 لسان نبيه صلى الله عليه وسلم منصوصا يبين بحل الاختلاف فيه لمن علمه وما كان من ذلك  
 يحتمل التأويل أو يدرك قياسا فذهب المتأول أو القائل إلى معنى يحتمله الخبر أو  
 القياس وان خالفه فيه غيره لم أقل انه يضيق عليه ضيق الخلاف في المنصوص قال فهل  
 في هذا من حجة تبين فرقك بين الاختلافين ( قلت ) قال الله جل ثناؤه في ذم التفرق وما  
 تفرق الذين أوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم البينة وقالوا لا تكونوا كالذين تفرقوا

واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات فذم الاختلاف فيما جاءتهم به البينات فاما ما كفو افيه  
الاجتهاد فقد مثله لك بالقبلة والشهادة وغيرها ( قال الشافعي ) فقال فقل لي بعض  
ما افرق فيه من روى قوله من السلف بما لله فيه نص حكم بحتم التأويل وهو يوجد  
على الصواب فيه دلالة فقلت قلما اختلفوا فيه الا وجدنا فيه عندنا دلالة من كتاب الله أو  
سنة رسوله صلى الله عليه وسلم أو قياسا عليه ما أو على واحد منهما قال فاذا كرمه شيئا ( قال  
الشافعي ) فقلت قال الله عز وجل والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء فقالت عائشة  
الاقراء الاطهار وقال بمن عمل معنى قولها زيد بن ثابت وابن عمر وغيرهما وقال نفر من  
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الاقراء الحيض فلا تحل المطلقة حتى تغتسل من الحيضة  
الثالثة ( قال الشافعي ) فقال فالى أى شئ تراه ذهب هؤلاء وهؤلاء ( قلت ) يجمع  
الاقراء أنها أوقات والاقراء في هذا علامات تتر على المطلقة تحبس فيها عن النكاح حتى  
تستكمها وذهب من قال الاقراء الحيض فيما نرى والله أعلم الى أن قال ان المواقيت أقل  
الاسماء لانها أوقات والاقراء أقل مما بينها كما أن حدود الشئ أقل مما بينها والحيض أقل  
من الطهر فهو في اللغة أولى للعدة ان يكون وقتا كما يكون الهلال وقتا فاصلا بين الشهرين  
ولعله ذهب الى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر في سبي أو طاس أن يستبرأ قبل أن  
يوطأ بحبيضة فذهب الى أن العدة استبراء وأن الاستبراء حيض وأنه فرق بين استبراء  
الامة والحره وأن الحره تستبرأ بثلاث حيض كواصل تخرج منها الى الطهر كما تستبرأ الامة  
بحبيضة واحدة كاملة تخرج منها الى الطهر ( قال الشافعي ) فقال هذا مذهب فكييف اخترت  
غيره والآية محتملة للعنيين عندك ( قال الشافعي ) فقلت له ان الوقت برؤية الاهلية انما  
هو علامة جعلها الله للشهور والهلال غير الليل والنهار وانما هو جماع لثلاثين أو تسع  
وعشرين كما يكون الهلال الثلاثون والعشرة والعشرون جماعا يستأنف بعده العدد  
ليس له معنى غير هذا وأن القراء ان كان وقتا فهو من عدد الليل والنهار والحيض والطهر  
في الليل والنهار من العدة وكذلك شبه الوقت بالحدود وقد تكون الحدود داخله فيما  
حدث به وخارجة منه غير بائن منها فهو وقت لمعنى قال وما المعنى ( قلت ) الحيض هو أن  
يرخي الرحم الدم حتى يطهر والطهر أن يقرى الرحم الدم فلا يظهر ويكون الطهر والقراء  
الحبس لا الارسال فالطهر اذا كان يكون وقتا أولى في اللسان بمعنى القراء لانه حبس الدم  
( قال الشافعي ) وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر حين طلق عبد الله بن عمر امرأته  
حائضا أن يأمره برجعتها وحبسها حتى تطهر ثم يطلقها طاهرا من غير جماع وقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم فقلت العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء (قال الشافعي) يعني والله  
 أعلم قول الله تعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن الله أن العدة الطهر - ردون الحيض \* وقال الله جل ثناؤه ثلاثة قروء فلما كان على  
 المطلقة أن تأتي بثلاثة قروء وكان الثالث لو أبطن أعين وقته زمانا لم تحل حتى يكون أو توفى  
 من الحيض أو يخاف ذلك عليها فنفقة بالشهر ولم يكن للغسل معنى لان الغسل رابع غير  
 الثلاثة ويلزم من قال ان الغسل عليها أن يقول لو أقامت سنة أو أكثر لا تغتسل لم تحل  
 فكان قول من قال الاقراء الاطهار أشبه بمعنى الكتاب واللسان واضح على هذه المعاني  
 والله أعلم (قال الشافعي) فلما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يستبرأ السبي بحیضة  
 فبالطاهر لان الطهر اذا كان متقدما للحيضة ثم حاضت الامة حيضة كاملة صحيحة برئت من  
 الحبل في الظاهر وقد ترى الدم فلا يكون صحيحا انما يصح حيضة بأن تكمل الحيضة فأى  
 شئ من الطهر كن قبل حيضة كاملة صحيحة فهو براءة من الحبل في الظاهر (قال الشافعي)  
 والمعتدة تعتمد بمعنيين استبراء ومعنى غير استبراء مع استبراء فتدجأت بحيضتين وطهرين  
 وطهر ثالث فلما أريد بها الاستبراء كانت قد جأت بالاستبراء مرة ولم يكن له أن يدها مع  
 الاستبراء التعبد (قال الشافعي) قال أفتوجدني في غير ذلك مما اختلفوا فيه مثل هذا  
 قلت نعم وربما وجدناه أوضح وقد بينا بعض هذا فيما اختلفت الرواية فيه من السنة  
 وفيه دلالة لك على ما سألت عنه وما كان في معناه ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) وقال الله  
 جل ثناؤه والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن وأولات الاحمال أجلهن  
 أن يضعن حملهن وقال تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن  
 أربعة أشهر وعشرا (قال الشافعي) فقال بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ذكر الله في المطلقات أن عدة الحوامل أن يضعن حملهن وذكر في المتوفى عنها أن تعتد  
 بأربعة أشهر وعشرا فعلى الحامل المتوفى عنها أن تعتد بأربعة أشهر وعشرا وأن تضع  
 حملها حتى تأتي بالعدين معاذا لم يكن وضع الحمل انتضاء العدة نصا لا في الطلاق (قال  
 الشافعي) كأنه يذهب الى أن وضع الحمل براءة وأن الاربعه الاشهر وعشرا تعبد وأن  
 المتوفى عنها تكون غير مدخول بها فتأتي بأربعة أشهر وعشرا وأنه وجب عليها شئ من  
 وجيه فلا يسقط أحدهما كالألوه وجب عليها حقان لرجلين لم يسقط أحدهما حق الآخر  
 وكذا اذا كتمت في عدتها وأصيبت اعنت من الاول ثم اعنت بعد من الآخر (قال الشافعي)

وقال غيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وضعت ذابطنها فقد حلت ولو كان  
 زوجها على السرير (قال الشافعي) فكانت الآية محتملة المعنيين معا وكان أشبههما  
 بالمعقول الظاهر أن يكون الحمل انقضاء العدة فدلّت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 على أن وضع الحمل آخر العدة في الموت وفي مثل معناه في الطلاق (قال الشافعي) أخبرنا  
 سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه أن سبيعة الأسلمية  
 بنت الحارث وضعت بعد وفاة زوجها بليال فر بها أبو السنا بل بن بعلث فقال قد صنعت  
 للزوج ما أحب أربعة أشهر وعشرا فذكرت ذلك لسبيعة الأسلمية لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم فقال كذب أبو السنا بل وأوليس كما قال أبو السنا بل قد حلت فترجى (قال الشافعي)  
 فقال أما ما دلت عليه السنة فلا حجة في أحدنا فإله السنة وليس كذلك إذا ذكر من خلافهم  
 ما ليس فيه نص سنة مما دل عليه القرآن نصا واستنباطا أو دل عليه القياس (قال الشافعي)  
 فقلت له قال الله جل ثناؤه للذين يؤولون من نساءهم إلى سميع عليم فقال لا أكثر من روى عنه  
 من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عندنا إذا مضت أربعة أشهر وقف المولى فإما أن يفيء  
 وإما أن يطلق وروى عن غيرهم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عزية الطلاق انقضاء  
 الأربعة أشهر (قال الشافعي) ولم يحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا بابي هو  
 وأبي شيء قال فإلى أي القولين ذهب قلت ذهبت إلى أن المولى لا يلزمه طلاق وإن أمر أنه  
 إذا طلبت حقها منه لم أعرض له حتى تنقضي أربعة أشهر فإذا مضت أربعة أشهر قلت له فيء  
 أو طلق والفتية الجماع قال فكيف اخترته على القول الذي يخالفه قلت رأيت أشبه بعني  
 كتاب الله بالمعقول وقال ومادل عليه من كتاب الله قلت لما قال الله عز وجل للذين يؤولون  
 الآية كان الظاهر في الآية أن من أنظره الله عز وجل أربعة أشهر في شيء لم يكن عليه  
 سبيل حتى تنقضي أربعة أشهر قال فقد يحتمل أن يكون الله جعل له أربعة أشهر يفيء فيها  
 كما تقول قد أجلتك في بناء هذه الدار أربعة أشهر ففرغ فيها منها فقلت له هذا لا يتوهمه  
 من خوطب به حتى يشترط في سياق الكلام ولو قال قد أجلتك فيها أربعة أشهر كان انما  
 أجله أربعة أشهر لا يجد عليه سبيل إلا حتى تنقضي ولم يفرغ منها ولا ينسب إليه أن لم يفرغ  
 من الدار وأنه أخلف في الفراغ منها ما بقي من الأربعة الأشهر شيء فإذا لم يبق منها شيء لم يفرغ  
 اسم الخلف وقد يكون في بناء الدار دلالة على أن تقارب الأربعة وقد بقي منها ما يحيط العلم  
 أنه لا ينبغي فيما بقي من الأربعة الأشهر وليس في الفتية دلالة على أن لا يبق في الأربعة  
 الأشهر إلا بعضها إلا أن الجماع يكون في طرفه عين فلو كان على ما وصفت نزائل حاله حتى تنقضي

أربعة أشهر ثم يزال حاله الأولى فإذا زایلها صار إلى أن الله حقا عليه فاما أن يفيء واما أن يطلق فأولى يكن في آخر الآية ما يدل على أن معناها غير ما ذهب إليه كان قولنا أو لاهما بهما الموصفنا لانه ظاهرها والقرآن على ظاهره حتى تأتي دلالة منه أو من سنة أو أجماع بانه على باطن دون الظاهر قال في سياق الآية بما يدل على ما وصفت قلت لماذا كره الله عز وجل أن للمولى أربعة أشهر ثم قال فان فاؤان الله غفور رحيم وان عزمو الطلاق فان الله سميع عليم فذكر الحكمين معابلا فصل بينهما ما انفما غايبعا بعد الاربعة الاشهر لانه انما جعل عليه الفينة أو الطلاق وجعل له الخيار فيهما في وقت واحد فلا يتقدم واحد منهما صاحبه وقد ذكر في وقت واحد كما يقال له في الرهن افده أو يبيعه عليك بالفصل وفي كل ما خبرت فيه افعل كذا أو كذا بالفصل (قال الشافعي) ولا يجوز أن يكونا ذكر بالفصل فيقال الفينة فيمابين أن يول إلى أربعة أشهر وعزيمة الطلاق انقضاء الاربعة الاشهر فيكونا حكمين ذكرهما يفسح في أحدهما ويضييق في الآخر قال فانت تقول ان فاء قبل الاربعة الاشهر فهي فينة قلت نعم كما أقول ان قضيت حقا عليك إلى أجل قبل محله فقد برئت منه وأنت محسن متطوع بتقديمه قبل أن يحل عليك الاجل وقلت له أرايت من الاثم كان من معالي الفينة في كل يوم الا أنه لم يجمع حتى تنقضي أربعة أشهر قال فلا يكون الا زماع على الفينة شيئا حتى يفيء الفينة الجماع اذا كان قادر اعليه قلت ولو جامع لا ينوي فينة خرج من طلاق الابلاء لان المعنى في الجماع قال نعم قلت وكذلك لو كان عازما على ان لا يفيء يخلع في كل يوم ان لا يفيء ثم جامع قبل مضي الاربعة الاشهر بطرفة عين خرج من طلاق الابلاء وان كان جماعه لغير الفينة خرج به من طلاق الابلاء قال نعم قلت ولا يضيع عزمه على ان لا يفيء ولا ينعه جماعه ببلدة لغير الفينة اذا جاء بالجماع من أن يخرج به من طلاق الابلاء عندنا وعندك قال هذا كما قلت وخروجه بالجماع على أي معنى كان الجماع قلت فكيف يكون عازما على ان يفيء في كل يوم فاذا مضت أربعة أشهر لزمه الطلاق وهو لم يعزم عليه ولم يتكلم به أترى هذا أقول لا يصح في المعقول لاحد قال فما يفسده من قبل المعقول قلت أرايت اذا قال الرجل لامرأته والله لا أقربك أبدا أهو كقوله أنت طالق إلى أربعة أشهر قال قلت نعم قلت فان جامع قبل الاربعة أشهر قال فلا ليس مثل قوله أنت طالق إلى أربعة أشهر قلت فتكلم المولى بالابلاء ليس هو طلاق انما هو عين ثم جاءت عليه مودة جعلتها طلاقا يجوز لاحد عقل من حيث يقول ان يقول مثل هذا لا يخبر لازم قال فهو يدخل عليك مثل هذا قالت وأبن قال أنت تقول اذا مضت أربعة أشهر وقف فان فاء والا



جبر على ان يطلق قلت ليس من قبل ان الابلاء طلاق وليكنها عين جعل الله لها وقتا منعها  
 الزوج من الضرر وحكم عليه اذا كانت ان يجعل عليه اما ان يفي واما ان يطلق وهذا  
 حكم حدث بمضي الاربعه اشهر غير الابلاء وليكنه موقت يخير صاحبه على أن يأتي  
 بأيهما شاء فيئة أو طلاق فان امتنع منهما أخذ منه الذي بقدر على أخذه منه وذلك ان يطلق  
 عليه لانه لا يحل له ان يجامع عنه

### باب في المواريث

(قال الشافعي) واختلفوا في المواريث فقال زيد بن ثابت ومن ذهب مذهبه يعطى كل  
 وارث ماسمى له فان فضل فضل ولا عصبه ليمت ولا ولاء كان مابقي للجماعة المسلمين وروى عن  
 غيره منهم انه كان يرد فضل المواريث على ذوى الارحام فلوان رجلا ترك أخته ورثته  
 النصف ورد عليها النصف (قال الشافعي) فقال بعض الناس لم ترد فضل المواريث قلت  
 استدلالا بكتاب الله قال وأين يدل كتاب الله على ما قلت قلت قال الله جل ثناؤه ان امرؤ  
 هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وقال تعالى وان كانوا  
 اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين فذكر الاخ مت منفردة فانتهى بها جل ثناؤه  
 الى النصف والاخ مت منفردا فانتهى به الى الكل وذكر الاخوة والاخوات فجعل للاخت  
 منفردة نصف ما لاخ وكان حكمه جل ثناؤه في الاخ مت منفردة ومع الاخ سواء بانها  
 لا تساوى الاخ وانما أخذ النصف مما يدون له من الميراث فلو قلت في رجل مات وترك  
 أخته لها النصف بالميراث وأرد عليها النصف كنت قد أعطيتها الكل منفردة وانما جعل  
 الله لها النصف في الانفراد والاجتماع فقال فاني لست أعطيتها النصف الباقي ميراثا انما  
 أعطيتها الياء رد اقلت وما معنى رد اني استخسنته وكان اليك أن تضعه حيث شئت فان  
 شئت أن تعطيه جيرانه أو بعيد النسب منه أيكون ذلك لك قال ليس ذلك الحاكم ولكن  
 جعلته رداعليها بالرحم فقلت ميراثا قال فان قلت ميراثا قلت ميراثا قلت ميراثا قلت ميراثا  
 ما ورثها الله قلت فاقول ذلك لقول الله تعالى وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب  
 الله (قال الشافعي) فقلت وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض نزلت بان الناس توارثوا بالخلف  
 ثم توارثوا بالاسلام والهجرة فكان المهاجر يرث المهاجر ولا يرثه من ورثته من لم يكن مهاجرا  
 وهو أقرب اليه من ورثته فنزلت وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله على ما فرض  
 لهم قال فاذا كر الدليل على ذلك قلت وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله على

ما فرض الله لهم ألا ترى أن من ذوى الارحام من يرث ومنهم من لا يرث وإن الزوج يكون أكثر ميراثا من أكبر ذوى الارحام ميراثا وإنك لو كنت إنما ورثت بالرحم كانت رحم البنت من الاب كرحم الابن وكان ذوو الارحام يرثون معا ويكونون أحق به من الزوج الذى لا رحم له ولو كانت الابنة كما وصفت كنت قد خالفها فيما ذكرنا فى أن يترك أخته ومواليسه وهى اليه اقرب فتعطى أخته النصف ومواليه النصف وليسوا بذوى أرحام ولا مفرض لهم فى كتاب الله فرض منصوص

### باب الاختلاف فى الجدة

( قال الشافعى ) واختلافوا فى الجدة فقال زيد بن ثابت وروى عن عمر وعثمان وعلى وابن مسعود رحمهم الله يرث معه الاخوة وقال أبو بكر الصديق وابن عباس وروى عن عائشة وابن الزبير وعبد الله بن عتبة رحمهم الله أنهم جعلوه أبا وأسقطوا الاخوة معه ( قال الشافعى ) فقال فكيف صرتم الى ان أثبتتم ميراث الاخوة مع الجدة بدلالة من كتاب الله تعالى أو سنة قلت أما شئى مبين فى كتاب الله أو سنة فلا أعلمه قال فلاخبار متكافئة فيه والدلائل بالقياس مع من جعله أبا وحجب به الاخوة فقلت وأين الدلائل قال وجدتم اسم الابوة يلزمه وجدتمكم محجة عين على أن تحجبوا به بنى الأم وجدتمكم لا تنقصونه من السدس وذلك كله حكم الاب ( قال الشافعى ) فقلت له ليس باسم الابوة فقط فورثه قال وكيف ذلك قلت قد أجدا اسم الابوة يلزمه وهو لا يرث قال وأين قلت قد يكون دونه أب واسم الابوة يلزمه ويلزم آدم صلى الله عليه وسلم وإذا كان دون الجد اب لم يرث ويكون مملوكا وكافرا وقائلا لا يرث واسم الابوة فى هذا كله لازم له فلو كان باسم الابوة فقط يرث ورث فى هذه الحالات وأما حجبنا به بنى الام فاعلمنا حجبناهم به خبر الا باسم الابوة وذلك إنما تحجب بنى الام بنت ابن ابن متسفلة وأما اننا لم ننقصه من السدس فليسنا ننقص الجدة من السدس وإنما فعلنا هذا كله اتباعا لآل ان حكم الجدة اذا وافق حكم الاب فى معنى كان مثله فى كل معنى ولو كان حكم الجدة اذا وافق حكم الاب فى بعض المعانى كان مثله فى كل المعانى كانت بنت الابن المتسفلة موافقة له فاعلمنا تحجب بها بنى الام وحكم الجدة موافق له فاعلمنا لا ننقصها من السدس قال فما حجتكم فى ترك قولنا يحجب بالجدة الاخوة قلت بعد قولكم من القياس قال فما كنا نراه الا القياس نفسه فأت رأيت الجدة والاختلاف يدلى كل واحد منهما بقراءة نفسه أم بقراءة غيره قال وما منعنى قلت أليس إنما يقول الجد أنا أبو ابى الميت ويقول الاخت أنا

ابن أبي الميث قال بلى فقلت وكلاهما يدلي بقراءة الاب بقدر موقعه منها قال نعم قلت فاجعل  
 الاب الميث وترك ابنة واباه كيف ميراثهما منه قال لابنه منه خمسة أسداس ولا يبه  
 السدس قلت فاذا كان الابن أولى بكثرة الميراث من الاب وكان الاخ من الاب الذي يدلي  
 الاخ بقراءته والجد اب الاب من الاب الذي يدلي بقراءته كلا وصفت كيف حجت الاخ  
 بالجد ولو كان أحدهما يكون محجوباً بالآخر انبغي أن يحجب الجد بالاخ لانه أولا هما بكثرة  
 ميراث الذي يدلان معاً بقراءته أو تجعل للاخ أبدأ خمسة أسداس وللجد السدس قال  
 فامنعك من هذا القول قلت كل المختلفين مجتمعون على أن الجد مع الاخ مثله أو أكثر حظاً  
 منه فلم يكن عندي خلافهم ولا الذهاب الى القياس والقياس مخرج من جميع أقاويلهم  
 فذهبت الى ان اثبات الاخوة مع الجد أولى الامر من الموصفت من الدلائل التي وجدت  
 بها القياس مع ان ما ذهبت اليه قول الأكثر من أهل الفقه بالبلدان قديماً وحديثاً مع ان  
 ميراث الاخوة ثابت في الكتاب ولا ميراث للجد في الكتاب وميراث الاخوة أثبت في السنة  
 من ميراث الجد (قال الشافعي) فقال قد سمعت قولك في الاجماع والقياس بعد قولك في  
 حكم كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم أريت أقاويل أصحاب رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم اذا تفرقوا فيها فقلت نصير منها الى ما وافق الكتاب أو السنة أو الاجماع أو  
 ما كان أصح في القياس فقال أريت اذا قال الواحد منهم القول لا يحفظ عن غيره منهم فيه  
 له موافقة ولا خلافها افتقد لك حجة باتباعه في كتاب أو سنة أو امر أجمع الناس عليه  
 فيكون من الاسباب التي قلت بها خبر اقلت له ما وجدنا في هذا كتاباً ولا سنة ثابتة ولقد  
 وجدنا أهل العلم يأخذون بقول واحد منهم مرة ويتركونه أخرى ويتفرقون في بعض  
 ما أخذوا به منهم قال فالى أي شيء صرت من هذا قلت الى اتباع قول واحد اذا لم أجد  
 كتاباً ولا سنة ولا اجماعاً ولا شيئاً في معناه يحكم به بحكمه أو وجدته قياساً وقل  
 ما وجد من قول واحد منهم لا يخالفه غيره من هذا (قال الشافعي) قال فقد حكمت  
 بالكتاب والسنة فكيف حكمت بالاجماع ثم حكمت بالقياس فاقمها مقام كتاب أو سنة  
 فقلت اني وان حكمت بهما كما أحكم بالكتاب والسنة فأصل ما أحكم به منهما مفترق قال  
 افيجوز أن تكون اصول مفترقة الاسباب تحكم بها حكماً واحداً قلت نعم يحكم بالكتاب  
 والسنة المجتمع عليهما الذي لا اختلاف فيهما فقول بهذا حكمنا بالحق في الظاهر والباطن  
 ونحكم بسنة قد رويت من طريق الانفراد ولا يجمع الناس عليها فنقول حكمنا بالحق في  
 الظاهر لانه قديم يمكن الغلط فيمن روى الحديث ونحكم بالاجماع ثم القياس وهو اضعف

من هذا ولكم امتزلة ضرورية لانه لا يحل القياس والخبر موجود كما يكون التيمم طهارة في  
السفر عند الاغواز من الماء ولا يكون طهارة اذا وجد الماء كما يكون طهارة في الاغواز  
فكذلك لا يكون ما بعد السنة حجة اذا اغووز من السنة وقد وصفت الحجة في القياس وغيره  
قبل هذا قال افتقد شأ تشبه به قلت نعم اقضى على الرجل بعلى ان ما ادعى عليه كادعى او  
اقراره فان لم اعلم ولم يقر قضيت عليه بشاهدين وقد يغفلان ويتهمان وعلى واقاره اقوى  
عليه من شاهدين واقضى عليه بشاهد وعين وهو اضعف من شاهدين ثم اقضى عليه  
بنكوله عن العين وعين صاحبه وهو اضعف من شاهد وعين لانه قد ينكل خوف الشهرة  
واستصغار ما يخلف عليه وقد يكون الخالف لنفسه غير ثقة وحر يصا فاجرا والله اعلم  
هذا آخر كتاب الرسالة بالتمام والكمال والحمد لله على كل حال والصلاة والسلام على سيدنا  
محمد وعلى آله وصحبه وسلم

أجاز الربيع بن سليمان صاحب الشافعي نسخ كتاب الرسالة وهي ثلاثة أجزاء في ذى القعدة  
سنة خمس وستين ومائتين وكتب الربيع بخطه  
سمع جميع هذه الجزء وهو الثالث على الشيخ الامين أبي طاهر بركات بن ابراهيم بن طاهر  
القرشي الخشوعي بحق سماعه فيه من ابن الاكفاني بقراءة الشيخ أبي محمد عبد القوي بن  
عبد الخالق بن وحشي المسالي أبو القاسم علي بن الامام الحافظ أبي محمد القاسم بن أبي  
القاسم علي بن حسن بن هبة الله بن عبد الله وأبو الحسن محمد وأبو الحسين اسمعيل ابنا  
الامام أبي جعفر أحمد بن علي بن أبي بكر القرطبي والفقير أبو بكر بن حرز الله بن جراح وأبو  
عبد الله محمد بن أبي بكر بن محمد القفصي وابنه ابراهيم ومثبت السماع بدل بن أبي اليعمر  
ابن اسمعيل النكري وسمع الجزء سوى خمس قوائم من أوله أبو منصور بن أحمد بن محمد  
ابن صرصرى وأبو عبد الله محمد بن راشد بن عبد الكريم بن الهادي وآخرون بقوات  
وذلك في شهر صفر سنة ثمان وثمانين وخمسمائة بدمشق

سمع جميع هذا الجزء الثالث من كتاب الرسالة للامام المعظم الشافعي المطليبي رضي الله عنه  
على المشايخ الثلاثة الاجلة الامناء صاحب النسخة الامام العالم الحافظ تاج الدين شرف  
الحفاظ أبي الحسن محمد بن أبي جعفر بن علي القرطبي والفقير الامام عز الدين أبي محمد عبد  
العزیز بن علي بن أبي طاهر الاربلي وزكي الدين أبي اسحق ابراهيم بن بركات بن ابراهيم  
الخشوعي بحق سماعهم من أبي طاهر بركات الخشوعي وبسماع ولده أيضا وأبي المعاني بن  
صابر بسماعهم ما عن ابن الاكفاني بقراءة الامام العالم الحافظ زكي الدين أبي عبد الله محمد

ابن يوسف بن محمد البرزالي الولد العجيب تقي الدين أبو بكر محمد بن الامام تاج الدين القرطبي  
 أحد المستمعين المبدوء بكراسته الحاج أبو علي حسن بن أبي عبد الله بن صدقة الصقلي وأبو  
 القاسم عبد الرحمن اليونسي بن يونس بن ابراهيم وأبو الفضل يوسف بن محمد بن عبد الرحمن  
 المصري الناسخ والشمس أبو عبد الله محمد بن يوسف بن أحمد بن خلف النجاني والعماد أحمد  
 ابن يحيى بن عبد الرزاق المقدسي وأبو عبد الله محمد بن يوسف بن يعقوب الاربلي ابن أخي  
 الشيخ عز الدين الاربلي أحد المسلمين ومحمد بن صديق بن بهرام الصفار وأبو اسحق ابراهيم  
 ابن داود بن ظافر الفاضلي والشمس أبو محمد عبد الواسع بن عبد الكافي بن عبد الواسع  
 الاهري وابن عمه كاتب السماع عبد الجليل بن عبد الجبار الابهرى عفا الله عنه وسمع  
 ربيع ابراهيم بن عبد الوهاب بن علي الهمداني من أوله الى آخر المجلس الرابع عشر وهو  
 معلم بخط الامام تاج الدين وهو خمسة أوراق من أوله وسمع سالم بن تمام بن عنان الفرضي  
 وابنه عبد الله جميعه سوى أربعة أوراق من آخره وهو المجلس التاسع عشر المجلس  
 الاخير وسمع عثمان بن أبي محمد بن بركات الخشوعي سوى خمسة أوراق من أوله مثل ما سمع  
 ابراهيم الهمداني وسمع خصاص بن المسلم بن عبد الرحمن التكروري وولده عبد الرحيم  
 من أوله الى آخر المجلس السابع عشر المعلم بخط الامام تاج الدين وسمع الشهاب أبو عبد الله  
 محمد بن علي بن محمد اليمني جميعه سوى المجلس الخامس عشر والسادس عشر وبلاغ  
 المجالس كلها معلم في الاجزاء الثلاثة بخط الامام الحافظ تاج الدين القرطبي أدام الله توفيقه  
 يكشف منه عدد المجالس لاصحاب الفوات وقراءة الكتاب كله في تسعة عشر مجلسا آخرها  
 يوم الجمعة ثامن عشر شهر شعبان المبارك سنة خمس وثلاثين وستمائة بالكلاسة  
 براوية الحديث الاشرفية الفاضلية بجامع دمشق المحررة وستة وضح

قدم كتاب الرسالة للامام الشافعي رضي الله عنه في يوم الاربعاء آخر ذي الحجة سنة ١٣٠٨  
 هجرية وقد نقلت هذه النسخة من النسخة الموجودة بالكتبة الخديوية المكتوب  
 بالآخرها اجازة بخط الربيع بن سليمان صاحب الامام الشافعي على يد ناقلها الفقير اليه  
 تعالى محمد مصطفى السكاك بالكتبة الخديوية سنة ١٣٠٨  
 وقد فرغنا من كتابته نحن في يوم الاحد ١٤ صفر سنة ١٣١٠ بالتمام والكمال والحمد لله  
 على كل حال على ذمة العبد الفقير الشيخ سليم سيد احمد ابراهيم شراره القباني (هذا آخر  
 ما وجد في آخر نسخة الجمعية أثبتناه بلفظه اجابة لطالب حضرة الملتزم المذكور)



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين هذا مختصر  
ترجمة المؤلف هو الامام أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن  
السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف القرشي المطلبي الشافعي  
يجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد مناف المذكور وباقي النسب إلى عدنان  
معروف

هذان سبه من جهة أبيه وهو متصل بنسب رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الانتم إلى عبد  
مناف فهو مطلب من جهة أبيه فالسائب صحابي وعبد الله بن السائب أخو شافع بن السائب  
صحابي وأما أمه رضى الله عنه فهي فاطمة بنت عبد الله بن الحسين بن الحسن بن علي بن أبي  
طالب كرم الله وجهه وهذا على قول والمشهور أنها كانت من الأزد الذين قال فيهم رسول  
الله صلى الله عليه وسلم الأزد أزد الله في الأرض وهذا ما يدل على مزيد الشرف كقولنا  
بيت الله وناقة الله وشهر الله قال الرازي أن أم السائب هي الشفا بنت الأرقم بن هاشم بن  
عبد مناف وأم الشفا هي خليفة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف وأم عبد يزيد هي الشفا  
بنت هاشم بن عبد مناف وذلك أن المطلب زوج ابنة هاشم للشفا بنت هاشم بن عبد مناف  
فولدت له عبد يزيد فاشافعي رضى الله عنه ابن عم رسول الله وابن عمته لأن المطلب عم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم والشفا بنت هاشم أخت عبد المطلب عمه رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وكان الشافعي رضى الله عنه يقول على بن أبي طالب ابن عمي وابن خالتي فهو  
رضى الله عنه هاشمي من قبل الام

قال الرازي كان للشافعي زوجة وهي حميدة بنت نافع بن عنبسة بن عمرو بن عثمان بن عفان  
وله منها أولاد منهم أبو عثمان محمد بن محمد بن إدريس وهو الألب وكان قاضيا بمدينة حلب  
وله ابن آخر يقال له الحسن بن محمد بن إدريس مات وهو طفل وهو من سريته وله من  
زوجته العثمانية ابنتان فاطمة وزينب اه

لحق جده شافع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مترعرع وكان أبوه السائب صاحب راية  
بني هاشم يوم بدر فامرو فدى نفسه ثم أسلم فقبل له لم تسلم قبل أن تقضى نفسك فقال ما كنت  
أحرم المؤمنين مصلاهم في وكان الشافعي كثير المناقب جم المفاخر منقطع القرين اجتمعت  
فيه من العلوم بكتاب الله وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم وكلام الصحابة رضى الله عنهم

وآثارهم واختلاف أفاويل العلماء وغير ذلك من معرفة كلام العرب واللغة والعربية  
والشعر حتى أن الأصمعي مع جلالة قدره في هذا الشأن قرأ عليه أشعار البهذلين ما لم يجتمع  
في غيره حتى قال أحمد بن حنبل رضي الله عنه ما عرفت ناسخ الحديث من منسوخه حتى  
جالست الشافعي وقال أبو عبيد القاسم بن سلام ما رأيت رجلاً أظأكل من الشافعي وقال  
عبد الله بن أحمد بن حنبل قلت لأبي أي رجل كان الشافعي فاني سمعتك تكثر من الدعاء له  
فقال يا بني كان الشافعي كالشمس للندى وكالعافية للبدن هل ليهذين من خلف أو عنهما من  
عوض وقال أحمد ما بت منذ ثلاثين سنة إلا وأنا أدعو للشافعي واستغفر له وقال يحيى بن معين  
أن أحمد بن حنبل ليل بها ناعن الشافعي ثم استقبلته يوماً والشافعي راكب بغلة وهو عشي  
خلفه فقلت يا أبا عبد الله ناعنك وتمشي خلفه فقال اسكت لولم تلبغلة لا تنتفع  
وحكي الخطيب في تاريخ بغداد عن ابن عبد الحكم قال لما جئت أم الشافعي به رأته كأن  
المستري خرج من فرجها حتى انقض عصر ثم وقع في كل بلد منه شظية فتأول أصحاب الروايات  
أنه يخرج منها عالم يخص علماء أهل مصر ثم يفرق في سائر البلدان وقال الشافعي قدمت على  
مالك بن أنس وقد حفظت الموطاء فقال لي أحضر من يقرأ لك فقلت أنا قارئاً فقرأت عليه  
الموطأ فقال ان بك أحد فليح هذا الغلام وكان سفيان بن عيينة إذا جاءه شيء من التفسير أو  
الفتيا التفت إلى الشافعي وقال سلوا هذا الغلام وقال الحميدي سمعت الزنبي بن خالد يعني  
مسلياً يقول للشافعي أفتى يا أبا عبد الله فقد والله أن لك أن تقضى وهو ابن خمسة عشر سنة  
وقال محفوظ بن أبي توبة البغدادي رأيت أحمد بن حنبل عند الشافعي في المسجد الحرام  
فقلت يا أبا عبد الله هذا سفيان بن عيينة في ناحية المسجد يحدث فقال أن هذا يقوت وذلك  
لا يقوت وقال أبو حسان الزبيري ما رأيت محمد بن الحسن يعظم أحداً من أهل العلم تعظيمه  
للاشافعي ولقد جاء يوماً فلقبه وقتركب محمد بن الحسن فرجع محمداً إلى منزله وخلا به يومه إلى  
الليل ولم يأذن لأحد عليه والشافعي أول من تكلم في أصول الفقه وهو الذي استنبطه وقال  
أبو ثور من زعم أنه رأى مثل محمد بن إدريس في علمه وفصاحته ومعرفة وثباته وتمكنه فقد  
كذب كان منقطع القرنين في حياته فلما مضى لسبيله لم يعض منه وقال أحمد بن حنبل  
ما أحدم يده بحجرة أو ورق إلا والشافعي في رقبته منه وكان الزعفراني يقول كان  
أصحاب الحديث رقوداً حتى جاء الشافعي فابقظهم فتيقظوا ومن دعائه اللهم يا طيف  
أسأل اللطف فيما جرت به المقادير وهو مشهور بين العلماء بالاجابة وأنه مجرب وفصائله

أكثر من أن تعد ومولده سنة خمسين ومائة وقد قيل أنه ولد في اليوم الذي توفي فيه الامام أبو حنيفة وكانت ولادته بمدينة غزنة وقيل بعسقلان وقيل باليمن والاول أصح وحمل من غزنة الى مكة وهو ابن سنتين فنشأ بها وقرأ القرآن الكريم وحديث رحلته الى مالک مشهور فلا حاجة الى التطويل فيه وقدم بغداد سنة خمس وتسعين ومائة فاقام بها سنتين ثم خرج الى مكة ثم عاد الى بغداد سنة ثمان وتسعين ومائة فاقام بها شهرا ثم خرج الى مصر وكان وصوله اليها في سنة تسع وتسعين ومائة وقيل احدى ومائتين فاتاه ا كابر اصحاب مالک واقبلوا عليه فلما أظهر مخالفته لمالک تركوه فانشأ هذه الايات

أنت درابن سارحة النعم \* أنظم منثور الراعية الفهم  
فان فرج الله اللطيف بلطفه \* وصادفت أهلا للعالم وللحكم  
بنت مفيد واستفدت وداده \* والافكون لذي وممكم  
فن منع الجهال علما أضاعه \* ومن منع المستوجبين فقد ظلم

ولم يزل بها الى أن توفي يوم الجمعة آخر يوم من رجب سنة أربع ومائتين ودفن بعد العصر من يومه بالقرافة الصغرى بقرية بزارها بالقرب من المقطم رضى الله عنه قال الربيع بن سليمان المرادى رأيت هلال شعبان وأنا راجع من جنازته وقال رأيت في المنام بعد وفاته فقلت يا أبا عبد الله ما صنع الله بك فقال اجلسنى على كرسى من ذهب وتر على اللؤلؤ الرطب وذكر الشيخ أبو اسحق الشيرازى في كتاب طبقات الفقهاء ما مثله وحكى الزعفرانى عن أبى عثمان بن الشافعى قال مات أبى وهو ابن ثمان وخمسين سنة وقد اتفق العلماء قاطبة من اهل الحديث والفقهاء والاصول والنحو وغير ذلك على ثقته وامانته وعدالته وزهده وورعه وزاهمة عرضه وعفة نفسه وحسن سيرته وعلمه وقدره وسخائه وللامام الشافعى اشعار كثيرة فمن ذلك ما نقلته من خط الحافظ أبى طاهر السلفى رحمه الله تعالى

ان الذى رزق اليسار ولم يصب \* حمدا ولا اجر الغير موفق  
الجد يدنى كل امر شامع \* والجسد يفتح كل باب مغلق  
واذا سمعت بان مجده دوى \* عودا فاعرفى يديه قصديق  
واذا سمعت بان محروما اتى \* ماء ليشربه فغاض خفق  
لو كان بالحيل الغنى لوجدته \* بنجم يوم اقطار السماء تعلق  
لكن من رزق الجبى حرم الغنى \* ضل ان مفترقان اى تفرق  
ومن الدليل على القضاء وكونه \* يؤس اللبيب وطيب عيش الاحق

( ومن كلامه رضى الله تعالى عنه )

حسبي بعلى ان تنفع \* ما الذل الا فى الطمع  
من راقب الله رجوع \* عن سوء ما كان صنع  
ما طار طير وارتفع \* الا كما طار وقع

( وقال )

لانا ف الدنيا على فأت \* وعندك الاسلام والعافية  
ان فات امر كنت تسمى له \* ففيهما من فأت كافيه

( وقال )

لعمرك ما الرزية هدم دار \* ولا شاة تموت ولا بعير  
ولكن الرزية فقد حر \* بموت لموته بشر كثير

( ومن المنسوب اليه ايضا )

ماذا يخبر ضيف بيتك أهله \* ان سئل كيف معاده ومعاجه  
أيقول جاوزت الفرات ولم أنل \* ربالديه وقد طفت أمواجه  
ورقيت فى درج العلا فتضايقت \* عما أريد شعابه وفجاجه  
ولتقـبرن خصاصتى بتملقى \* والماء يخبر عن فداء زجاجه  
عندى يواقيت القريض ودره \* وعلى الكليل الكلام وتاجه  
تربى على روض الربا أزهاره \* ويرقى نادى الندى ديباجه  
والشاعر المنطيق أسود سألخ \* والشعر منه لعابه ومجاجة  
وعداوة الشعراءءاء معنل \* ولقد يهون على الكريم علاجه

قال أبو العباس المبرد دخل رجل على الشافعى وهو مـتملى على ظهره فقال ان أصحاب أبى  
حنيفة لفحما فاستوى جالسا وانشأ يقول

ولولا الشعر بالعلماء يـزرى \* لكنت اليوم أشعر من لبـيد  
وانجع فى الوغى من كل ليث \* وآل مهلب وبينى يزيد  
ولولا خشية الرحمن ربى \* جعلت الناس كلهم عبـيد

( ومن المنسوب الى الشافعى )

كلما أدبني الدهـر — رأانى نقص عقلـى

واذا ما ازددت علما \* زادني علما بجهلي

(ومن المنسوب اليه أيضا)

وام نفعافضر من غير قصد \* ومن البر ما يكون عقوقا

وقال الشافعي رضي الله عنه تزوجت امرأة من قريش بكنة وكنت أمارحها فاقول

ومن البلية أن تحب \* فلا يحبك من تحبه

(فتقول هي)

وبصد عنك بوجهه \* وتلع أنت فلا تحبه

وأخبرني أحد المشايخ الأفاضل أنه عمل في مناقب الامام الشافعي ثلاثة عشر تصنيفا ولما

مات رثاه خلق كثير وهذه المرتبة منسوبة الى أبي بكر محمد بن دريد صاحب المتصورة

وقد ذكرها الخطيب في تاريخ بغداد فها قوله

ألم تر آثار ابن ادريس بعده \* دلالتها في المشكلات لواضع

معالم يفتي الدهر وهي خوالد \* وتخفف الاعلام وهي فوارع

مناهج فيها للهدى متصرف \* موارد فيها للرشاد شرائع

ظواهرها حكم ومستبطناتها \* لما حكم التفريق فيه جوامع

لرأى ابن ادريس بن عم محمد \* ضياء اذا ما ظلم الخطب ساطع

اذا المقطعات المشكلات تشابهت \* سما منه نور في دجائن لامع

أبى الله الارتفاعه وعلموه \* وليس لما عليه ذوالعرش واضع

توخى الهدى واستنقذته يد التقى \* من الزبغ ان الزبغ لارضاءع

ولا ذبا آثار الرسول فحكمه \* لحكم رسول الله في الناس تابع

وعول في أحكامه وقضائه \* على ما قضى في الوحي والحق ناصع

(ومنها)

تسر بل بالنقوى وليدا وناشئا \* وخص باب الكهل مذهبا فاع

وهذب حتى لم نشر بفضيلة \* اذا التمس الا اليه الاصابع

فن يك علم الشافعي امامه \* فرفعه في ساحة العلم واسع

سلام على قبر نضمن جسمه \* وجادت عليه المدجنات الهوامع

لقد غيبت أثره جسم ماجد \* جليل اذا التفت عليه الجماع

لئن فجعتنا الحادثات بشخصه \* لهن لما حكمه من فيه فواجع



فأحكامه فينبادورزوهر • وآثاره فيما نجوم طوالع  
وقد يقول القائل أن ابن دريد لم يدرك الشافعي فكيف رثاه لكنه يجوز أن يكون رثاه  
بعد ذلك فافيه بعد فقد رأيت أمثله في حق غيره مثل الحسين رضي الله تعالى عنه وغيره

ترجمة صاحبه الربيع المرادي هو أبو محمد الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل  
المرادي بالولاء المؤذن المصري صاحب الامام الشافعي  
وهو الذي روى أكثر كتبه وقال الشافعي في حقه الربيع راويي وقال ما خدمني أحد  
ما خدمني الربيع وكان يقول له ياربيع لو أمكنني أن أطعمك العلم لا طعمتك ويحكى عنه  
أنه قال دخلت على الامام الشافعي رضي الله عنه عند وفاته وعنده البويطي والمزني وابن  
عبد الحكم فنظر اليها ثم قال أما أنت يا أبا يعقوب يعني البويطي فموت في حديثك وأما  
أنت يا مزني فستكون لك في مصر هنات وهنات ولتذكرن زمانا تكون فيه قيس أهل  
زمانك وأما أنت يا محمد يعني ابن عبد الحكم فترجع الى مذهب مالك وأما أنت ياربيع فانت  
أنعمهم لي في نشر الكتب قم يا أبا يعقوب فتسلم الحلقة قال الربيع فلما مات الشافعي رضي  
الله عنه صار كل واحد منهم الى ما قاله حتى كأنه ينظر الى الغيب من ستر رقيق وحكي  
الخطيب في تاريخه في ترجمة البويطي قال الربيع بن سليمان كنا جواسين يدى الشافعي  
رضي الله عنه أنا والبويطي والمزني فنظر الى البويطي فقال ترون هذا أنه لن يموت الا في  
حديثه ثم نظر الى المزني فقال ترون هذا أنه يأتي عليه زمان لا يفسر شيئا فيخطئه ثم نظر الى  
فقال أما والله ما في القوم أحد أنفع لي منه ولوددت أني حشوته العلم حشوا والربيع هذا  
آخر من روى عن الشافعي بمصر ورأيت بخط الحافظ زكي الدين عبد العظيم المنذري  
المصري - عمر الربيع المذكور وهو

صبراجيلا ما سرع الفرجا • من صدق الله في الامور نجبا

من خشى الله لم ينله أذى • ومن رجا الله كان حيث رجا  
ولد الربيع سنة أربع وسبعين ومائة وتوفي يوم الاثنين لعشر بقين من شوال سنة سبعين  
ومائتين بمصر ودفن يوم الثلاثاء بالقرافة بمابيل الثغاعى في بحريه في جرد هناك وعند رأسه  
بلاطة رخام فيها اسمه وتاريخ وفاته رحمه الله تعالى والمرادى بضم الميم وفتح الراء وبعد  
الالف دال مهملة هذه النسبة الى مراد وهي قبيلة كبيرة باليمن خرج منها خلق كثير  
والحمد لله أولا وآخرا وصل الله على سيدنا محمد وسلم

فهرست رساله الامام محمد بن ادریس الشافعی

حقیقة

- ۳ الجزء الاول من الرسالة لابن عبد الله الشافعي  
 ۳ الجزء الاول من كتاب الرسالة  
 ۹ الجزء الاول من الرسالة  
 ۱۳ باب كيف البيان  
 ۱۵ باب البيان الاول  
 ۱۵ باب البيان الثاني  
 ۱۶ باب البيان الثالث  
 ۱۶ باب البيان الرابع  
 ۱۷ باب البيان الخامس  
 ۲۱ باب بيان ما نزل من الكتاب عام ايراديه العام ويدخله الخصوص  
 ۲۱ باب بيان ما نزل من الكتاب عام الظاهر وهو يجمع العام والخاص  
 ۲۳ باب الصنف الذي يبين سياقه معناه  
 ۲۳ باب الصنف الذي يدل لفظه على باطنه دون ظاهره  
 ۲۳ باب ما نزل عام دلت السنة خاصة على انه يراد به الخاص  
 ۲۵ باب بيان فرض الله في كتابه اتباع سنة نبيه  
 ۲۶ باب فرض الله طاعة رسول الله مقررته بطاعة الله ومذكورة وحدها  
 ۲۶ باب ما أمر الله من طاعة رسول الله  
 ۲۷ باب ما أبان الله خلقه من فرضه على رسوله اتباع ما أوحى الله اليه وما شهد به من  
 اتباع ما أمر به ومن هداه وانه هاد لمن اتبعه  
 ۲۹ ابتداء الناسخ والمنسوخ  
 ۳۱ باب بيان الناسخ والمنسوخ الذي يدل الكتاب على بعضه والسنة على بعضه  
 ۳۲ باب فرض الصلاة الذي دل الكتاب ثم السنة على من تزول عنه بالعدو وعلى من  
 لا تكتب صلاته بالمعصية  
 ۳۶ الناسخ والمنسوخ الذي يدل عليه السنة والاجماع  
 ۳۷ باب الفرائض التي أنزل الله نصوصا  
 ۳۹ الفرائض المنصوصة التي سب رسول الله معها  
 ۴۰ باب ما جاء في الفرض المنصوص الذي دل السنة على انه إنما أريد به الخاص

- ٤١ جل الفرائض التي أحكم الله سبحانه فرضها بكتابه وبين كيف فرضها على لسان نبيه  
صلى الله عليه وسلم  
٤٣ في الزكاة  
٤٧ صورة ما كتبه الأئمة الاعلام بأثر هذا الجزء من نسخة الربيع بن سليمان  
٥٤ الجزء الثاني من الرسالة  
٥٥ باب العلل في الاحاديث  
٦٢ وجه آخر من الناسخ والمنسوخ  
٦٣ وجه آخر من الناسخ والمنسوخ  
٦٥ وجه آخر من الناسخ والمنسوخ  
٦٨ وجه آخر من الاختلاف  
٧٠ باب اختلاف الرواية على وجه غير الذي قبله  
٧١ باب وجه آخر مما يعد مختلفا وليس عندنا بمختلف  
٧٣ باب وجه آخر مما يعد مختلفا  
٧٤ وجه آخر من الاختلاف  
٧٦ باب النهي عن معنى دل عليه معنى من حديث غيره  
٧٧ النهي عن معنى أوضح من معنى قبله  
٧٨ النهي عن معنى يشبه الذي قبله في شئ ويفارقه في شئ غيره  
٨١ باب آخر مما يشبه هذا  
٨٥ باب العلم  
٨٨ باب تثبيت خبر الجملة  
١٠٠ الجزء الثالث من الرسالة  
١٠٢ باب الجملة في تثبيت خبر الواحد  
١١٦ باب الاجماع  
١٢٠ باب الاجتهاد  
١٢٣ باب الاستحسان  
١٤٠ باب في الموارث  
١٤١ باب الاختلاف في الجدد











3 1761 06763892 4

K

S5255

R5

1892